

دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية



مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

ISSN : 2629-6616

ASIAN ISSUES

International
Scientific
Periodical
Journal

المجلد 07، العدد 25 - يوليو 2025

Issue 07, Vol.25, JULY 2025

ISSN: 2629-6616



المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

DAC DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH

Berlin, Germany

<https://democraticac.de>

مجلة قضايا آسيوية

The Asian Issues Journal



دورية دولية محكمة

تعنى بنشر البحوث السياسية، الاقتصادية

والقانونية في مجالات القضايا الآسيوية

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا



President of the Democratic
Arab Center

Ammar Sharaan

Editor-in-chief

Dr. Houria Gassaa

Deputy Editor-in-Chief

Dr. Zakaria Haloui

Chairman of the Scientific Committee

Dr. Hamza Bellaouar

Volume

07

Issue

26

Year

October 2025

ISSN: 2629-6616

Germany: Berlin 10315

<http://democraticac.de> asian@democraticac.de

Tel: 0049-code

030-89005468/030-89899419/030-57348845

رئيس المركز

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة – دكتوراه علاقات دولية وتعاون – الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. حمزة بلعور، دكتوراه استراتيجية وعلاقات دولية، الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

د. لونا سعيد فرحات، دكتوراه في القانون العام، لبنان

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. هاني الحديثي، أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، برلين، ألمانيا

د. حمزة الأندلسي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

أعضاء الهيئة العلمية

- | | |
|---|---|
| د. علي محمد حسين العامري (العراق) | د. محمود عزت عبد الحافظ السيد (مصر) |
| د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ (السودان) | د. رشيد بلفكرات (الجزائر) |
| د. سعد حميد إبراهيم (العراق) | د. فراس عباس هاشم مجيد (العراق) |
| د. محمد حسين يوسف سبيتي (لبنان) | د. أمجد سعد شلال محمد المحاولي (العراق) |
| د. وفاء بوكروش (المغرب) | د. عبد القادر مزوار (المغرب) |
| د. أميرة عبداوي (الجزائر) | د. حيدر فاضل عبد الرضا سعيد (العراق) |
| د. عز الدين خمريش (المغرب) | د. جهاد عبد الكريم قدوره ملكة (فلسطين) |
| د. إلهام بورونية (الجزائر) | د. نور محمد الكبيسي (الأردن) |
| د. سامية بوطيبة (الجزائر) | د. سليمان رمضاني (الجزائر) |
| د. عمرو أحمد صابر عبد الوكيل (مصر) | د. زعادي محمد جلول (الجزائر) |
| د. نورس أحمد كاظم الموسوي (العراق) | د. شيماء سمير محمد حسين (-) |
| د. محبوبية الأقريد (الجزائر) | د. حلوز وفاء (الجزائر) |
| د. مكينة مريم (الجزائر) | د. عماد سالم محمد أبو ميري (فلسطين) |
| د. عبد الناصر بشير عبد الله الصغير (البيبا) | د. بوخاري هشام (الجزائر) |
| د. ناصر عبد الله علي أبو زيتون (الأردن) | د. علي مولود فاضل (العراق) |
| د. مضوي أبكر عبد الله آدم عثمان (السودان) | د. لونا سعيد فرحات (لبنان) |
| Dr. Belal Almasri (Palestine) | Dr Faten RiDENE (Tunisia) |

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a retrieval System or tansmitted in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe



المركز الديمقراطي العربي
لدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

أعزائي القراء والباحثين

يسرّنا أن نُقدّم إلى قرائنا الكرام العدد السادس والعشرين من مجلة قضايا آسيوية، الذي يأتي تنويجاً لجهود بحثية متواصلة وتعاونٍ مثمرٍ بين هيئة التحرير ونخبةٍ من الباحثين المتميزين، الساعين دوماً إلى إنتاج معرفةٍ رصينةٍ وواعيةٍ بالتحديات المعاصرة.

يضمّ هذا العدد مجموعةً من الدراسات والأبحاث العلمية التي تتناول أبرز التحولات البنيوية والتحديات الاستراتيجية التي تشهدها القارة الآسيوية، بوصفها إحدى الساحات المحورية في منظومة التغيّرات الجيوسياسية والاقتصادية على المستوى العالمي.

تركّز موضوعات هذا الإصدار على قضايا استراتيجية متنوّعة تشمل الأبعاد السياسية والقانونية، مروراً بالتحليلات الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى الإشكاليات البيئية والتكنولوجية التي تواجهها دول آسيا في ظل التحولات المتسارعة. ويأمل فريق التحرير أن تُسهم هذه المساهمات العلمية في تقديم رؤى جديدة وأطروحات منهجية مبتكرة تُعمّق فهم الظواهر الآسيوية وتُثري النقاش الأكاديمي في هذا المجال.

تتوجّه هيئة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى الباحثين والكتّاب الذين أسهموا بأعمالهم القيّمة في هذا العدد، إذ لولا جهودهم العلمية الجادّة والتزامهم الأكاديمي لما خرج هذا الإصدار إلى النور. كما تعبّر المجلة عن امتنانها العميق لقرائنا الكرام، الذين يُشكّلون الدافع الرئيس لاستمرار مسيرتها نحو مزيد من التميّز والتجديد.

ويأمل فريق المجلة أن يكون هذا العدد إضافة نوعية للمكتبة الأكاديمية العربية، ومصدر إلهام للباحثين والمهتمين بالدراسات الآسيوية، وأن يسهم في تعزيز الحوار العلمي وفتح آفاق جديدة للبحث والتفكير النقدي. كما ترحّب هيئة التحرير دوماً بمساهمات الباحثين في الأعداد القادمة، في إطار المساعي الهادفة لترسيخ معايير الجودة والتميّز العلمي.

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة

الصفحة	عنوان المقال	الباحث
26-07	قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: قراءة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا طموح الشرق ومخاوف الغرب Shanghai Cooperation Organization Summit 2025: A Reading into the Reshaping of Power Dynamics in Asia Eastern Ambitions and Western Anxieties	أ.د. إبراهيم حردان مطر
47-27	الصعود التدريجي للقوى الآسيوية وإعادة تشكيل ديناميات النظام العالمي The Gradual Rise of Asian Powers and the Reconfiguration of the Global Order	د. زكرياء حلوي
76-47	فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا) The effectiveness of technological leadership in strengthening the international standing of emerging powers (China as a model)	أ.د. أزهار عبدالله حسن
103-77	مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة 2003 Indicators of Iraqi National Sovereignty After 2003	م.م. نهى جاسم حسين م.م. جلال مرضي علاوي
128-104	مقاربات القضاء الباكستاني في مواجهة تغير المناخ Pakistani Judiciary's Approaches to Addressing Climate Change	د. لونا سعيد فرحات
150-129	الدول الحامية وأسرى الحرب نحو إطار قانوني أكثر فعالية Protecting States and Prisoners of War: Towards a	أ. عبد الحسن ناجي المنحة

	More Effective Legal Framework	
--	---------------------------------------	--

قمة منظمة شنغهاي للتعاون 2025: قراءة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا

طموح الشرق ومخاوف الغرب

Shanghai Cooperation Organization Summit 2025: A Reading into the Reshaping of Power Dynamics in Asia

Eastern Ambitions and Western Anxieties



أ.د ابراهيم حردان مطر¹

كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية

dribrahimmutar@gmail.com

ملخص الدراسة

انعقدت قمة شنغهاي للتعاون 2025 في سياق دولي معقد يتسم بتصاعد التعددية القطبية وإعادة تشكيل خرائط النفوذ، حيث باتت آسيا مركزاً ديناميكياً في هذا التحول. القمة لم تكن مجرد حدث دبلوماسي، بل منصة لإعادة تعريف مفاهيم الأمن والشراكة الجيوسياسية. قدمت الصين وروسيا نفسيهما كداعمين للتعددية، في حين شددت الهند على استقلالية قرارها، وسعت إيران وباكستان إلى كسر العزلة الإقليمية. أما حضور مصر، فحمل دلالة توسعية نحو ربط آسيا بالعالمين العربي والأفريقي. تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل لحظة مفصلية لتشكل الذات الآسيوية كفاعل استراتيجي عالمي، من خلال تساؤل محوري، يتعلق بمدى أهمية قمة شنغهاي 2025 كنقطة تحول في توازنات النفوذ، وتفترض الدراسة أن نجاح القمة يعتمد على توافق المصالح بين القوى الآسيوية الفاعلة، ومدى قدرتها على تجاوز التحديات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: قمة شنغهاي للتعاون 2025؛ الاندوباسفيك؛ بنك التنمية؛ مشاريع الربط

الاقتصادي.

Abstract

The 2025 Shanghai Cooperation Organization (SCO) Summit convened amid a complex international context marked by the rise of multipolarity and the ongoing reshaping of global power dynamics, with Asia emerging as a dynamic epicenter of this transformation. Far from being a routine diplomatic event, the summit served as a platform for redefining key concepts of security and geopolitical partnership. China and Russia positioned themselves as advocates of multipolarity, while India emphasized its strategic autonomy. Iran and Pakistan sought to break regional isolation and reposition themselves, whereas Egypt's participation signaled a broader ambition to link Asia with the Arab and African worlds.

The significance of this study lies in its analysis of a pivotal moment in the formation of an Asian strategic identity within the international system. It centers on a key question: To what extent does the 2025 SCO Summit represent a turning point in the balance of power? The study posits that the summit's success depends on the alignment of strategic interests among key Asian powers and their capacity to navigate regional and global challenges.

Key words: The 2025 Shanghai Cooperation Organization (SCO) Summit; The Indo-Pacific; Development Bank; Economic Connectivity Projects.

1. مقدمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، جاءت قمة شنغهاي للتعاون، المنعقدة في مدينة تيانجين الصينية خلال الفترة الممتدة من 31 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2025، ك لحظة كاشفة لتحولات عميقة في خريطة النفوذ السياسي في آسيا. لم تعد القمة مجرد لقاء بروتوكولي، بل تحولت إلى منصة استراتيجية لإعادة تعريف مفاهيم القوة، الشراكة، والتموضع الإقليمي. فقد بدأت العلاقات بين القوى الآسيوية تتجاوز منطق التنافس الثنائي أو التوازنات الهشة، لتتبلور أنماط جديدة من التحالفات تتخطى الاصطفافات التقليدية وتعيد رسم المشهد الجيوسياسي الإقليمي، ولقد عكست القمة طموحات آسيوية تنمو خارج أطر الهيمنة الغربية، وسعت إلى إعادة رسم خطوط التفاعل بين القوى الصاعدة.

❖ أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في توقيتها، حيث يتسارع تفكك النظام الدولي الأحادي، وتظهر القوى الآسيوية كفاعلين مستقلين يعيدون صياغة التوازنات الإقليمية والدولية. وتُمثّل قمة شنغهاي 2025 نقطة ارتكاز لتحولات استراتيجية قد تعيد تعريف موازين القوى لعقود قادمة، مما يجعل تحليلها ضروريًا لفهم مستقبل المنطقة سياسيًا واقتصاديًا.

من خلال تحليل مخرجات القمة والمواقف الغربية منها، تهدف الدراسة إلى تقديم فهم معمّق للتوتر البنيوي بين سرديتين عالميتين، إحداهما تسعى للحفاظ على النظام القائم وهيمنة الغرب، وأخرى تدفع نحو بناء بديل متعدد الأقطاب. هذا التوتر لا يُقرأ فقط بوصفه صراع مصالح، بل أيضًا صراع سرديات وهويات سياسية.

كما ترصد الدراسة التحولات الوظيفية في بنية منظمة شنغهاي للتعاون، التي لم تعد مجرد منصة أمنية، بل بدأت تتحول إلى فاعل اقتصادي ومؤسسي يسعى إلى بناء بدائل للحكومة العالمية، يتجلى ذلك في مشاريع كالتيجارة بالعملات المحلية، ومشاريع الربط الاقتصادي الإقليمي، وصولًا إلى مقترحات بإنشاء بنك تنمية خاص بالمنظمة.

❖ إشكالية الدراسة

إن التبلور الآسيوي في المواقف والسياسات لا يحدث في فراغ، بل يأتي في سياق ارتباك غربي متزايد وتراجع فعالية أدوات الهيمنة التقليدية. ومن هنا، تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤل محوري:

إلى أي مدى تمثل قمة شنغهاي 2025 نقطة تحول في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا؟ وما انعكاسات هذا التحول على مكانة الغرب في النظام الدولي؟

ومن هذا التساؤل المركزي تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ كيف تعكس مخرجات قمة شنغهاي 2025 تحولات في بنية التحالفات الآسيوية؟
- ✓ هل نشهد ولادة تحالفات مستقرة أم مجرد تقاطعات ظرفية للمصالح؟
- ✓ ما طبيعة التلاقح بين القوى الآسيوية؟ وكيف تُوظّف في إعادة التموضع الجيوسياسي؟

✓ ما هو موقف القوى الغربية من مخرجات القمة؟ وهل يعكس ذلك قلقًا استراتيجيًا أم محاولة للتكيف؟

✓ هل نحن أمام بداية فعلية لتعددية قطبية بديلة للنظام الأحادي القائم؟

❖ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن نجاح مخرجات قمة شنغهاي 2025 سيمثل عاملاً محفزاً لإعادة تشكيل خرائط النفوذ في آسيا، شريطة تحقق الانسجام البنيوي بين القوى الآسيوية الفاعلة، وتوافق مصالحها الاستراتيجية. كما يعتمد هذا النجاح على مدى قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، التي قد تدفع نحو مزيد من التلاقي أو، على العكس، تعمق التنافر.

❖ منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج التحليلي بوصفه الأداة الأنسب لفهم أبعاد القمة ومخرجاتها، إذ يسمح بتحليل السياقات، وتفكيك الظاهرة المدروسة وفقاً لمتغيراتها المؤثرة. ويركز المنهج التحليلي على كل من الجوانب الشكلية والموضوعية، مما يوفر قدرة على الاستنتاج المدعوم بالمعطيات. ولتفصيل عناصر البحث بشكل منهجي، تم توزيع الدراسة على: مقدمة، ثلاثة مطالب رئيسية، خاتمة.

2. منظمة شنغهاي للتعاون: التأسيس والمكانة

1.2. التأسيس والمهام

تأسست منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في مدينة شنغهاي الصينية عام 2001، وضمت في عضويتها الأصلية كلاً من: روسيا الاتحادية، الصين، كازاخستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وأوزبكستان. وقد حصلت كل من الهند، إيران، باكستان، ومنغوليا على صفة "مراقب" منذ عام 2005، مع سعيها المتواصل نحو نيل العضوية الكاملة، وهو ما تحقق لاحقاً لبعضها.

جاء تأسيس المنظمة امتداداً لما كان يُعرف بـ"خماسية شنغهاي"، التي تأسست عام 1996، وضمت الدول المؤسسة ذاتها باستثناء أوزبكستان. وقد جاءت فكرة المنظمة ببادرة صينية، هدفها ترتيب

العلاقات بين دول آسيا الوسطى والصين وروسيا، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحدود العالقة، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الإقليمي وبناء الثقة بين الدول الأعضاء.

تركز مهام المنظمة على حل الخلافات الحدودية، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي في مجالات متعددة تشمل العلوم، التجارة، التكنولوجيا، الطاقة، النقل، الثقافة، التعليم، وحماية البيئة (Bailes, 2007)، كما تعمل على مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب، التطرف، والحركات الانفصالية (حمياز، 2020).

وقد تطورت المنظمة تدريجيًا، حيث حصلت الهند وباكستان على العضوية الكاملة في عام 2017، ثم انضمت إيران رسميًا في عام 2021، وتبعتهما بيلاروسيا في عام 2024، فضلا عن الأعضاء الكاملين، تضم المنظمة دولاً بصفة مراقب مثل منغوليا وأفغانستان، وترتبط بشبكة من شركاء الحوار بلغ عددهم 14 دولة، من بينها تركيا، مصر، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى دول آسيوية أخرى كسريلانكا، نيبال، كمبوديا، أذربيجان، وأرمينيا (الجزيرة، 2025) (انظر الخريطة رقم 1).

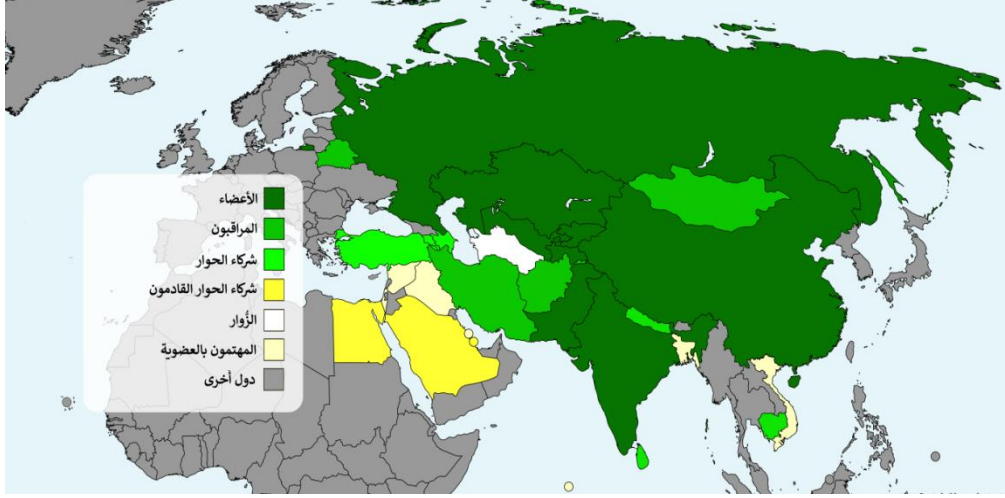
وقد نص الإعلان التأسيسي للمنظمة على مجموعة من الأهداف المركزية (الحق، 2015)، منها:

- ✓ تعزيز سياسات حسن الجوار والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛
- ✓ تطوير التعاون في السياسة، التجارة، الاقتصاد، العلوم، والطاقة؛
- ✓ دعم السلام، الأمن، والاستقرار الإقليمي؛
- ✓ مكافحة الإرهاب، الانفصالية، والتطرف العابر للحدود.

وفي قمة أستانا عام 2024، اتفقت الدول الأعضاء على تأسيس أربعة مراكز أمنية متخصصة، وهي:

- ✓ مركز شامل لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية؛
- ✓ مركز لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود؛
- ✓ مركز لأمن المعلومات؛
- ✓ مركز لمكافحة المخدرات (جيانينغ، 2025).

الشكل رقم 01: خريطة توضح التوزيع الجغرافي لدول منظمة شنغهاي للتعاون



المصدر: <https://share.google/jwaQ6kkrm5TgPN0Zy>

2.2 منظمة شنغهاي للتعاون كفاعل اقتصادي صاعد

تُشكّل دول منظمة شنغهاي للتعاون نحو 60٪ من إجمالي مساحة أوراسيا، وتضم ما يقارب 42٪ من سكان العالم، وتسهم بحوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتضم المنظمة دولتين دائمتين في مجلس الأمن الدولي هما الصين وروسيا الاتحادية، كما تشمل خمس دول أعضاء في مجموعة العشرين، وهي الهند، الصين، روسيا الاتحادية، تركيا، والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى خمس دول ضمن مجموعة البريكس، وهي: الصين، الهند، روسيا الاتحادية، إيران، والإمارات العربية المتحدة (الجزيرة، تقارير، 2025).

رغم أن المنظمة تأسست أساسًا لتحقيق أهداف أمنية، لا سيما مكافحة الإرهاب والتطرف، فإنها تطورت تدريجيًا لتتخذ طابعًا اقتصاديًا متصاعدًا، ففي عام 2013، تم إنشاء نادي الطاقة التابع للمنظمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الطاقة. وقد دعم النادي عددًا من المشاريع الكبرى، من أبرزها مشروع خط أنابيب الغاز بين آسيا الوسطى والصين، إلى جانب خطط لتحويل تركيا إلى مركز إقليمي رئيسي للغاز يربط آسيا بأوروبا. كما شمل التعاون الاقتصادي مجالات القدرات النووية السلمية.

وفي السياق ذاته، أعلن البنك الدولي أن إجمالي الناتج المحلي لدول المنظمة بلغ في عام 2017 نحو 15 تريليون دولار أمريكي، ما يمثل حوالي 20٪ من حجم الاقتصاد العالمي آنذاك (74 تريليون دولار)، وفي عام 2020، اتخذت الدول الأعضاء خطوة استراتيجية تمثلت في اعتماد العملات الوطنية في التبادلات

التجارية والاستثمارية، كبديل عن الدولار الأمريكي، في محاولة للحد من التبعية للنظام المالي الغربي (بلاط، 2021).

أما على صعيد التجارة البينية داخل المنظمة خلال عام 2024، فقد جاءت النسب على النحو التالي (سجالة، 2025):

✓ الصين 336: مليار دولار (46%)

✓ روسيا الاتحادية 258: مليار دولار (35%)

✓ إيران 34: مليار دولار (4.8%)

✓ بيلاروسيا: 28 مليار دولار (3.9%)

✓ الهند: 23 مليار دولار (3.2%)

✓ أوزبكستان: 9 مليارات دولار (1.2%)

✓ باكستان: 2.8 مليار دولار (0.4%)

✓ قرغيزستان: 1.9 مليار دولار (0.3%)

✓ طاجيكستان: مليار دولار (0.1%).

تعكس هذه الأرقام تصاعد الوزن الاقتصادي للمنظمة، خاصة من خلال الصين وروسيا، مما يعزز من مكانتها ككتلة اقتصادية ناشئة مرشحة للعب دور مؤثر في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي.

3.2. أدوات التأثير الاقتصادي: بنك التنمية ومشاريع الربط الإقليمي

شهدت قمة شنغهاي للتعاون 2025 إعلاناً مهماً تمثل في تأسيس بنك التنمية التابع للمنظمة، حيث أعلنت الصين دعمها الكامل لإنشاء هذا البنك، الذي سيُخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية، والطاقة، والتكنولوجيا في الدول الأعضاء. ويُعد هذا البنك خطوة استراتيجية نحو توفير بدائل تمويلية مرنة بعيداً عن المؤسسات المالية الغربية، كما يُتوقع أن يضطلع بدور رئيسي في تمويل مشاريع الربط

الإقليمي، لا سيما تلك المتعلقة بربط السكك الحديدية، والموانئ، وخطوط نقل الطاقة بين دول المنظمة (عمر، 2025).

وخلال اجتماعات القمة، شددت الدول الأعضاء على أهمية مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، وعلى رأسها الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى، الذي يُعد ركيزة أساسية لربط الدول الأعضاء بالموانئ البحرية عبر شبكات النقل والسكك الحديدية. وتُعتبر هذه المشاريع دعامة حيوية لمشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي، نظرًا لما توفره من تسهيلات لوجستية وتجارية.

كما تم التأكيد على أهمية تعزيز منصة التعاون الطاقى كإطار مشترك يسعى إلى تنسيق الجهود في مجالات التنقيب، والإنتاج، والنقل، والاستثمار في الطاقة المتجددة، مع دعم المشاريع العابرة للحدود بشكل يعزز التكامل في قطاع الطاقة داخل الإقليم (عمر، 2025).

وفي السياق نفسه، أعلنت الصين عن زيادة مشترياتها من النفط الروسي، إلى جانب موافقتها على إنشاء خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا-2"، الذي سيربط بين حقول سيبيريا ومنطقة شينجيانغ الصينية، ما يعكس تعميق التعاون الطاقى بين بكين وموسكو (تقرير، 2025).

وقد أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، خلال القمة، على أهمية تعزيز المبادرات الثلاث التي سبق أن طرحها في المحافل الدولية، وهي: مبادرة التنمية العالمية، مبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، مشددًا على ضرورة دمج هذه المبادرات ضمن إطار عمل منظمة شنغهاي، وعلى أهمية الدفع باتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب، قائم على التوازن والتنظيم، يُسهم في خلق نموذج عالمي أكثر شمولًا وعدالة (جيانينغ، 2025).

3. قمة شنغهاي: المكان، الدلالات، ونسق العلاقات

1.3. رمزية المكان

إن اختيار مدينة تيانجين الصينية لانعقاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون لعام 2025 لم يكن قرارًا عابرًا، بل يحمل في طياته دلالات رمزية عميقة على المستويات التاريخية والاقتصادية والسياسية.

فعلى الصعيد التاريخي، يعكس هذا الاختيار رغبة الصين في ترسيخ سرديتها الجديدة كقوة إقليمية وعالمية صاعدة. فقد كانت تيانجين من أوائل المدن التي خضعت للنفوذ الأجنبي خلال القرن التاسع

عشر، حيث أُقيمت فيها امتيازات استعمارية بريطانية وفرنسية ويابانية، مما جعلها رمزًا لفترة من الهيمنة الأجنبية على الصين. انعقاد القمة في هذه المدينة يوجّه رسالة رمزية مفادها أن الصين تستعيد زمام المبادرة، وتحول موقعًا كان يومًا ما مسرحًا للنفوذ الاستعماري إلى منصة لتشكيل نظام عالمي جديد (بلعاوي، 2025).

أما اقتصاديًا، فتُعد تيانجين من أكبر الموانئ التجارية الصينية، وتحتل موقعًا استراتيجيًا في التجارة الدولية. وعليه، فإن استضافة القمة فيها تُبرز أهمية البنية التحتية والتكامل الاقتصادي كأبعاد موازية للأمن في التعاون الإقليمي، وتُظهر أن المنظمة لا تقتصر على الأبعاد الأمنية، بل تمتد إلى مجالات التجارة والطاقة والنقل.

سياسيًا، تزامن انعقاد القمة مع الذكرى الثمانين لانتصار الصين في الحرب العالمية الثانية، حيث نظّمت بكين عرضًا عسكريًا حضره أكثر من عشرين قائدًا وممثلين عن الأمم المتحدة. هذا التوقيت لم يكن اعتباطيًا، بل جاء ليُجسّد الرابط بين الذاكرة الوطنية الصينية والطموح الجيوسياسي المعاصر، ويُظهر الصين كقوة قادرة على جمع خصوم الأُمس تحت مظلتها. وقد عكست الصور الرسمية من القمة مشاهد رمزية لجلوس الرئيس الصيني بين نظيريه الروسي والهندي، إلى جانب مصافحة لافتة بين الرئيسين الصيني والهندي، جاءت في وقت تصاعد فيه التوتر بين الهند والولايات المتحدة، لا سيما بعد فرض واشنطن رسومًا جمركية إضافية بنسبة 50% على البضائع الهندية.

بذلك، تُبرز الصين نفسها بوصفها مركز ثقل في أي هندسة سياسية آسيوية مقبلة، وتُظهر المنظمة قدرتها على احتواء التوترات وتحويلها إلى فرص للتكامل. إن انعقاد القمة في تيانجين يعكس انتقال الصين من موقع المتلقي إلى موقع المبادر، وسعيها لإعادة كتابة الجغرافيا السياسية انطلاقًا من رموز محلية ذات دلالات تاريخية (بلعاوي، 2025).

من بين الرسائل السياسية اللافتة خلال القمة، تأكيد الرئيسين الصيني والهندي على أن بلديهما "شريكان في التنمية لا خصمان"، مع الدعوة إلى تهدئة التوتر وفتح مسارات للتبادل والاستثمار. كما شدد الرئيس الهندي على أهمية التعاون والشراكة، بدلاً من التصعيد والمواجهة، مما عكس رغبة الجانبين في تسليط الضوء على مجالات التلاقي، بدلاً من تضخيم الخلافات (بلعاوي، 2025).

أما أبرز نتائج القمة، فقد تمثلت فيما يلي (سنجالة، 2025):

- ✓ استراتيجية عشرية: وضع خطة شاملة لتطوير منظمة شنغهاي للتعاون خلال السنوات العشر القادمة، لتعزيز التعاون المتبادل وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب؛
- ✓ النظام التجاري: تأكيد دعم النظام التجاري متعدد الأطراف بقيادة منظمة التجارة العالمية، والدعوة إلى إلغاء الإجراءات الأحادية التي تنتهك قواعدها؛
- ✓ بنك التنمية: اتخاذ قرار بإنشاء بنك تنمية تابع للمنظمة، يُعنى بدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في منطقة أوراسيا، وقد أعلنت الصين خلال القمة تخصيص 280 مليون دولار كمساعدات للدول الأعضاء؛
- ✓ منصة التعاون: إطلاق ست منصات تعاون في مجالات الطاقة، والصناعة الخضراء، والاقتصاد الرقمي، والتعليم العالي، والابتكار العلمي؛
- ✓ خطط التنمية: اعتماد ست خطط عمل للتنمية عالية الجودة، تشمل الطاقة المستدامة، والصناعة الخضراء، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والابتكار العلمي، والتعاون الاقتصادي.

2.3. كيف يتفاعل الغرب مع تنامي دور المنظمة؟

جاء التفاعل الغربي مع تنامي دور منظمة شنغهاي للتعاون، خاصة بعد قمعتها في عام 2025، ليكشف عن تصاعد القلق من التحولات الجيوسياسية الجارية في آسيا. وقد تمثل أبرز ردود الفعل الغربية في سلسلة من التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بتاريخ 2025/9/4، والتي حملت نبرة حادة ورسائل سياسية مباشرة. فقد صرح قائلاً: "يبدو أننا خسرن الهند وروسيا أمام الصين، أعمق وأظلم قوى العالم... أتمنى لهما مستقبلاً طويلاً ومزدهراً معاً". وفي منشور آخر خاطب فيه الرئيس الصيني قائلاً: "أرجو أن تُبلغوا أطيب تحياتي لبوتين وكيم جونج أون، لأنكم تتآمرون ضد الولايات المتحدة الأمريكية".

وفي تصريح ثالث أكثر صراحة، وصف ترامب كلاً من الصين وروسيا وإيران بأنها "ليست دولاً تسعى إلى السلام، بل قوى استبدادية تتآمر ضد الحرية الأمريكية والعالم الحر"، وقد أرفق هذا التصريح بصورة تجمع الزعماء الثلاثة مع تعليق جاء فيه: "هذا الثلاثي هو أخطر ما واجهناه منذ الحرب الباردة؛ إنهم لا يجتمعون من أجل شعوبهم، بل من أجل السيطرة على الآخرين" (نيوز، 2025).

يمكن قراءة هذه التصريحات ليس فقط كموقف سياسي، بل بوصفها جزءًا من عملية إعادة إنتاج سردية المواجهة بين "العالم الحر" و"محور الاستبداد"، وهي سردية تستحضر خطاب الحرب الباردة بلغة جديدة. إلا أن اللافت في هذه التصريحات هو استثناء الهند من هذا "المحور"، رغم مشاركتها الفاعلة في قمة شنغهاي، وهو ما يعكس على الأرجح محاولة أمريكية مستمرة للاحتفاظ بالهند ضمن التوازن الآسيوي كحليف استراتيجي محتمل.

في المقابل، تبني البيان الختامي لقمة شنغهاي مقاربة مغايرة، أكدت على مبادئ العدالة الدولية، واحترام السيادة، ورفض المعايير المزدوجة، في إشارة ضمنية إلى السياسات الأمريكية. وقد صرح الرئيس الصيني بأن المنظمة تُعد نموذجًا للتعددية الحقيقية، فيما وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين القمة بأنها "منصة لحماية الذاكرة التاريخية من التزييف السياسي" (شنغهاي، 2025).

تعكس هذه المفارقة بين الخطابين الأمريكي والآسيوي صراعًا رمزيًا بين منظومتين قيميتين:

✓ الأولى: تسعى إلى إعادة إنتاج ثنائية "الحرية/الاستبداد" باعتبارها معيارًا أخلاقيًا للشرعية الدولي؛

✓ الثانية: تعمل على تفكيك هذه الثنائية من خلال الدعوة إلى التعددية، وإعادة الاعتبار لمبدأ السيادة الوطنية والسرديات التاريخية المحلية.

وفي هذا السياق، تبرز الهند كلاعب رمزي يعتمد ما يمكن تسميته بـ "ثنائية الأداء"، فهي من جهة تشارك في قمة تجمعها بالصين وروسيا، لكنها من جهة أخرى، لم تُدرج ضمن "محور الشر" في خطاب ترامب، مما يعكس استمرار التنافس الأمريكي الصيني على استمالة الهند كلاعب حاسم في معادلة التوازن الآسيوي.

3.3. صعود آسيا كتحول بنيوي في مركز الثقل العالمي

لم يعد صعود آسيا مجرد ظاهرة اقتصادية، بل يمثل تحولًا بنيويًا في هيكل القوة العالمية، إذ انتقل مركز الثقل العالمي من المجال الأطلسي إلى منطقة المحيط الهادئ. تضم آسيا نصف سكان العالم، وخمس دول من أصل تسع تشكّل النادي النووي، بالإضافة إلى دولتين تملكان مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي.

أما على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، فتُعد الدول الفاعلة في منظمة شنغهاي للتعاون من بين أبرز القوى عالمياً:

✓ الصين تمتلك ثاني أكبر اقتصاد عالمي بإجمالي ناتج قومي بلغ 19 تريليون دولار، وإنفاق عسكري قدره 314 مليار دولار؛

✓ الهند سجلت ناتجاً محلياً إجمالياً بلغ 3.7 تريليون دولار، بإنفاق دفاعي قدره 86.1 مليار دولار؛

✓ روسيا الاتحادية بلغ ناتجها المحلي 2.2 تريليون دولار، فيما وصل إنفاقها الدفاعي إلى 149 مليار دولار، وفق إحصاءات البنك الدولي لعام 2024 (الدولي، 2024).

وقد أشار تقرير صادر عن شركة PwC العالمية بعنوان: "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول عام 2050" إلى أن العالم سيشهد "قرناً آسيوياً" في الحضور الاقتصادي العالمي (بلعشيشة، 2018).

لقد كانت آسيا، لعقود طويلة، تُصوّر بوصفها مسرحاً للنفوذ الغربي، لكنها اليوم تتحول إلى فاعل مستقل يعيد تعريف قواعد اللعبة الدولية. وكما يرى الباحث الهندي باراج خان، فإن "آسيا لم تعد تتعلم من الغرب، بل باتت تبتكر نماذجها الخاصة وتصدرها إلى العالم، في الاقتصاد، والتكنولوجيا، وحتى في أنماط الحكم" (خان، 2025).

وتتجسد هذه النقلة النوعية من خلال مبادرات تنموية كبرى تتجاوز الأطر الإقليمية نحو العالمية، مثل مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013، ومبادرة "التنمية الآسيوية" التي أعلنت عنها الهند عام 2023. وتعكس هذه المشاريع انتقال آسيا من موقع المتلقي إلى موقع المبادر، ومن سردية اللحاق بالغرب إلى سردية إعادة تعريف العالم، لتصبح آسيا مركزاً لإنتاج المفاهيم، وصياغة المؤسسات، وصناعة الرموز.

هذا التحول يفرض على الغرب مراجعة موقعه في النظام الدولي، وي طرح تساؤلاً فلسفياً عميقاً: هل تُقاس القوة اليوم بالسيطرة المادية، أم بالقدرة على إعادة تشكيل المعايير؟

في ضوء مخرجات قمة شنغهاي 2025، يتضح أن آسيا لم تعد مجرد مساحة جغرافية، بل باتت ساحة لإعادة تعريف المعايير الدولية، وتقديم بدائل لمنظومة الهيمنة الغربية، مع تأكيد على السيادة

الوطنية والذاكرة التاريخية. وتُعد هذه القمة مرآة رمزية لتحول مركز القوة من الغرب إلى الشرق، ومن الأحادية إلى التعدد، ما يمهد لمرحلة جديدة في التفكير بالنظام الدولي، ليس بوصفه بنية ثابتة، بل كفضاء متحوّل يُعاد فيه إنتاج مفاهيم مثل الحرية والشرعية ضمن خرائط جديدة للمعنى.

4. مخرجات القمة بين الطموح والواقع

1.4. التحديات

1.1.4. التحديات البنيوية أمام تفعيل مخرجات القمة

رغم وجود إطار مؤسسي واضح تتبناه منظمة شنغهاي للتعاون، يشمل ميثاقًا تنظيميًا وآليات تنسيق وأمانة عامة، إلا أن البنية الداخلية للمنظمة ما تزال تواجه تحديات بنيوية عميقة تُضعف قدرتها على التحول من منصة رمزية إلى فاعل دولي مؤثر. فعلى الرغم من التماسك الظاهري في الخطاب السياسي المشترك، لا تزال المنظمة تعاني من الإرث التاريخي للخلافات بين بعض أعضائها، إلى جانب التنافس الجيوسياسي والارتباطات المتباينة لبعض الدول الأعضاء مع القوى الغربية، ما يؤدي إلى مفارقة بنيوية عميقة.

وهنا يبرز تساؤل فلسفي جوهري: كيف لمنصة متعددة الأطراف أن تنتج بديلاً للنظام الدولي القائم، إذا كانت بنيتها الداخلية تعيد إنتاج الانقسامات ذاتها التي تسعى إلى تجاوزها؟

تُعد الخلافات الصينية – الهندية واحدة من أبرز التحديات، إذ تتسم هذه العلاقة بتاريخ طويل من النزاعات، خصوصًا ما يتعلق بالحدود، وبشكل أكثر تحديدًا حول إقليم التبت (الغني، 2020). يُنظر خريطة (2).

إلى جانب ذلك، تحمل هذه الخلافات أبعادًا جيوسياسية معقدة ترتبط بالتنافس على المكانة والدور الإقليمي في آسيا، خاصة مع صعود الصين والهند اقتصاديًا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وسعي كل منهما إلى ترسيخ نفوذه عبر بناء تحالفات وزيادة القدرات الاستراتيجية.

ويُضاف إلى هذا المشهد المعقد الصراع التاريخي بين الهند وباكستان، والعلاقات العميقة بين الصين وباكستان، ما يعمّق من إشكالية التوازنات الإقليمية ويؤثر بشكل مباشر على فاعلية المنظمة

وأدائها المؤسسي، ويجعل من التنسيق المشترك تحديًا متواصلًا ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون (حمادي، 2010).

الشكل رقم 02: خريطة توضح اقليم التبت



المصدر: <https://share.google/irZ1Z8yZlv61uhPk7>

يُعد موضوع التوازن الحذر مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز المحددات في المشهد الجيوسياسي الآسيوي، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية – الهندية، حيث تتأرجح الهند بين ارتباطاتها التحالفية مع الولايات المتحدة ضمن إطار تحالف "كواد (QUAD)"، الذي أعلن عنه في عام 2021 (m.mushowwirho, 2007)، وبين مشاركتها الفاعلة في منظمة شنغهاي للتعاون كإحدى القوى الصاعدة في آسيا.

فعلى مستوى الأداء الاستراتيجي الأمريكي، تضع الولايات المتحدة منطقة آسيا في صدارة أولوياتها الأمنية والجيوسياسية. وقد صرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لويد أوستن في عام 2024 قائلاً: "أمريكا لن تكون آمنة إلا إذا كانت آسيا آمنة"، مؤكداً أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تمثل أولوية مطلقة في الاستراتيجية الأمريكية (مقال، 2025). يعكس هذا التصريح مدى تركيز واشنطن على المنطقة كحيز تنافسي حيوي في النظام الدولي.

ومنذ عام 2017، بدأت الاستراتيجية الأمريكية تأخذ طابعاً أكثر شمولية تجاه آسيا، من خلال اعتماد مصطلح "منطقة الأندو-باسيفيك"، والذي يشير إلى الفضاء الجغرافي الممتد من المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، ويعكس رؤية استراتيجية جديدة تُدرج الهند كفاعل محوري في موازين القوى الإقليمية. جاء تبني هذا المفهوم نتيجة متغيرات بنيوية شهدتها المنطقة، كما يوضح طاهر (2022). يُنظر الخريطة (3).

ومن أبرز هذه المتغيرات:

- ✓ صعود الهند وتزايد حضورها السياسي والاقتصادي في الإقليم، وهو حضور اتخذ أشكالاً مؤسسية منذ إعلان الهند سياسة "التحرك شرقاً" عام 2014، كجزء من توجه استراتيجي نحو الانفتاح وتسريع النمو الاقتصادي؛
 - ✓ الاندماج مع الاستراتيجية الأمريكية، حيث أصبح هذا التوجه جزءاً من تعاون هندي أمريكي ضمن مسعى مشترك لاحتواء التوسع الصيني في آسيا؛
 - ✓ إعادة تعريف الجغرافيا السياسية، إذ لم يعد "المحيط الهادئ" وحده يمثل الفضاء الحاسم، بل أصبح "المحيط الهندي" جزءاً أساسياً من التصورات الاستراتيجية، وهو ما يُعد استجابة لصعود الدور الهندي واعترافاً بأهمية التحولات العميقة التي طرأت على التوازنات التقليدية في منطقة "آسيا - الباسيفيك".
- الشكل رقم 03: خريطة توضح منطقة الاندوباسافيك



2.1.4. تنامي النفوذ الصيني، وتجاوزه منطقة "آسيا-الباسيفيك" ليشمل منطقة المحيط

الهندي

اتخذ تنامي النفوذ الصيني أكثر من مسار. فالمستوى الأول تمثل في طرح الصين لمبادرتها الكبرى "الحزام والطريق" عام 2013، والتي اشتملت على ممرات استراتيجية ترتبط بالمحيطين الهادئ والهندي. ففي إطار تكوينها البحري، المعروف باسم "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، تضمنت المبادرة ممرين رئيسيين: الأول يبدأ من السواحل والموانئ الصينية ويمر عبر بحر الصين الجنوبي وصولاً إلى جنوب المحيط الهادئ، أما الثاني فيمتد من الموانئ الصينية مروراً ببحر الصين الجنوبي، ثم المحيط الهندي، والسواحل الإفريقية، وصولاً إلى القارة الأوروبية عبر البحرين الأحمر والمتوسط.

وتشمل هذه الممرات إقامة وتطوير سلسلة من الموانئ البحرية، إلى جانب إنشاء مناطق صناعية وخدمية في محيط هذه الموانئ، بالإضافة إلى تطوير شبكات من السكك الحديدية والمطارات، بهدف الوصول إلى الدول والمناطق غير الساحلية، مثل المناطق الداخلية في القارة الإفريقية (وثيقة، 2021).

3.1.4. تصاعد التهديدات والمصالح المشتركة

يرتكز الدور الأمريكي في الإقليم على ما يُعرف بـ "سياسة الارتباط البناء"، والتي تهدف إلى لعب دور محوري في تشكيل نظام إقليمي جديد، يقوم على أسس السياسة والاقتصاد والديمقراطية، وذلك استناداً إلى مجموعة من العوامل (كاظم، 2006)، أبرزها:

- ✓ الموقع الجغرافي والتاريخي للولايات المتحدة كدولة "باسيفيكية"؛
 - ✓ الترابط الوثيق بين الاقتصاد الأمريكي واقتصادات دول الإقليم؛
 - ✓ الحرص على عدم ترك فراغ سياسي أو أمني يمكن أن يؤدي إلى صراعات إقليمية على النفوذ.
- لذا، فإن الاعتراف بالدور المركزي للولايات المتحدة في الإقليم يُعد أمراً حتمياً، حيث تسعى واشنطن إلى الانخراط الفاعل في ديناميكيات المنطقة، بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها، والتي تشمل:

- ✓ منع بروز أية قوة مهيمنة في الإقليم؛
- ✓ نشر الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان؛
- ✓ الحفاظ على انفتاح اقتصادات الإقليم للاستثمار والتعاملات التجارية؛
- ✓ دعم الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة مثل اليابان، أستراليا، كوريا الجنوبية، وتايوان؛

✓ بناء شبكة من التحالفات الثنائية تحت مظلة الدور الأمريكي، لتهيئة "نظام إقليمي جديد" (كاظم، البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني، 2021).

من هذا المنطلق، فإن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تحولات استراتيجية في المنطقة تهدد مصالحها، وهو ما يجعلها فاعلاً مستمراً ومؤثراً في رسم ملامح الإقليم، ويجعل من أي محاولة لإعادة تشكيل المشهد الإقليمي بدونها أمراً بالغ التعقيد.

2.4. نسق المصالح المشتركة كدافع لتحقيق الأهداف

في ظل معادلة التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تنقسم إلى داخلية (كالاخلافات البينية بين الدول الأعضاء)، وخارجية (كالدور الأمريكي والتحالفات الغربية)، تظهر أهمية ما يُعرف بـ"نسق المصالح المشتركة" كقوة دافعة لإبقاء المنظمة على مسار التعاون وتعزيز التكامل.

فرغم عمق التباينات، فإن وجود مصالح اقتصادية واستراتيجية متقاطعة بين الدول الأعضاء يدفع نحو الحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق المشترك، بل والسعي لتطوير شراكات استراتيجية، لا سيما في مجال الطاقة. فعلى سبيل المثال، تمثل الصين والهند أسواقاً كبرى للطاقة، في حين تسعى روسيا، المُصدّر الرئيسي للنفط والغاز، لتجاوز آثار العقوبات الغربية بالبحث عن شركاء جدد (جعفر، 2020).

من جهة أخرى، فإن معظم دول آسيا تقع ضمن نطاق مشروع "الحزام والطريق" الصيني، وتحتاج بشدة إلى مشاريع البنية التحتية والربط الإقليمي، الأمر الذي يحفز الدول الأعضاء على تجاوز الخلافات البينية والتركيز على الأجندة الاقتصادية ذات الجدوى (مطر، 2018).

إلى جانب ذلك، هناك تقارب سياسي متزايد بين بعض الدول الفاعلة في المنظمة، مثل الصين وروسيا، وهو تقارب يتجاوز التعاون الاقتصادي إلى مشروع سياسي عالمي يهدف إلى خلق نظام دولي متعدد الأقطاب، يتحدى هيمنة الغرب ويعيد توزيع مراكز النفوذ الدولي.

في هذا السياق، يبدو أن التعاون ضمن منظمة شنغهاي هو تجلٍ لوعي آسيوي متصاعد بدور القارة كقوة قادرة على صياغة التوازنات الدولية. وتتمثل أبرز معالم هذا الوعي في ما يُعرف بـ"انتقال القوة" شرقاً، وهو ما يشير إليه الباحث مطر في تحليله لعوامل التحول الجيوسياسي في الإقليم. (مطر، عوالم قيد التشكل – الاندوباسيفيك وانتقال القوة – تحالفات وشراكات، 2024)

5. الخاتمة

لم تُعد قمة منظمة شنغهاي للتعاون مجرد حدث دبلوماسي عابر، بل باتت تعبر عن تحوّل عميق في بنية التفكير السياسي الآسيوي، حيث لم تعد القوة تُقاس بقدرة الدولة على فرض السيطرة فحسب، بل بقدرتها على التأثير وإنتاج منظومة تعددية تتجاوز مركزية الغرب وتُعيد الاعتبار إلى آسيا كمركزٍ ناشئ في النظام الدولي.

في هذا السياق، تظهر خرائط النفوذ وكأنها تُرسم من جديد، ليس فقط على الورق، بل في الوعي السياسي للدول الآسيوية، التي لم تعد ترى نفسها كتوابع في النظام العالمي، بل كذواتٍ فاعلة تسعى إلى إعادة تعريف مفاهيم الأمن، والشراكة، والانتماء العالمي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أبرز الاستنتاجات التالية:

- لم تعد آسيا تكتفي بردود الفعل، بل باتت تنتج سرديتها الخاصة حول مفهومي القوة والنفوذ في العلاقات الدولية، في تعبير واضح عن انتقال القيادة الفكرية والسياسية نحو الشرق؛
- إعادة رسم خرائط النفوذ لا تتم فقط عبر التحالفات التقليدية، بل من خلال إعادة تعريف الذات السياسية والاقتصادية والثقافية للدول، وبناء نماذج بديلة في الحكم والتنمية والتعاون الإقليمي؛
- تحليل قمة شنغهاي لا يقتصر على الأبعاد الجيوسياسية، بل يفتح الباب أمام تأمل أوسع في مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية، وفي الكيفية التي يُعاد بها تشكيل النظام الدولي عبر صيغ أكثر شمولاً وتعددية.

6. قائمة المراجع

1.6. المراجع العربية

- بلعوي، م. م. (2 سبتمبر 2025). مقال. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>
- بلعشيشة، م. (2018). الأهمية الجيوسياسية للقارة الآسيوية: تأليف الثقل الآسيوي في السياسة الدولية – محددات القوة الآسيوية (ص. 16). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

- بلاط، ش. ف. (2021). تجمع شنغهاي قوته وتأثيره في النظام الاقتصادي الدولي. مجلة آفاق آسيوية، 39.
- تيان، ج. (01 سبتمبر 2025). مقال. تم الاسترداد من <https://www.alarabiya.net>
- تقرير. (01 سبتمبر 2025). العربية. تم الاسترداد من <https://arabic.rt.com>
- تقرير. (2025، 1 سبتمبر). تقرير. تم الاسترداد من www.asharq.com
- جعفر، س. (2020). مشاريع الطاقة الأوراسية وآثارها الجيوسياسية. العراق: كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية.
- الجزيرة. (9 سبتمبر 2025). تقارير. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>
- الجزيرة. (10 سبتمبر 2025). تقارير. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>
- حمادي، ع. ت. (2010). سباق التسلح الهندي-الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية.
- حمياز، س. (2020). التعاون الروسي-الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية – منظمة شنغهاي نموذجًا. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 2.
- خان، ب. (03 سبتمبر 2025). تقرير. تم الاسترداد من <https://www.almayadeen.net>
- سكيته، ج. (2020). مشاريع الطاقة الأوراسية وآثارها الجيوسياسية. العراق: كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية.
- طاهر، ر. و. (2022). الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الإندو-باسيفيك بعد العام 2000 (ص. 119). العراق: كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية.
- كاظم، ب. ج. (2006). الأبعاد الاستراتيجية لأدوار القوى الكبرى في إقليم آسيا-الباسيفيك (ص. 98). العراق: كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- كاظم، ب. ج. (2021). البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني. مجلة العلوم السياسية، 51.
- مطر، إ. ح. (2018). السياسة الخارجية الصينية: قراءات ما بعد الإصلاح. العراق: دار الرائد.
- مطر، إ. ح. (2024). عوالم قيد التشكل – الإندو-باسيفيك وانتقال القوة – تحالفات وشركات. العراق: المكتبة القانونية.
- مشوور، س. م. (2021). منطقة الإندو-باسيفيك وصعود الكوادر ومستقبل صدام الحضارات. مؤتمر أرلانغ للعلاقات الدولية.
- وثيقة. (2021). لجنة التنمية والإصلاح القومي – الصين. تم الاسترداد في 12 يوليو 2021، من <https://en.ndrc.gov.cn/newsreleases/>
- سنجالة، م. (01 سبتمبر 2025). مقالات. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>

- عمر، أ. (01 سبتمبر 2025). *جريدة النهار/العربية*. تم الاسترداد من <https://www.annahar.com>
- محمد، س. (01 سبتمبر 2025). *مقالات*. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>
- مقال. (01 سبتمبر 2025). *تقرير*. تم الاسترداد من <https://asharq.net>
- نيوز. (4 سبتمبر 2025). *تصريحات ترامب*. تم الاسترداد من :
<https://www.skynewsarabia.com>

2.6. المراجع الأجنبية

- Bailes, A. J. (2007). *The Shanghai Cooperation Organization*. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).
- Mushowwirho, S. M. (2021). *Indo-Pacific Region: The Rise of Quad and Future Clash of Civilizations*. Arlangge Conference on International Relations.
- World Bank. (2024, December 1). *Report*. Retrieved September 15, 2025, from <https://www.worldbanki.org>

الصعود التدريجي للقوى الآسيوية وإعادة تشكيل ديناميات النظام العالمي

The Gradual Rise of Asian Powers and the Reconfiguration of the Global Order



زكرياء حلوي^{*}

دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول بوجدة، المملكة المغربية.

zakariaehaloui@gmail.com

ملخص الدراسة

شهدت آسيا خلال العقود الأخيرة صعودًا تدريجيًا لقوى إقليمية بارزة مثل الصين والهند والسعودية وإيران، وهو ما أعاد رسم ملامح التوازنات الدولية. فقد اعتمدت هذه الدول على النمو الاقتصادي السريع، وتطوير قدراتها العسكرية، إلى جانب تعزيز مكانتها في المنظمات الدولية والإقليمية، لتوسيع نفوذها خارج حدودها الجغرافية. ويُعد هذا التحول امتدادًا لرغبتها في تجاوز الاعتماد على القوى الغربية، وبناء شراكات استراتيجية أكثر تنوعًا، بما يتماشى مع مصالحها القومية. كما استثمرت هذه القوى مواردها البشرية والطبيعية بشكل فعال، مما جعلها قادرة على مواجهة التحديات العالمية والمشاركة في صياغة قواعد النظام الدولي الجديد. ويبرز الدور المحوري لكل من الصين والهند في آسيا من خلال تعاظم نفوذهما الاقتصادي والسياسي، بينما لعبت السعودية وإيران أدوارًا أساسية في إعادة تشكيل توازنات الشرق الأوسط. وتؤكد هذه المعطيات أن الصعود الآسيوي لا يمثل مجرد تحول اقتصادي، بل ديناميّة شاملة تعكس انتقال مركز الثقل العالمي تدريجيًا نحو الشرق.

الكلمات المفتاحية: القوى الآسيوية؛ الديناميات العالمية؛ النمو الاقتصادي؛ النفوذ الجيوسياسي؛ النظام الدولي.

Abstract

In recent decades, Asia has witnessed the gradual rise of prominent regional powers such as China, India, Saudi Arabia, and Iran, a development that has reshaped the contours of international balances. These states have relied on rapid economic growth, the development of military capabilities, and strengthened roles in international and regional organizations to expand their influence beyond their geographical boundaries. This transformation reflects their desire to move beyond dependence on Western powers and to build more diversified strategic partnerships in line with their national interests. By effectively investing in their human and natural resources, these powers have become capable of confronting global challenges and contributing to the shaping of the emerging international order. China and India stand out in Asia through their growing economic and political weight, while Saudi Arabia and Iran have played pivotal roles in redefining Middle Eastern balances. Altogether, this Asian ascent is not merely an economic shift, but a comprehensive dynamic that signals the gradual transfer of the world's center of gravity toward the East.

Keywords: Asian Powers; Global Dynamics; Economic Growth; Geopolitical Influence; International Order.

1. مقدمة

شهدت الساحة الدولية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة، تميزت بظهور قوى صاعدة إقليمية استطاعت تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الصعيد العالمي. وتبرز في هذا الإطار كل من الصين والسعودية وإيران والهند كأثلة على الدول التي نجحت في توسيع نفوذها الإقليمي والدولي، من خلال تبني استراتيجيات تنمية عميقة، وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، واستثمار مواردها البشرية والطبيعية، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية مع القوى الكبرى والدول الإقليمية الأخرى. وقد أدى هذا الصعود إلى إعادة رسم موازين القوة في مناطق نفوذ هذه الدول، وتأثيرها على النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي بدأ يتشكل تدريجياً.

ويُلاحظ أن صعود هذه القوى الإقليمية لم يقتصر على الجوانب الاقتصادية والسياسية فحسب، بل امتد أيضاً إلى البعد العسكري والأمني، من خلال تطوير قدراتها الدفاعية وتعزيز حضورها في مناطق نفوذها الحيوية. فقد تبنت كل دولة منها استراتيجيات مختلفة للتأثير على محيطها الإقليمي، سواء عبر التحالفات الثنائية والإقليمية، أو من خلال المشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية، أو عبر استثمار القوة الناعمة لدعم مصالحها الاستراتيجية. كما أن هذه السياسات تسهم في تعزيز مكانتها التفاوضية على الساحة الدولية، وتمكينها من لعب دور أكبر في صياغة القواعد والمعايير التي تحكم النظام الدولي الجديد (باهي، 2022).

وتشير التحليلات إلى أن الصعود التدريجي لهذه الدول يرتبط بعدة عوامل من بينها النمو الاقتصادي المتسارع، التركيبة السكانية المواتية، والسياسات الداخلية والإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى الدور الفاعل في المنظمات والمؤسسات الدولية مثل مجموعة البريكس، مجموعة العشرين، ومنظمات إقليمية متعددة (Jütten, Falkenberg, 2024, P3). كما تتبنى هذه القوى الصاعدة استراتيجيات إقليمية مختلفة، حيث ركزت الصين والهند على تعزيز نفوذهما في آسيا، فيما لعبت السعودية وإيران دوراً مهماً في الشرق الأوسط، ما أثر على التوازنات الإقليمية وخلق ديناميات جديدة في النظام العالمي.

انطلاقاً مما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة الصعود الاستراتيجي لهذه الدول، ومدى تأثيره على ديناميات النظام الدولي، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي حد يسهم الصعود التدريجي للقوى الإقليمية الآسيوية في إعادة تشكيل النظام الدولي وتوازن القوى؟. كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية: ما العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في صعود هذه القوى؟ كيف تؤثر السياسات الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول على نفوذها الإقليمي والدولي؟ ما انعكاسات هذا الصعود على النظام الدولي متعدد الأقطاب وعلى توازن القوى العالمية؟.

❖ الفرضيات

✓ العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية المشتركة ساهمت في صعود هذه القوى الإقليمية (الصين، الهند، السعودية، وإيران) وتعزيز نفوذها الدولي.

✓ الصعود التدريجي لهذه الدول أعاد تشكيل التوازنات الإقليمية وأثر على ديناميات النظام الدولي متعدد الأقطاب.

✓ التفاعلات بين القوى الصاعدة والدول الكبرى والمؤسسات الدولية أسهمت في تعزيز قدرة هذه الدول على ممارسة نفوذها واستراتيجياتها الإقليمية والعالمية.

✓ كلما زادت قدرة هذه الدول على بناء شراكات استراتيجية وتحالفات إقليمية، زاد تأثيرها في صياغة السياسات والمعايير الدولية، وهو ما يعكس طبيعة الصعود التدريجي والمتوازن للقوى الصاعدة.

وفي هذا الإطار، سنعتمد على المنهج الوصفي-التحليلي لاستعراض تطورات صعود هذه القوى وتحليل استراتيجياتها، إضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة سياسات هذه الدول وأدواتها في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي بهدف استخلاص الأنماط والاستنتاجات العامة.

2. الصين ودورها كقوة دبلوماسية عالمية متعددة الأقطاب

تسعى الصين إلى توسيع نفوذها الدولي بما يتجاوز إنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، التي أهلتها لتحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة، حيث تهدف بكين من خلال هذه الاستراتيجية إلى ترسيخ نظام عالمي متعدد الأقطاب يقلل من تأثير الهيمنة الأمريكية التي بسطت بعد نهاية الحرب الباردة. وتبرز الصين كوسيط فعال في النزاعات الدولية، بما في ذلك الأزمة الأوكرانية وأزمات القرن الأفريقي، كما أصبحت لاعبا دبلوماسيا موثوقا به في الشرق الأوسط، في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.

1.2 المبادرات الصينية للسلام: تعزيز النفوذ العالمي في أوكرانيا والقرن الإفريقي

برزت الصين مع مرور أزيد من سنتين على اندلاع الحرب في أوكرانيا كلاعب دبلوماسي يسعى لتوسيع نفوذه العالمي عبر تقديم مبادرة سلام شاملة. وركزت هذه المبادرة على معالجة الأبعاد السياسية والإنسانية والأمنية للصراع، من خلال دعم سيادة الدول، إنهاء التصعيد العسكري، استئناف الحوار بين الأطراف، وحماية المدنيين والمنشآت الحيوية. كما هدفت المبادرة إلى تخفيف الأزمات الإنسانية، تسهيل تصدير المواد الغذائية، الحد من العقوبات أحادية الجانب، وضمان استقرار سلاسل الإنتاج والتوريد، بالإضافة إلى تمهيد الطريق لمرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، مما يعكس سعي بكين لتعزيز مكانتها كوسيط مؤثر على الساحة الدولية والإقليمية ("12بندا.. تفاصيل المقترح الصيني للسلام في أوكرانيا"، 2023).

وسعت المبادرة الصينية لإنهاء الحرب في أوكرانيا إلى تقديم صورة إيجابية عن بكين، والرد على الاتهامات الأمريكية المتعلقة بتسليح روسيا، كما هدفت إلى إقناع الدول الغربية، التي مارست ضغوطاً على الصين عبر قضية تايوان، بأنها لن تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية ضد الجزيرة. إضافة إلى ذلك، سعت الصين من خلال هذه المبادرة إلى تمهيد الطريق لبناء نظام دولي متأثر بنفوذها ومواجهة التداعيات الاقتصادية التي أفرزتها الحرب في أوكرانيا (تقديرات إنترجيونال، 2023، ص ص 5-6). وحظيت المبادرة الصينية بترحيب موسكو، حيث وصف وزير الخارجية الروسي المبادرة بالصادقة، وأكدت روسيا استعدادها لاستكشاف السبل السياسية والدبلوماسية لتحقيق أهداف عملياتها العسكرية. في المقابل، أبدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة شكوكهم حول قدرة الصين على لعب دور فعال وبناء في الأزمة، معتبرين أنها تميل إلى موقف مؤيد لروسيا ولم تدن الغزو غير المشروع لأوكرانيا (عدنان، 2023).

ورغم أن المؤشرات الاقتصادية والأمنية تشير إلى أن أوروبا تكبدت أكبر الخسائر جراء الحرب، لا سيما في مجالات الغاز الطبيعي والتضخم، إلا أن ذلك يجعلها مرشحة لدعم أي جهود تهدف لإنهاء النزاع بعيداً عن النفوذ الأمريكي. وبالرغم من أن الصين كانت تمتلك الأدوات اللازمة للتأثير على القيادة الروسية نتيجة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين بكين وموسكو خلال عام 2022، فإن تمسك كل طرف بمطالبه دون تنازل قلل من فرص نجاح المبادرة الصينية. ولذا، بقيت إمكانية تحقيق نتائج ملموسة مرتبطة بموقف الولايات المتحدة، ومدى اقتناعها بنوايا الصين في دفع روسيا للقبول بالمطالب الغربية والسعي نحو السلام.

من جهة أخرى، امتدت جهود الوساطة الصينية إلى القرن الأفريقي حيث سعت بكين، في ظل النزاعات المستمرة في تيغراي والتوترات في السودان وعدم الاستقرار في الصومال، إلى حماية مصالحها واستثماراتها ومواطنيها. وأطلقت الصين مبادرة للسلام والاستقرار خلال مؤتمر "السلام والحكامة والتنمية بين الصين والقرن الأفريقي" في أديس أبابا يونيو 2022 (عادل، 2022)، ركزت على تعزيز التنمية من خلال التعاون الإقليمي ومبادرة الحزام والطريق، وتمكين الدول من مواجهة تحديات الحكم، وتحقيق الاستقرار عبر دعم الحوار الإقليمي وحل النزاعات العرقية والدينية والإقليمية بالطرق التفاوضية الأفريقية (بشير، 2022). وقد شارك في المؤتمر وزراء خارجية وممثلون عن سبع دول في المنطقة، ما أبرز اهتمام الصين بتوسيع دورها السياسي لموازنة النفوذ الأمريكي، وتعزيز مكانتها ضمن رؤية عالم متعدد الأقطاب (أبتدون، 2022).

2.2 الصين ودورها الوسيط في الشرق الأوسط

أعلن في 10 مارس 2023 عن توصل السعودية وإيران بوساطة صينية إلى اتفاق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال شهرين، بعد قطيعة دبلوماسية استمرت سبع سنوات، ما فتح أفقا جديدا في الواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط. ونص بيان الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد شهرين، والتزام الطرفين باحترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية الخلافات عبر الحوار، والمساهمة في استقرار المنطقة (قسم الدراسات، 2023). ويعد هذا الاتفاق أول حضور صيني أمني بارز في الشرق الأوسط، وأول تدخل منفرد لقوة كبرى غير الولايات المتحدة لترتيب ملفات المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، ما يرمز إلى توسيع الصين لنفوذها من المجال الاقتصادي إلى المجال الأمني الذي كان حكرا على واشنطن. كما يعكس الاتفاق سعي الصين لتفعيل مبادرة الأمن الدولي، وحماية مصالحها مع الدول النفطية في المنطقة، وتسويق دبلوماسيتها باعتبارها تعتمد أساليب أكثر استقرارا مقارنة بالأدوات العسكرية الأمريكية، ما يتيح لها حضورا سياسيا مؤثرا في النظام الدولي المقبل (تقدير موقف، 2023).

وقبل هذا الإنجاز، كانت الصين تتعامل مع النزاعات الإقليمية من خلال منتديات متعددة الأطراف مثل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني-العربي، محاولة عرض مبادئها السياسية على الدول الإقليمية عبر "المبادئ الخمسة للتعاشيش السلمي" وتعزيز التعاون بين دول الجنوب، واستخدام هذه المنتديات لدعم سياساتها الداخلية والخارجية، بما في ذلك إدارة قضية الإيغور في شينجيانغ، موقفها من تايوان، وتنفيذ مبادرة الحزام والطريق (Silber, 2023).

وبالنسبة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، طرحت الصين خمس مبادرات منذ مؤتمر مدريد 1991 حتى 2021، واستضافت أربع ندوات بين 2006 و2021، ركزت جميعها على التوصل إلى حل الدولتين ضمن حدود 1967، وجعل القدس الشرقية عاصمة فلسطين، وإنهاء التوسع الاستيطاني، وتعزيز الجهود الدولية لتحقيق السلام والتعاون بين الجانبين (Silber, 2023). كما عززت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الصين الدعوة لضم فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة، ما أبرز الدور المتنامي للصين في الشؤون الإقليمية والدولية، وأكد موقفها الوسيط والمحايد على عكس موقف الولايات المتحدة المنحاز لإسرائيل (البلاسي، 2023). ومن خلال هذه المبادرات، رسخت الصين صورتها كقوة سلام عالمية تسعى لتحقيق الاستقرار والعدالة، مغايرة للسياسات الأمريكية التي ساهمت في تفاقم الفوضى والأزمات في المنطقة (بي بي سي عربي، 2023).

3. تنامي صعود الصين في الهندوباسيفيك

يشهد النظام الدولي تحولات عميقة، أبرزها صعود الصين كقوة مراجعة تسعى لتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الهندوباسيفيك، وانسحاب الولايات المتحدة من عدد من المناطق الجيوإستراتيجية الأخرى مع تركيز جهودها على منطقة الهندوباسيفيك بهدف احتواء الصعود الصيني.

1.3. الهيمنة الإقليمية للصين في منطقة الهندوباسيفيك

لقد عرف الاقتصاد الصيني صعوداً مثيراً منذ الأزمة المالية 2008، وأصبحت الصين سنة 2010 الأولى عالمياً من حيث إسهاماتها في الصادرات الخارجية، متجاوزة ألمانيا، وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، متجاوزة اليابان لأول مرة، وسجل الناتج الداخلي نمو بـ 10,1% ليقدّر بـ 9,845 تريليون دولار (2011، «China economy overview»)، ولكنها تحتل الرتبة الأولى عالمياً، وفق الناتج الداخلي الإجمالي بحسب معامل القدرة الشرائية، منذ 2014 (Bajpai, 2018). ورغم تناقص نسبة النمو لأقل من 7% منذ سنة 2015، بعدما كان يتراوح ما بين 7 و10 في الفترة ما بين 2010 و2014 : «China» (2022، «growth rate of real gross domestic product from 2010 to 2022»، يرحّح ذلك مكانتها كفاعل اقتصادي رئيسي عالمياً. فقد أسهمت الصين بـ 14,8% من الاقتصاد العالمي سنة 2015، وارتفعت هذه النسبة إلى 18,23% سنة 2017، وهي مصنع العالم وأكبر مصدر ومستورد عالمي للسلع، وأحد أكبر المنتجين الزراعيين في العالم (2018، «China: share of global gross domestic product»).

ويمثل هذا الاقتصاد الذي يتميز بالدينامية والتنوع حاجة مستمرة للتوسع واستكشاف موارد جديدة، فضلاً عن فتح مسارات للوصول إلى الأسواق العالمية براً وبحراً. وقد لعبت هذه الحاجة دوراً مهماً في دفع الصين لإطلاق مبادرات كبرى مثل "طريق الحرير الجديد"، التي تهدف إلى توسيع نفوذها في مناطق استراتيجية ودعم شراكات إقليمية وما وراء الإقليمية. وتتيح هذه المبادرات للصين بناء شبكة اقتصادية وتنموية متكاملة تعزز قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية بعيداً عن هيمنة منافسين آخرين، لتشكل بذلك نموذجاً جديداً من النفوذ يقوم على التكامل الاقتصادي والشراكات الاستراتيجية (عوني، 2018، ص 4).

كما تمتاز الصين بموقع جغرافي استراتيجي يطل على مسطحات مائية واسعة في المحيط الهادئ، وسواحل طويلة تواجه مناطق بحرية متوترة في بحري الصين الشرقي والجنوبي، تتقاسمها مع قوى بحرية مؤثرة مثل الأسطول الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ، والقوات البحرية الهندية والأسترالية واليابانية، إلى

جانب دول جنوب شرق آسيا مثل فيتنام والفلبين وإندونيسيا. وبما أن هذه المياه تشكل شرياننا حيويًا لمصالح الصين الاقتصادية والأمنية، شرعت بكين في إعادة صياغة استراتيجيتها البحرية، فأعلنت في عام 2004 عن تكليف جيش التحرير الشعبي بمهمة "تاريخية جديدة" لحماية المصالح القومية والتنمية وتأمين خطوط المواصلات البحرية الحيوية. وقد أسفر ذلك عن تحول جذري في العقيدة البحرية الصينية، من التركيز التقليدي على الدفاع عن البحار القريبة إلى تبني عقيدة الدفاع عن البحار البعيدة، ممتدة من سلسلة الجزر الأولى إلى الثانية وما بعدها، وهو ما يعكس توجه الصين لتعزيز حضورها الإقليمي وقدرتها على مواجهة التحديات البحرية العالمية، مع إعادة رسم موازين القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (Storey, 2011).

وفي هذا السياق، اعتمدت الصين استراتيجية بحرية تهدف إلى تعزيز هيمنتها الإقليمية على مراحل متدرجة، بدأت بالسيطرة على المياه ضمن سلسلة الجزر الأولى حول أوكلانوا وتايوان والفلبين (2000-2010)، ثم الانتقال للسيطرة على سلسلة الجزر الثانية التي تشمل أوكازاوارا وغوام وإندونيسيا (2010-2020)، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة (2020-2030) التي تهدف إلى تقليص النفوذ الأمريكي في منطقة الهندوباسيفيك، مع التركيز على حاملات الطائرات كمكون أساسي لقوتها البحرية (Singh, 2012).

وبذلك، تبوّأت الصين موقعاً بارزاً كأكبر قوة بحرية في آسيا، حيث تنظم قواتها البحرية ضمن ثلاثة أساطيل رئيسية: الأسطول الشمالي، والأسطول الجنوبي، والأسطول الشرقي. وتمتلك البلاد أكبر أسطول غواصات في المنطقة، بما في ذلك ما لا يقل عن عشرة غواصات تعمل بالطاقة النووية. وقد شرعت بكين في تطوير قدراتها البحرية بشكل شامل، شمل صواريخ عابرة للقارات، وصواريخ مضادة للسفن والغواصات، بالإضافة إلى نظم الاستطلاع البحري المتقدمة. كما عملت الصين منذ عام 2011 على بناء حاملات طائرات وطنية، وتسريع تحديث أسطول غواصاتها، إلى جانب امتلاكها غواصات روسية قادرة على القيام بمهام طويلة المدى، وتوسيع قواعدها البحرية، أبرزها قاعدة غواصاتها في جزيرة هاينان، لتعزيز حضورها البحري الاستراتيجي في المنطقة (Herberg, 2008, p82).

2.3 أمريكا تواجه الهيمنة الإقليمية للصين في الهندوباسيفيك

وتشكل منطقة الهندوباسيفيك أولوية استراتيجية رئيسية في العقيدة العسكرية الأمريكية، حيث تنظر واشنطن إلى الصين كقوة مراجعة تسعى لتوسيع نفوذها الإقليمي ونشر نموذجها الاقتصادي، بما يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. وترى واشنطن أن الحفاظ على تفوقها في الهندوباسيفيك

ضروري لإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. واستجابةً لهذه المخاوف، أنشأت الولايات المتحدة قيادة الهندوباسيفيك العسكرية في عام 2018، مع مركز قيادتها في هونولولو بجزر هاواي. وتمتلك هذه القيادة تحت تصرفها أكثر من 2000 طائرة، و200 سفينة وغواصة، إضافة إلى أكثر من 370 ألف جندي، مما يعكس قوة واشنطن العسكرية الكبيرة وقدرتها على مراقبة المنطقة ومواجهة أي تهديدات محتملة من الصين أو أي قوة إقليمية أخرى (Savin, 2019).

واعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تجاه منطقة الهندوباسيفيك في سنة 2019، وصنفت الصين كأول تهديد استراتيجي في المنطقة، مع الاعتراف بعدم قدرتها على مواجهة هذا التهديد بمفردها وضرورة الاعتماد على حلفاء وشركاء، حددتهم في 21 دولة. ومن بين هذه الحلفاء، تبرز الهند واليابان وأستراليا كركائز أساسية للتحالف الرباعي (Quad)، الذي تأسس جذوره في سنة 2007 بهدف بحث سبل تحجيم النفوذ الصيني المتزايد في المجال الجيوسياسي الآسيوي (Chellany, 2007).

ورغم محاولات الولايات المتحدة إعادة إحياء هذا التحالف لمواجهة النموذج الصيني الشيوعي، فإن الصين استطاعت إحباط محاولاته السابقة عبر رسائل دبلوماسية إلى الهند وأستراليا، مستغلة العلاقات الاقتصادية القوية معها، وهو ما نجح في عهد الرئيس السابق "باراك أوباما". وبعد مرور عقد، حاولت واشنطن إعادة تفعيل التحالف الرباعي لمواجهة النفوذ الصيني، إلا أن نجاح الصين في تعزيز حضورها الإقليمي، وتراجع مصداقية الولايات المتحدة بعد انسحاب الرئيس "دونالد ترامب" من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (How "Donald Trump weakens America's influence in Asia", 2017)، بالإضافة إلى توجه الهند نحو إقامة تحالفات استراتيجية مع دول جنوب شرق آسيا، يجعل فرص التحالف في مواجهة النفوذ الصيني محدودة.

ومع تولي الرئيس الأمريكي السابق "جو بايدن" منصبه، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا عن تشكيل تحالف أمني وعسكري محدود النطاق باسم "أوكوس" (AUKUS)، بهدف مواجهة الهيمنة الإقليمية للصين في منطقة الهندوباسيفيك وتعزيز القوة البحرية لأستراليا عبر تزويدها بغواصات نووية، لضمان توازن القوى في مواجهة القدرات المتزايدة للأسطول الصيني ("تحالف "أوكوس".. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة"، 2021). إلا أن هذا التحالف كشف عن محدودية قدرة الولايات المتحدة على المنافسة منفردة، خاصة في ظل تصاعد القوة البحرية الصينية، إذ امتلكت الصين بحلول نهاية سنة 2020 نحو 350 سفينة قتالية مقابل 297 سفينة أمريكية، مع 40

غواصة هجومية منها 6 نووية، مقارنة بـ 21 غواصة هجومية و 8 نووية للولايات المتحدة، بينما بدأت الصين في بناء ثالث حاملة طائرات، وسجلت نمو ملحوظا في عدد المدمرات بين سنتي 2015 و 2019 بما يعكس تفوقها النسبي في المنطقة على الأساطيل الإقليمية والدولية الأخرى (الخيري، 2022، ص 10).

4. إعادة تموضع السعودية في النظام الدولي المعاصر: تحولات التحالفات والانفتاح الإقليمي

يعد التقارب بين السعودية وإيران، واستئناف التواصل مع سوريا، مؤشرا واضحا على التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، ويعكس في الوقت ذاته الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع النفوذ العسكري الأمريكي وتراجع مصداقية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وفي سياق مواز، يمثل انفتاح السعودية نحو الشرق—من خلال انضمامها إلى كل من منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، وتبني مواقف إقليمية ودولية غير تقليدية—دليلا على بدء تحرر الرياض من الهيمنة الأمريكية، والسعي نحو إقامة تحالفات استراتيجية جديدة.

1.4 التقارب السعودي-الإيراني وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

وقعت السعودية وإيران برعاية صينية في 10 مارس 2023، اتفاقا لاستئناف العلاقات الدبلوماسية التي توقفت منذ عام 2016، ما فتح المجال لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج والشرق الأوسط (Abidi, 2023). وجاء هذا التقارب في ظل تراجع الوجود العسكري الأمريكي في عدد من الأقاليم الجيوإستراتيجية، أبرزها الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في إطار تركيز واشنطن على مواجهة الصين في شرق آسيا واحتواء روسيا في أوراسيا. هذا التراجع أوجد فراغا استراتيجيا دفع القوى الإقليمية، من بينها السعودية، للبحث عن حلفاء دوليين أقوياء، وإعادة بناء منظومات أمنية ذاتية تهدف إلى حماية الأمن والاستقرار الإقليم (عبد الشافي، 2023، ص 10).

كما جاء التقارب في سياق مناخ إقليمي متغير اتسم بظهور تقاربات بين خصوم سابقين، مثل اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، والمصالحة الخليجية بعد أزمة حصار قطر، وتطبيع العلاقات بين تركيا والدول العربية، وإقرار اتفاقية هدنة في اليمن، بالإضافة إلى التوجه نحو تطبيع العلاقات الإقليمية مع سوريا. وعلى الصعيد الدولي، اتسمت الفترة بأزمة العلاقات السعودية الأمريكية، وفشل القمم السعودية الأمريكية في معالجة الخلافات، إلى جانب تأثيرات الأزمة الأوكرانية التي امتدت تأثيراتها إلى معظم دول الشرق الأوسط، لا سيما السعودية وإيران. كما لعبت القمم السعودية

والخليجية والعربية مع الصين، والتي استضافتها السعودية في دجنبر 2022، دورا محوريا في إعادة هيكلة خرائط التحالفات الإقليمية والدولية. (عبد الشافي، 2023، ص 10).

إضافة إلى ذلك، رغبت إيران في تعزيز منظومة علاقاتها الإقليمية وكسر عزلتها، والعمل على إفشال الجهود الإسرائيلية لبناء تحالف إقليمي لاحتوائها، وتجاوز معضلة الصراع المذهبي. وفي المقابل، أتاح الاتفاق للسعودية فرصا متعددة، من بينها إيجاد حل للأزمة اليمنية، وتعزيز الأمن القومي، وتقليل مخاطر التهديدات الإقليمية، وإبعاد الأراضي الخليجية عن أن تكون ساحة لصراع محتمل بين إسرائيل وإيران (تقرير إستراتيجي، 2023، ص ص 6-7).

ويستمد التقارب السعودي-الإيراني أهميته الجيوسياسية من المكانة الإقليمية للدولتين كفاعلين رئيسيين في عدة ملفات سياسية بالمنطقة، أبرزها اليمن وسوريا ولبنان والعراق وغزة، فضلا عن الوزن الاقتصادي الكبير للدولتين كمنتجين رئيسيين للنفط وعضوين في منظمة "أوبك" و"أوبك بلس". كما أن الزعامة السعودية للحالة الرسمية السنية، والزعامة الإيرانية للحالة الرسمية الشيعية في العالم الإسلامي، تجعل العلاقة بين الطرفين مؤثرة بشكل مباشر على الصراع أو الهدوء الطائفي، وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين.

إلى جانب ذلك، لعبت الصين دور الوسيط بين الطرفين في ظل حالة التنافس الدولي، خصوصا مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين (تقرير إستراتيجي، 2023، ص 4). وفي إطار التخفيف من حدة التوتر في الشرق الأوسط، وتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، والتفاعل مع مساع لإعادة العلاقات التركية-السورية نتيجة ضغوط ملف اللاجئين على السياسة الداخلية التركية، انفتحت السعودية على النظام السوري السابق وساهمت في عودته إلى الجامعة العربية، لكسر عزله التي دامت نحو عقد من الزمن، في محاولة لإعادة التوازن الإقليمي وتفعيل دورها الاستراتيجي (تقدير موقف، 2023، ص ص 3-4).

2.4 السعودية ومنظمة شنغهاي: التحالفات وإعادة التوازن الإقليمي

نتيجة للفراغ الاستراتيجي الذي خلفه تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، اتجهت السعودية شرقا للبحث عن تحالفات استراتيجية جديدة تعزز من مكانتها الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، وافقت السعودية على الانضمام إلى "منظمة شنغهاي للتعاون" ومنحها صفة شريك الحوار. وتضم هذه المنظمة 21 دولة وتسعى لتعزيز سياسات الثقة وحسن الجوار بين الأعضاء، ومحاربة

الإرهاب، وتدعيم الأمن، ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات، والتصدي لحركات الانفصال والتطرف الديني والعرق، بالإضافة إلى التعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، فضلاً عن النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، بهدف توفير السلام والاستقرار (دحمان، 2015، ص 97).

وتمتلك المنظمة إمكانات كبيرة تؤهلها لأن تصبح أحد الأقطاب الدولية في النظام الدولي الراهن، حيث تمثل الدول الثمانية الأعضاء قوة اقتصادية هائلة. كما تبلغ مساحة الدول الأعضاء نحو ثلاثة أخماس القارة الأوراسية، وتسيطر على ربع الاقتصاد العالمي، وثالث احتياطي النفط، ويمثل سكانها نحو 60% من سكان العالم (دحمان، 2015، ص 99). وتضم المنظمة أربع دول نووية، إضافة إلى دول أخرى على عتبة امتلاك السلاح النووي، مثل إيران، ما يمنحها القدرة على التأثير في القرارات الدولية المرتبطة بآسيا وأوراسيا والعالم. وبهذا التكوين الجيوبوليتيكي، تمتلك المنظمة إمكانات نوعية تجعلها واحدة من أهم المنظمات الإقليمية، وأحد الأقطاب الجديدة في العلاقات الدولية (أكوبوف، 2023).

ويشكل انضمام السعودية إلى المنظمة إضافة قوية لمكانتها الدولية، إذ يعزز اقتصادها ويفتح لها آفاقاً جديدة لتفعيل رؤية 2030، من خلال شراكات مع الدول الأعضاء تحقق فوائد اقتصادية وتنموية، وتساهم في كسر العزلة التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جون بايدن"، مما يوسع خيارات السياسة الخارجية السعودية ويمنحها حرية أكبر في تحديد تحركاتها الاستراتيجية (حداوي، 2023).

وعلاوة على ذلك، يسهم الانضمام في دعم النظام الدولي متعدد الأطراف، كما أظهرت الحرب الأوكرانية أهمية السعودية في الاقتصاد العالمي، خصوصاً في سوق الطاقة. كما يعزز الانضمام القوة الاقتصادية للمنظمة، التي تمثل نحو 25% من الناتج القومي العالمي، ويساعد في مكافحة التطرف والإرهاب، خصوصاً في آسيا الوسطى وصولاً إلى أفغانستان، حيث توفر الخبرة السعودية في مكافحة الإرهاب إضافة استراتيجية مهمة لتعظيم قوة المنظمة ومكانتها (المجيم، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، يمثل انضمام السعودية منذ سنة 2023 إلى مجموعة "البريكس" خطوة استراتيجية تعزز مكانتها كقوة اقتصادية وسياسية صاعدة، إذ يتيح لها تنويع شراكاتها بعيداً عن الاعتماد الحصري على القوى الغربية، والانفتاح على اقتصادات ناشئة كالصين والهند وروسيا. كما يمنحها هذا الانضمام فرصة أكبر للمشاركة في صياغة نظام عالمي أكثر تعددية، ويخدم أهداف رؤية 2030 في تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات. وإلى جانب ذلك، يعزز موقع السعودية كمصدر رئيسي للطاقة لدول

البريكس المستهلكة للنفط، ويمنحها مجالا أوسع لموازنة علاقاتها الدولية بما يضمن مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية على المدى الطويل.

وعلى صعيد السياسات النفطية، أثار قرار خفض إنتاج النفط من قبل دول "أوبك بلس"، وعلى رأسها السعودية، جدلا مع الولايات المتحدة التي كانت تسعى لزيادة الإنتاج لمواجهة التحديات الاقتصادية وخفض الأسعار، واعتبرت القرار يتماشى مع الموقف الروسي. ورأت الإدارة الأمريكية السابقة في القرار تمردا سعوديا وتقويضاً لجهودها لاحتواء روسيا، وهددت باتخاذ إجراءات لكبح سيطرة أوبك بلس على الأسعار. وفي المقابل، أكدت السعودية أن تخفيض الإنتاج جاء بناءً على توافق جميع أعضاء "أوبك بلس" وعلى أساس اعتبارات اقتصادية سليمة، مستقلة عن الضغوط السياسية، معتبرة أن المعطيات الاقتصادية هي الحاكمة للقرار (تقدير موقف، 2022، ص 4-5). ورغم الضغوط الأمريكية ومحاولات التأثير على موقفها تجاه الحرب الروسية-الأوكرانية، نظرت السعودية إلى الأمر كفرصة لإعادة موازنة علاقاتها مع جميع الأطراف، واستغلال الصراع لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي (تقدير موقف، 2022، ص 6).

5. إيران في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسية لفرض هيمنة مشتركة على النظام الدولي، إلا أن هذه الآلية بدأت تفقد فعاليتها تدريجيا، مما يعكس تحولا في موازين القوى وفشل العقوبات في تحقيق أهدافها المرجوة على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بفرض الضغوط على إيران.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام العقوبات الاقتصادية ضد إيران منذ فترة احتجاز موظفي السفارة الأمريكية في طهران بين سنتي 1979 و1980، حيث طبقت المقاطعة الاقتصادية (boycott) كأداة ضغط لإجبار إيران على الخضوع لإرادتها. ومع تزايد المخاوف الغربية من البرنامج النووي الإيراني، أصدر الكونغرس الأمريكي عام 2010 قانونا يمنع تحويل الأموال من وإلى إيران ويستهدف وقف صادرات النفط، مع اتخاذ إجراءات رادعة ضد الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع النفطي الإيراني. وفي عهد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، أقر الكونغرس قانون العقوبات القصوى لمنع إيران من توسيع برنامجها الصاروخي، ما أضاف مزيدا من القيود على الاقتصاد الإيراني والتجارة الدولية المرتبطة به (Freifeld, Jiang, 2017).

واعتمدت الولايات المتحدة على آليات الحظر الاقتصادي أيضا في مجالات التكنولوجيا والصناعة، كما حدث مع الشركات الأمريكية التي حُظرت من بيع معدات لشركات مرتبطة بإيران، بهدف منع وصول منتجات حساسة إلى طهران. وقد برزت هذه الآلية في حالات أخرى، مثل حظر شركة ZTE الصينية من تصدير معدات إلى إيران وكوريا الشمالية عام 2017، لتؤكد واشنطن على استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة استراتيجية للتحكم في النفوذ الإيراني والتأثير على سياساتها الإقليمية.

وعلى الرغم من شدة العقوبات، أظهرت التجربة فشل هذه الآلية في تحقيق أهدافها كاملة، إذ واصلت إيران تطوير برنامجها الصاروخي والنووي، وتوسيع قدراتها العسكرية التقليدية، ودعم المجموعات المسلحة الإقليمية. كما أثرت العقوبات على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير، لكنها لم تمنع طهران من ممارسة سياساتها الاستراتيجية، وهو ما يؤكد محدودية تأثير الضغوط الاقتصادية الأمريكية حتى مع العقوبات القصوى التي فُرضت في أواخر 2018 (Katzman, 2019, Pp 1-110).

ومع استمرار العقوبات، سعت إيران، بالتعاون مع روسيا والصين، إلى تطوير آليات حماية اقتصادية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، بما في ذلك تعزيز استخدام العملات المحلية، وتطوير بدائل لنظام "سويفت"، وإنشاء أدوات مالية جديدة مدعومة بالذهب، مما يعكس تحولات في موازين القوى العالمية، ويحد من قدرة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين على فرض إرادتهم بالقوة الاقتصادية وحدها، ويجعل العقوبات الأمريكية أقل فعالية على المدى الطويل (Demarais, 2023).

6. تنامي دور الهند في النظام العالمي الجديد

يبرز دور الهند بشكل متزايد في النظام العالمي الجديد، حيث أصبحت لاعبا رئيسيا على المستويين الإقليمي والدولي بفضل نموها الاقتصادي السريع، وتوسع نفوذها الدبلوماسي، وقدراتها العسكرية المتطورة. وتسعى نيودلهي لتعزيز مكانتها عبر الانخراط في تحالفات استراتيجية متعددة مثل التحالف الرباعي (Quad)، والبريكس، وتوسيع علاقاتها التجارية مع الدول الآسيوية والأفريقية، فضلا عن تطوير بنيتها التحتية والتكنولوجية لتصبح قوة مؤثرة في موازين القوى العالمية، قادرة على الموازنة بين النفوذ الصيني والتواجد الأمريكي في منطقة الهندوباسيفيك.

1.6. مقومات صعود الهند

شهدت الهند منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين عملية مراجعة شاملة لسياساتها التنموية، مع توجه تدريجي نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً. إلا أن الإصلاح الاقتصادي الجوهري بدأ فعلياً في عام 1991، عندما تبنت الدولة برنامج إصلاح شامل يهدف إلى دمج الهند في الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وتعزيز الانفتاح التجاري والاستثماري، وتحرير الأسواق من القيود السابقة. وأسهمت هذه الإصلاحات في تحويل الهند إلى قوة اقتصادية صاعدة، مع تعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع دورها في التجارة العالمية (Nayar, 2006, Pp10-23).

وأسهمت الإصلاحات الاقتصادية في الهند منذ بداية التسعينيات في تسارع معدلات النمو بشكل ملحوظ، إذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي من نحو 1.057% سنة 1990 ليصل إلى نحو 8.846% سنة 1999. وباستثناء بعض الانخفاضات المؤقتة نتيجة أزمات إقليمية ودولية، ظل معدل النمو السنوي في الهند يتراوح بين 7% و8%، مع قدرة عالية على التعافي من آثار أي أزمات اقتصادية، مما جعل الهند واحدة من أعلى الاقتصاديات الكبرى نمواً منذ عام 2018، مع توقعات باستمرار هذا المعدل في السنوات القادمة.

ورافق هذا النمو ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الذي انتقل من نحو 316.7 مليار دولار سنة 1990 إلى نحو 2.8 تريليون دولار سنة 2018، لتصبح الهند سادس أكبر اقتصاد عالمي، مع توقع صندوق النقد الدولي تجاوزها للاقتصاد البريطاني لتحل المركز الخامس. وبمعيار تعادل القوة الشرائية، بلغ الناتج المحلي للهند نحو 9.45 تريليون دولار سنة 2017، لتحل المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة، فيما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من نحو 394 دولار سنة 1990 إلى نحو 1,939.61 دولار سنة 2017، رغم أنه لا يزال منخفضاً مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ نحو 10,748 دولاراً (Beausang, 2012, P42).

وجاء اقتصاد الهند سنة 2018 في المرتبة السابعة عالمياً من حيث الحجم والإنتاج والصادرات، مما وضعها إلى جانب الصين كقوة اقتصادية رائدة في آسيا (فرحات، 2019). ويستمد الصعود الهندي قوته من رؤية النخب السياسية والاقتصادية في القيادة والمعارضة، التي سعت لجعل القرن الحادي والعشرين "قرناً هندياً"، عبر توظيف الموارد والإمكانات الوطنية، والظهور كمُدافع عن مصالح بلدان الجنوب في إطار منظمة التجارة العالمية ضد محاولات الشمال فرض معايير (Ciorciari, 2011, P61).

كما تعزز قوة الهند من التركيبة السكانية المواتية، حيث يبلغ متوسط العمر 25 سنة، مقارنة بـ 37 سنة في الصين و 45 سنة في اليابان، ما يجعل الشباب قوة فاعلة في سوق العمل، ويقلل من تكاليف الإنتاج، ويجذب الاستثمار الأجنبي، ويعطي الهند ميزة نسبية تجعلها حليفا محتملا موازنا للصين (لطفي، 2023، ص 242).

وساهمت سياسات التعليم العالي في الهند في بناء نخبة علمية واسعة في مجالات العلوم والهندسة والطب والمحاسبة والإعلام الآلي وإدارة الأعمال، عبر المعاهد التكنولوجية الرائدة ومعاهد إدارة الأعمال، لتشكيل قاعدة علمية واستراتيجية متينة. كما لعبت الاستمرارية السياسية، رغم اختلاف الأحزاب، دورًا مهمًا في الحفاظ على رؤية موحدة بشأن مكانة الهند كقوة كبرى، ما يعزز استدامة استراتيجيتها في الصعود الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل (Ogden, 2011, p10).

2.6 البحث عن دور في النظام الدولي

من المؤكد أن التفجيرات النووية التي أجرتها الهند في عام 1988 أعادت تشكيل مكانتها الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي، وجعلت القوى العظمى، لا سيما الولايات المتحدة، تنظر إليها كعنصر استقرار في منطقة الهندوباسيفيك، وأصبح من الصعب تجاهلها كما كان الوضع في الماضي. وبسعيها للعب دور فاعل في النظام الدولي الجديد، عملت الهند على تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية لتوسيع مشاركتها في صنع القرار العالمي. وقد قامت بتوطيد علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية، وأصبحت نشطة بشكل ملحوظ داخل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما عززت حضورها في حركة عدم الانحياز، ومجموعة العشرين، ومجموعة 77، ومجموعة 15، بالإضافة إلى المنتدى الإقليمي الآسيوي (ARF) ورابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، ما أكسبها وزنا متزايداً على الساحة الدولية (لطفي، 2023، ص 247).

وتعد الهند إحدى القوى البارزة في مجموعة البريكس، التي تسعى إلى إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي وبنيتها التحتية وخلق واقع جديد في النظام الدولي. وتجمع دول المجموعة على استخدام هذا التكتل كأداة لتقديم رؤية بديلة قائمة على نظام عالمي متعدد الأقطاب يراعي المساواة والتنمية وسيادة الدول، ويعزز احترام القانون الدولي بين الدول المختلفة (de Coning, 2015, P220). كما برزت الهند كعضو مؤثر في مجموعة العشرين، حيث قدمت في سبتمبر 2016 أجندة طموحة ركزت على

تحقيق نمو عالمي مستدام، وتوفير فرص عمل، واستقرار الأسواق المالية وأنظمة التجارة الدولية، إلى جانب تعزيز التنمية والقضاء على الفقر وتشجيع التجارة والاستثمار.

ومنذ تولي حكومة "ناريندرا مودي" السلطة في سنة 2014، تحسنت العلاقات الهندية-الصينية بشكل ملحوظ من خلال الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى. وفي سنة 2015، تعاونت الهند مع الصين وبقية شركاء مجموعة البريكس لإطلاق بنك التنمية الجديد (NDB) في شنغهاي، الذي يرأسه رئيس هندي، كما دعمت الهند تأسيس بنك الاستثمار الإسلامي الإيراني. كما نسقت الهند والصين مواقعهما خلال مؤتمر باريس لتغير المناخ في دجنبر 2015، مشاركتين بطريقة مسؤولة وبناءة في المفاوضات الدولية، ما يعكس الدور المتنامي للهند في صياغة السياسات الاقتصادية والبيئية على الصعيد العالمي («India at the 2018 G20 Summit :Modi's Outreach», 2018).

كما سعت الهند إلى تعزيز حضورها الإقليمي في جنوب شرق آسيا من خلال تبني استراتيجية "الاتجاه شرقي"، التي تهدف إلى توسيع شبكات التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الإقليم وتعزيز نفوذها السياسي. واعتمدت نيودلهي على إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية للتبادل الحر، بما يتيح لها فتح منافذ اقتصادية جديدة والموازنة بين النمو المتسارع للصين وتأثيرها المتنامي. وركزت الهند أيضا على استخدام قوتها السكانية والاقتصادية لتحقيق توازن استراتيجي في منطقة تشهد تحولات جيوسياسية مستمرة، بما يعزز قدرتها على لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية والدولية (بوالو، 2011، ص 108).

وفي سعيها لتعزيز دورها في النظام الدولي، عملت الهند على توسيع شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وقد وفرت العولمة للهند فرصة لتحقيق نمو اقتصادي سريع وزيادة نفوذها السياسي على الساحة الدولية، ما أحدث نقلة نوعية في مكانتها الاقتصادية والسياسية. وأصبح السوق الهندي محركا رئيسيا لهذا الصعود، إلى جانب قدرتها على الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول الجنوب المتضامنة معها، مما أكسبها موقعا مؤثرا بين القوى العالمية والإقليمية على حد سواء (Pradhan, 2010, p76).

7. الخاتمة

يشير التحليل إلى أن النظام الدولي يشهد تحولات عميقة تتجلى في صعود عدد من القوى الإقليمية، لاسيما الصين والهند والسعودية وإيران، التي استطاعت تعزيز موقعها الإقليمي والدولي من خلال سياسات اقتصادية واستراتيجية متعددة الأبعاد. لقد أثبتت هذه الدول قدرتها على تحقيق نمو

اقتصادي مرتفع، وتطوير قدراتها العسكرية، وتوسيع نفوذها السياسي والدبلوماسي، كما نجحت في استخدام أدوات القوة الناعمة والتحالفات الدولية لتعزيز مصالحها وتحسين مكانتها التفاوضية على الصعيد العالمي.

ويترب على هذا الصعود إعادة رسم موازين القوى في النظام الدولي، وظهور ديناميات جديدة تؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي، كما يفرض تحديات وفرصاً في الوقت نفسه على القوى التقليدية التي كانت تهيمن على النظام الدولي سابقاً. ومن هذا المنطلق، يظهر أن مستقبل النظام الدولي سيتسم بالتعددية والتنافس بين القوى الصاعدة والقوى التقليدية، مع احتمال استمرار الصراعات على النفوذ الإقليمي والإستراتيجي، وهو ما يجعل دراسة سياسات واستراتيجيات هذه الدول أمراً أساسياً لفهم تطورات النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين .

8. قائمة المراجع

1.8. قائمة المراجع باللغة العربية

- أكوبوف، ب. (01 أكتوبر 2013). منظمة شنغهاي للتعاون تعزز ائتلاف روسيا مع الصين والهند . صحيفة *فرغلياد*.
- آل حداوي، ع. (06 أبريل 2023). المملكة تنوع تحالفاتها شرقاً بالانضمام إلى "منظمة شنغهاي للتعاون".
- البلاسي، م. (14 يونيو 2023). بعد دعوة الصين لـ"عضوية أممية كاملة" لفلسطين.. جهود بكين الدبلوماسية تثير قلق واشنطن. *القاهرة الإخبارية*.
- بي بي سي عربي. (12 مارس 2023). ماذا يعني نجاح الوساطة الصينية في الاتفاق الإيراني السعودي؟
- بشير، ح. (28 يونيو 2022). المبادرة الصينية للوساطة في منازعات القرن الأفريقي: هل هي قابلة للنجاح؟ *مركز الإمارات للسياسات*.
- بوالو، ج. ج. (2011). *الاقتصاد الهندي*. ترجمة: صباح ممدوح كعدان. دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب السوري.
- تقدير موقف. (18 أكتوبر 2022). بعد قرار أوبك بلس... العلاقات السعودية الأمريكية إلى أين؟ (عدد 30). *إسطنبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات*.
- تقدير موقف. (09 مارس 2023). السعودية والنظام السوري... تحديات المقاطعة ودوافع العودة. *إسطنبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات*.

- تقدير موقف. (15 مايو 2023). الخيارات الخليجية والنظام الدولي بين الأحادية القطبية والمشاريع الصاعدة. إسطنبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.
- تقرير إستراتيجي. (أبريل 2023). آفاق التقارب السعودي الإيراني والانعكاسات المتوقعة على القضية الفلسطينية (العدد 133). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- ريهام، ب. (ديسمبر 2022). دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي. /المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية <https://www.acpss.ahram.org.eg>
- الشافعي، أ. (04 أبريل 2022). سياسة الصين الجديدة في القرن الإفريقي: الثابت والمتغير. مركز الجزيرة للدراسات.
- عبد الشافي، ع. (مارس 2023). عودة العلاقات السعودية- الإيرانية: السياقات والمسارات. دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات، إسطنبول.
- عادل، أ. (26 يونيو 2022). دلالات وأبعاد انعقاد مؤتمر السلام الأول بين الصين ودول القرن الأفريقي. /المركز المصري.
- عدنان، ع. (25 فبراير 2023). الوساطة الصينية لإنهاء الحرب الأوكرانية.. دوافع وسياقات. نون بوست.
- عوني، م. (أكتوبر 2018). هل تؤسس طرق التحرير لصعود امبراطورية صينية أم لأفولها؟ ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، (214)
- قسم الدراسات. (13 أبريل 2023). الاتفاق السعودي الإيراني: آثاره ودلالاته. مركز حرمون للدراسات المعاصرة.
- المجيم، ن. ص. (08 أبريل 2023). انضمام السعودية إلى منظمة شنغهاي وتعزيز مكانتها وأهدافها.
- مركز إنترجيونال للتحليلات السياسية. (2023، فبراير 27). مبادرة بكين: لماذا أعلنت بكين عن رغبتها في إنهاء الحرب الأوكرانية؟ (عدد 166). أبوظبي.
- مآلات دولية. (24 أكتوبر 2021). تحالف "أوكوس".. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة (العدد 24)
- لطفي، و. (يناير 2023). القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة 6 أكتوبر، (1) 24
- محمد ربيع الخيري، ن. (يوليو 2022). الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندوباسفيك. مجلة قضايا آسيوية، (13)، برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- 12"بنداً.. تفاصيل المقترح الصيني للسلام في أوكرانيا". (24 فبراير 2023): <https://www.skynewsarabia.com>

- دحمان، ع. ح. (يناير 2015). التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية. سياسات عربية، دراسات وأوراق تحليلية، (12).

2.8. المراجع باللغة الأجنبية

- Abidi, H. (2023, March 21). *Quels sont les enjeux du rapprochement entre l'Iran et l'Arabie saoudite?* Franceinfo.
- Beausang, F. (2012). *Globalization and the BRICS: Why the BRICS will not rule the world for long*. Palgrave Macmillan.
- Chellany, B. (2007, August 16). *Japan, India: Natural allies*. Japan Times.
- Ciorciari, J. D. (2011). India's approach to great-power status. *The Fletcher Forum of World Affairs*, 35(1).
- Coning, C. de, Mandrup, T., & Odgaard, L. (Eds.). (2015). *The BRICS and coexistence: An alternative vision of world order*. Routledge.
- Demarais, A. (2023, February 24). *Russia sanctions: 10 lessons and questions for what comes next*. Foreign Policy.
- Economist. (2017, August 31). *How Donald Trump weakens America's influence in Asia*.
- Freifeld, K., & Jiang, S. (2017, March 7). *China's ZTE pleads guilty, settles U.S. sanctions case for nearly 900 million dollars*. Reuters.
- Herberg, M. E. (2008). China's search for energy security: The implications for states and Southeast Asia. In E. Goh & S. W. Simon (Eds.), *China, the United States and Southeast Asia* (pp. xx-xx). Routledge.
- Jütten, M., & Falkenberg, D. (2024). *Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?* European Parliamentary Research Service.
- Katzman, K. (2019, September). *Iran sanctions*. Congressional Research Service.
- Nayar, B. R. (2006). *India's globalization: Evaluating the economic consequences*. Policy Studies. East-West Center.
- Ogden, C. (2011). International aspirations of a rising power. In D. Scott (Ed.), *Handbook of India's International Relations* (pp. xx-xx). Routledge.
- Pradhan, R. P. (2010). Globalization in India: With special reference to 1990s. *Journal of Economics and International Finance*, 2(5).

- Savin, L. (2019, June 6). *The Pentagon's new strategy for the Indo-Pacific region*.
- Silber, C. (2023, March 15). *China's track record on Middle East diplomacy*. The Washington Institute for Near East Policy.
- Singh, T. (2012, August). *South China Sea: Emerging security architecture* (IPCS Special Report No. 132). Institute of Peace and Conflict Studies.
- Statista. (2018). *China: Growth rate of real gross domestic product from 2010 to 2022, IMF forecasts until 2022*.
- Statista. (2018). *China: Share of global gross domestic product*.
- Storey, I. (2011, February 16–17). The South China Sea: The theatre for emerging strategic competition? Paper presented at *Security Environment in the East Asian Seas*, Ocean Policy Research Foundation, Tokyo.
- U.S. Central Intelligence Agency. (2011, January). *China economy overview*. Facebook

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة

(الصين انموذجا)

The effectiveness of technological leadership in strengthening the international standing of emerging powers

(China as a model)



أ.د. أزهار عبدالله حسن^{*1}

كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق

dr.azhar.abdullahh@gmail.com

ملخص الدراسة

إن للتكنولوجيا دورًا رئيسيًا في تحديد القدرة التنافسية والمكانة الدولية للعديد من القوى الدولية، ناهيك عن ان الريادة التكنولوجية ضرورية لحماية مصالح الدولة؛ بالنظر لارتباطها بالامن والاستقرار الداخلي وتحقيق التحديث والنمو الاقتصادي والحد من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، والاستعداد التكنولوجي في نفس الوقت لاي نزاع عسكري إلكتروني محتمل، والتي تمثل بمجملها محفزات للريادة التكنولوجية، ومن هذا المنطلق سعت الصين الى تضيق الفجوة التكنولوجية مع العديد من الدول المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة، فأنشأت شركاتها التكنولوجية الخاصة براسمالها وخبراتها الصناعية، والتي تحولت بدورها إلى شركات عالمية ليس بنقل التكنولوجيا وتوطينها فحسب وإنما تطويرها والابتكار فيها، ليمثل الاستثمار في البحث والتطوير والتوسع فيه وتشجيع الأعمال الناشئة وتنمية المواهب والريادة في قطاعات التكنولوجيا الحيوية، مثل الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والطاقة الشمسية، والسيارات الكهربائية، والبطاريات ذات السعة الكبيرة، مؤشرات للريادة التكنولوجية، لتنشط الصين بالنتيجة كأحد ابرز القوى الصاعدة، التي تسعى

الى الاحتفاظ بالعديد من المبادئ الأساسية للريادة التكنولوجية وتطبيقها.

الكلمات المفتاحية: الريادة التكنولوجية، خطوات التوظيف التكنولوجي ، مؤشرات ريادة الصين.

Abstract

Technology plays a critical role in shaping the global competitiveness and influence of nations. Technological leadership is vital for securing national interests, as it supports internal stability, economic growth, modernization, and preparedness for cyber-military threats. China, recognizing these factors, has worked to close the technological gap with developed nations, particularly the United States. It has built strong domestic tech companies by leveraging capital and industrial capabilities. These firms have grown into global players not only through technology transfer and localization but also through innovation. China's focus on expanding research and development, supporting startups, nurturing talent, and leading in key sectors—such as AI, 5G, IoT, big data, solar energy, electric vehicles, and high-capacity batteries—demonstrates its commitment to technological leadership. As a result, China has emerged as a prominent rising power, determined to uphold and apply the principles of technological advancement to maintain its position in the global arena.

Keywords: Technological Leadership, Technological Recruitment Steps , Chinese Leadership Indicators.

1. المقدمة

تمارس الريادة التكنولوجية دورًا محوريًا في تعزيز مكانة القوى الدولية الصاعدة من خلال التخطيط الاستراتيجي للموارد التكنولوجية، وتنفيذها، وإدارتها، وذلك باستخدام المعرفة، والأدوات، والأنظمة، والعمليات التقنية لتعزيز الابتكار، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، والحفاظ على الميزة التنافسية في البيئة الدولية.

وللصين تاريخ طويل في ريادة العلوم والتكنولوجيا عالميًا، ورغم ما شهدته من حالة عدم استقرار في القرون الماضية، فإنها منذ منتصف القرن العشرين تمكنت من تعزيز وضعها

السياسي والاقتصادي عبر سلسلة من الإصلاحات، أسهمت في تسريع صعودها في المجال العلمي، وهو ما أكدته مؤشرات علمية وتكنولوجية واقتصادية متعددة. وعلى الرغم من تراجعها في بعض المؤشرات مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فإن بعض التوقعات تشير إلى إمكانية تقدّم الصين واستعادتها لمكانتها التاريخية الرائدة في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في تعزيز المعرفة النظرية والميدانية بفاعلية الريادة التكنولوجية وأبعادها في تحديد وصياغة المكانة الدولية للقوى الصاعدة، لا سيما الصين، التي تُظهر العديد من المؤشرات العلمية والتكنولوجية امتلاكها إمكانيات قادرة على إحداث تغيير تكنولوجي يضمن تفوقها القريب على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الغربية.

أما إشكالية البحث فتتمثل في التحول الذي طرأ على مكانة الصين الدولية، خصوصًا في المجال التكنولوجي، بالنظر إلى توظيفها مجموعة من المقومات التي مكّنتها من تعزيز قدرتها على التحكم في التكنولوجيا الحديثة، وتوفير متطلبات الريادة التكنولوجية من خلال تنسيق سياسات وممارسات تتعلق بالسيادة التكنولوجية، تهدف إلى توسيع نفوذها ومواجهة التفوق الأمريكي. لذا تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف وظّفت الصين إمكانيات الريادة التكنولوجية في تحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز مكانتها الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما المقصود بالريادة والريادة التكنولوجية؟ وما أبرز مزاياها؟

✓ ما أبرز خطوات التوظيف الاستراتيجي الصيني للريادة التكنولوجية؟

✓ ما هي مؤشرات الريادة التكنولوجية للصين؟

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن التكنولوجيا تُعدّ طليعة القوة الجيوسياسية وطريقًا للرخاء المستدام، كما أنها تمثل مفتاح الابتكار الأساسي للقوى الصاعدة. وبناءً عليه،

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

فإن العلاقة بين الريادة التكنولوجية والمكانة الدولية علاقة طردية؛ فكلما امتلكت الدولة مقومات الريادة التكنولوجية، زادت أهليتها للوصول إلى مكانة القوى المهيمنة دوليًا. وتعدّ الصين من أبرز القوى الدولية الداعمة للابتكار والتطور التكنولوجي، وهو ما يؤهلها لفرض سيادتها في مجال ظل لفترة طويلة خاضعًا لهيمنة التكنولوجيا الأمريكية.

وللإجابة عن تساؤلات البحث وإثبات صحة الفرضية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مفهوم الريادة التكنولوجية وخصائصها، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لتناول تجربة الصين، من خلال تحليل متطلبات الريادة الصينية ومؤشرات البارزة.

أما هيكلية البحث، فقد تم تقسيمه - بالإضافة إلى المقدمة - إلى مبحثين رئيسيين، على النحو الآتي: المبحث الأول تضمن ماهية الريادة التكنولوجية ومزاياها، أما المبحث الثاني فتم التركيز فيه على مساعي الصين نحو الريادة التكنولوجية ومؤشراتهما.

2. ما هية الريادة التكنولوجية ومزاياها

تعد المفاهيم مدخلا أساسيا للبحث العلمي، وتساعد في تقديم فهم واضح وموجز لمفرداته ومتغيراته بطريقة منطقية وعلمية مركزة، وفي هذا الإطار سنعمد إلى تناول المفاهيم الموجودة في البحث والمتمثلة بمفهوم الريادة والريادة التكنولوجية مع تحديد أبرز مزايا الريادة التكنولوجية ذات الصلة والتي يحتاجها البحث وكالاتي:

1.2. مفهوم الريادة والتكنولوجيا

تُعد المفاهيم مدخلًا أساسيًا في البحث العلمي، إذ تساعد على تقديم فهم واضح وموجز لمصطلحاته ومتغيراته بطريقة منطقية وعلمية مركزة. وفي هذا الإطار، سيتم تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث، والمتمثلة في مفهومي الريادة والريادة التكنولوجية، مع تحديد أبرز مزايا الريادة التكنولوجية ذات الصلة.

1.1.2. مفهوم الريادة

ترتبط الريادة كظاهرة ببدايات الحضارة الإنسانية، حيث تمثل مجموعة من الخصائص والسلوكيات المرتبطة بالقدرات الإبداعية والتجديدية. وقد ظهر مصطلح الريادة (Entrepreneurship) منذ أكثر من مئتي عام، وهو في أصله كلمة فرنسية تعني "الشخص الذي يباشر أو يشرع في إنشاء عمل تجاري". ويُعد الاقتصادي ورجل الأعمال الفرنسي جان بابتيست ساي، صاحب "قانون ساي الاقتصادي"، أول من استخدم هذا المصطلح بالمعنى الحديث، وذلك في نحو عام 1800م (الشميمري، 2025، ص: 3).

ومع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي، ظهرت الريادة الإدارية كنتيجة للتطور التكنولوجي والسلي والخدمي، حيث أصبح يُنظر إلى الريادة على أنها إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة (قويسي، 2023، ص: 43).

❖ لغوياً، تعود كلمة "ريادة" إلى الفعل "راد"، وتعني "تقدم القوم ليتقصى لهم الكلاً ومساقط الغيث"، والرائد هو من يسبق غيره في الاطلاع والاكتشاف والقيادة. ورد في حديث للإمام علي عليه السلام: "يدخلون رُؤَادًا ويخرجون أدِلَّةً"، أي يدخلون طلباً للعلم ويخرجون هداةً للناس. ومن هذا المنطلق، تُفهم الريادة على أنها المبادرة، والقيادة، والتوجيه، والموقع الطليعي في تقديم منتجات أو خدمات جديدة (الإدارة العامة للمعجمات، 2004، ص: 381؛ معجم المعاني الجامع).

❖ اصطلاحاً، لا يتفق الباحثون والكتّاب على تعريف موحد للريادة، وذلك لاختلاف خلفياتهم وتخصصاتهم (اقتصادية، اجتماعية، إدارية...). ومن هنا، ظهرت مصطلحات متعددة تدور في فلكها، مثل: المبادرة، الريادة، المقاول، إنشاء المشروع، العمل الحر، وغيرها، كما يُطلق على الشخص الريادي صفات مثل: المبادر، الرائد، المنشئ، المقاول، الجريء (الشميمري، ص: 5-6).

وترى بعض الأدبيات أن الريادة تتمثل في الإجراءات الإبداعية التي يبادر بها الفرد داخل المنظمة بهدف إنشاء مشروع ريادي، وهي أيضاً مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى توفير الفرص وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المؤسسات (أبو خويط، 2023، ص: 35).

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

أما الباحث **Weerawardena**، فيرى أن الريادة هي مفتاح الميزة التنافسية وتحقيق التفوق، كونها مفهومًا متعدد الأبعاد يتضمن:

- ✓ سلوكًا رياديًا أخلاقيًا،
 - ✓ رسالة اجتماعية،
 - ✓ إدراكًا للفرص،
 - ✓ خصائص اتخاذ القرار مثل: الابتكار، الاستباقية، والمخاطرة
- (Maree, Weerawardena, Carnegie, 2003, p: 410).

ويُعرفها دافيدسون **Davidsson** بأنها "عملية بناء نشاط اقتصادي جديد"، وهي ضرورية لتجديد المجتمع أو الاقتصاد من خلال مبادرة الأفراد وجهودهم على المستوى الجزئي (Davidsson, 2004, p. 82).

أما سنيل **Snell** وباتمان **Bateman**، فيُركّزان على أن الريادة تتعلق بالإبداع في إنتاج منتجات جديدة أو تحسين الموجود منها. (S. Thomas & A. Scott, 2007, p. 224).

خلاصة القول، تُعرّف الريادة بأنها: عملية ابتكار أفكار وأساليب جديدة، تتسم بالجرأة والمجازفة، وتقوم على التخطيط والتنظيم الدقيق، وتهدف إلى تحقيق ميزة تنافسية وتحقيق تحول وتغيير فعال في الواقع العملي.

2.1.2. مفهوم التكنولوجيا

❖ لغويًا، تُشتق كلمة "تكنولوجيا" من الكلمة اليونانية *Logos*، التي تعني "علم أو دراسة"، وتتكوّن من مقطعين **Techno** : وتعني الحرفة أو الفن أو الأداء، أما **Logy** وتعني التطبيق أو المعرفة العلمية.

ويرى بعض الباحثين أن "Techno" مشتقة من "Technique"، ويُترجم إلى "تقنية" أو "تقانة"، وهي تعني العلم أو التطبيق العملي للمعرفة (قندلجي، 2003، ص: 331).

❖ أما في الاصطلاح، فتُعرف التكنولوجيا بأنها:

"أسلوب الإنتاج أو حصيلة المعرفة الفنية أو العلمية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، بما يشمل أدوات الإنتاج، وتوليد الطاقة، واستخراج المواد الأولية، ووسائل النقل، وغالبًا ما يُطلق عليها اسم *العلم/التطبيقي*" معجم المعاني الجامع).

وقد ناقش الباحثون مفهوم التكنولوجيا من زوايا متعددة، باختلاف تخصصاتهم. فهي ليست مجرد معدات وأجهزة، بل:

✓ **فكروأداة وحل للمشكلات،**

✓ **نشاط إنساني يجمع بين الجانبين العلمي والتطبيقي (زينب فرج الله، بن صويلح، 2021، ص: 323).**

وتدل التكنولوجيا على الأساليب التي يستخدمها الإنسان في اختراعاته واكتشافاته لتلبية حاجاته وإشباع رغباته (خضر، 2019، ص: 284-285).

ويُعرفها دونالد بيل بأنها:

"تطويع الخبرات الإنسانية النظامية لتحقيق الأرباح"، بينما يرى ماكلولين وداوسن أن التكنولوجيا ليست مجرد معدات، بل هي تكنولوجيا اجتماعية تتجسد في مهام ومعارف فنية تُستخدم لتحسين ظروف العمل والحياة (زينب فرج الله، ص: 324).

أما برايان لوكوتش، مدير شركة Engen، فيقول:

"التكنولوجيا هي جوهر العمل؛ إنها البداية والنهاية. (Sathish Muthukrishnan, 2023)"

ويُشير هذا إلى أن التكنولوجيا بمختلف أشكالها أصبحت وظيفة اجتماعية تهدف إلى تحسين الحياة وظروف العمل.

أما تكنولوجيا المعلومات، فتعني:

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

استخدام التكنولوجيا في تخزين، ومعالجة، ونقل المعلومات باستخدام الحواسيب والاتصالات والبرمجيات المختلفة. وتشمل البيانات، الصور، الصوت، الفيديو، وتستخدم غالباً لدعم عمليات الأعمال من خلال خدمات تكنولوجيا المعلومات (معجم المعاني الجامع).

2.2. مفهوم الريادة التكنولوجية وخصائصها

أصبح من المعروف أن قطاع التكنولوجيا — مثل الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات — يُعد من أسرع القطاعات تطوراً في العالم. وتستلزم الريادة في هذا المجال مجموعة متنوعة من المهارات والاستراتيجيات التي تتجاوز مجرد المعرفة التقنية. فالريادة التكنولوجية تتطلب رؤية استراتيجية، وتواصلًا فعالاً، وقدرة على اتخاذ قرارات مدروسة، إلى جانب التزام بالنزاهة الأخلاقية، والمرونة في مواجهة التحديات المعقدة، فضلاً عن مهارات قيادية تؤثر في أصحاب المصلحة، وتتبنى تنمية المواهب، وتشجع على التنوع، والالتزام بالتعلم المستمر.

هذه السمات لا تسهم فقط في تطوير النمو المهني للفرد، بل تعزز من تطور قطاع التكنولوجيا بأكمله، مما يخلق تأثيراً عميقاً وطويل الأمد على المشهد الرقمي للدولة والمجتمع على حدٍ سواء. (Darius Jokubaitis, 2024)

ومن هذا المنطلق، تُعرف الريادة التكنولوجية بأنها:

شكل من أشكال القيادة من القمة، يتمثل في القدرة على الابتكار التقني، ويستند إلى ثلاث ركائز أساسية: المعرفة، والتكنولوجيا، والنمو الاقتصادي. وفي ظل النمو المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات والإنترنت، الذي جعل العالم أكثر تداخلاً وسرعة، تتزايد الحاجة إلى حلول جديدة تلبي الطلب المستمر على المنتجات والخدمات بطرق أفضل وأكثر كفاءة. (Lynne Pratt, 2023)

كما تُشير الريادة التكنولوجية إلى: القدرة على التحكم في المصير الرقمي، أي إدارة البيانات والأجهزة والبرمجيات التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات. ووفقاً لمركز العلاقات الأفريقية الأوروبية، تتكون هذه الريادة من ثلاث طبقات رئيسية:

✓ الطبقة المادية: وتشمل البنية التحتية والتكنولوجيا.

- ✓ طبقة الشيفرة: وتتمثل في المعايير والقوانين والتصاميم.
- ✓ طبقة البيانات: وتشمل الملكية، والتدفق، وآليات الاستخدام (Sean Fleming, 2025).

وعليه، تُعد الريادة التكنولوجية في أحد أوجهها تعبيرًا عن التحكم العالمي في التكنولوجيا من قبل عدد محدود من الدول المتقدمة، بما يتضمن سيطرة على الأسواق والبيانات، ما يخلق توازنًا مختلفًا في سوق التقنية العالمية.

كما يمكن تعريف الريادة التكنولوجية بأنها: "عملية ابتكار وإبداع في توظيف الأنظمة والأساليب والتقنيات الحديثة، بشكل منظم ومتناغم، بهدف قيادة التغيير، وتحقيق التنمية، وإدارة الأعمال بطرق غير تقليدية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وبما يساهم في توليد حلول إبداعية وفعالة للمشكلات المعاصرة".

1.2.2. العوامل المحددة للريادة التكنولوجية

تشير بعض الدراسات إلى أن دالة الريادة التكنولوجية تعتمد على أربعة عوامل أساسية، وهي:

- ✓ كثافة البحث والتطوير: وتشمل النفقات المخصصة له.
- ✓ عدد العاملين في مجال البحث والتطوير.
- ✓ عدد المنشورات العلمية والاستشهادات.
- ✓ براءات الاختراع، وبالأخص طلبات البراءات المقدمة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

لكن من المهم التأكيد على أن الابتكار لا يُقاس فقط بهذه المؤشرات الكمية، بل يتضمن أيضًا عناصر مثل:

- ✓ تحسين الكفاءة والتكلفة،
- ✓ سرعة التسويق التجاري،
- ✓ ابتكار نماذج أعمال جديدة،

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

✓ إعادة توظيف التكنولوجيا الحالية في تطبيقات جديدة
(Can Huang & Naubahar Sharif, 2015, p. 1–2).

كما أن هناك عوامل استراتيجية تؤثر في مسار الريادة التكنولوجية وتحقيق الميزة التنافسية، أبرزها:

- ✓ السوق الكبير،
 - ✓ الموقع الجيوسياسي والقوة المركزية،
 - ✓ توظيف السياسات الصناعية الفعالة،
 - ✓ الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر العولمة
- (Can Huang & Naubahar Sharif, p. 2).

2.2.2. الخصائص الأساسية للريادة التكنولوجية

تتشارك الريادة التكنولوجية مع الريادة العالمية في مجموعة من الخصائص التي تُعد بمثابة الركائز لتحقيق الميزة التنافسية، ومن أبرزها (صلاح الدين توفيق، شيرين عيد موسى، 2017، ص ص: 11–39):

- ✓ الإبداع: إيجاد وسائل وتقنيات جديدة لتطوير العمل والخدمات.
 - ✓ المبادرة: الرغبة في أن تكون المؤسسة أو الفرد هو السباق للنجاح.
 - ✓ المنافسة: التميز بسلوك تنافسي يسعى للريادة.
 - ✓ التمايز: تقديم منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة.
 - ✓ خفض التكاليف: الجمع بين الكفاءة الاقتصادية وجودة المخرجات.
- إلى جانب ما سبق، يمكن تلخيص الخصائص الفريدة للريادة التكنولوجية في النقاط التالية:

- ✓ القيمة المضافة: تقديم مشروعات أو منتجات ذات جدوى اقتصادية حقيقية.

- ✓ الإبداع الوظيفي: الإبداع ليس فقط في الاختراع، بل في تحسين العمليات والمنتجات بشكل يخلق فرقاً واضحاً.
- ✓ النقلة النوعية: تحقيق طفرات تقنية تحدث تغييراً جوهرياً وتكسر حالة الركود.
- ✓ الاستدامة: اعتماد التكنولوجيا لخلق تغييرات طويلة الأمد وقابلة للتطور.
- ✓ المواكبة التقنية: مواكبة أحدث الابتكارات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، والواقع الافتراضي. (Paul Evans, 2025)

خلاصة القول تُعد الريادة التكنولوجية العالمية مكوناً جوهرياً في بناء القوة التنافسية للدول، إذ تقوم على الاستخدام الأمثل لموارد المعرفة والعلوم والتكنولوجيا، وتسعى إلى تحقيق سيادة تكنولوجية عالمية. وقد بدأت دول مثل الصين بالفعل في تحقيق هذا النموذج، حيث لا تظهر فقط كقوة اقتصادية كبرى، بل تتعزز مكانتها كقوة تكنولوجية عظمى، عبر تطوير مستمر لقدراتها الابتكارية وتوظيفها في جميع المجالات، مما يمنحها تفوقاً لا مثيل له على المستوى العالمي.

3. مساعي الصين الى الريادة التكنولوجية

ظهرت بدايات المساعي الصينية نحو الريادة التكنولوجية في ممارساتها التنموية، فعلى مدى السنوات الـ 76 الماضية، أظهرت الصين اهتماماً مبكراً بالعلم والتكنولوجيا، والذي لعب دوراً مهماً في الاستراتيجية الوطنية الشاملة. فمع تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949، تم إنشاء أكاديمية العلوم الصينية في نوفمبر من العام نفسه، بهدف الاستفادة من الإنجازات العلمية الحديثة في بناء وتطوير قطاعات الدولة المختلفة، وتنظيم وتوجيه وتحسين مستوى البحث العلمي على الصعيد الوطني.

وبعد تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على نطاق واسع في عام 1978، أعاد الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ إطلاق عملية "التحديثات الأربعة"، وصرح قائلاً: "مفتاح التحديثات الأربعة هو تحديث العلم والتكنولوجيا، وبدون العلوم والتكنولوجيا الحديثة، من المستحيل بناء الزراعة الحديثة والصناعة الحديثة والدفاع الوطني الحديث... إن العلم والتكنولوجيا هما قوتان إنتاجيتان". وأكد: "إذا أردنا تحقيق التحديث، فإن المفتاح هو تحسين العلوم والتكنولوجيا. ولتطوير العلوم والتكنولوجيا، يجب علينا الاهتمام بالتعليم."

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

وانطلاقاً من هذا، لعبت فكرة دينغ شياو بينغ بأن "العلم والتكنولوجيا هما القوى الإنتاجية الأساسية" دوراً بالغ الأهمية في تحسين المستوى العلمي والثقافي للصين بأكملها. وعلى هذا الأساس، نفذت الصين إصلاحات رائدة في مؤسسات العلوم والتكنولوجيا، عبر سلسلة من الاستراتيجيات والبرامج الرئيسية، منها: "قرار تسريع التقدم العلمي والتكنولوجي"، واستراتيجية "العلم والتعليم من أجل ازدهار الأمة"، و"مشروع 985" الذي يهدف إلى تطوير التعليم نحو القرن الحادي والعشرين (1998)، و"مخطط التخطيط للتنمية العلمية والتكنولوجية على المدى المتوسط والطويل للفترة 2006 - 2020" (2005). (Tập chí Công Sản, 2025).

وهكذا، يتبين أن الصين، وعلى مدى السنوات الماضية، وضعت ونفذت العديد من الخطط لتطوير العلوم والتكنولوجيا، مما يُظهر اهتمامها الكبير والمستمر بتخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات في هذا المجال.

1.3. خطوات التوظيف الاستراتيجي للريادة التكنولوجية

لكي تصبح الصين رائدة في العديد من المجالات الحيوية، ومشاركة في صياغة القواعد العالمية المهمة، وتحقيق "الحلم الصيني" في تجديد الأمة الصينية؛ وضع المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي خطوات استراتيجية لتحويل الصين إلى قوة علمية وتكنولوجية، باعتبار ذلك مهمة وهدفًا استراتيجيًا.

فمع مطلع الألفية، وتحديداً منذ عام 2006، اعتبرت الصين الابتكار المحلي أولوية استراتيجية، وبدأت بتحويل تركيزها من اكتساب المعرفة من الخارج إلى إنتاجها داخلياً، وشجعت الحكومة الشركات الصينية على الاستثمار في شركات التكنولوجيا الأجنبية والاستحواذ عليها في الخارج. كما بدأت مؤسسات البحث العلمي بتأسيس شركات تكنولوجية -غالبًا ككيانات مستقلة- وقد حقق العديد منها نجاحًا كبيرًا، مما دفع الحكومة إلى دمج مؤسسات البحث والتطوير العامة كوحدات داخل شركات تجارية كبرى.

من بين هذه النماذج، شركة لينوفو، التي تولت إدارة معهد تكنولوجيا الحوسبة التابع للأكاديمية الصينية للعلوم عام 1995، بعد حوالي عشر سنوات من انفصالها عنه. كما نجحت

الصين في جذب الشركات الأجنبية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، ومنها قيام شركة أبل بتصنيع هواتف آيفون في الصين عام 2007، ما ساهم في دفع عجلة الابتكار في البلاد (Ramzat Abdikarov, 2023, p:73).

سعى المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2012، وما تلاه من المؤتمرين التاسع عشر والعشرين (2016-2021)، إلى بناء دولة مبتكرة على نحو شامل. فقد حددت الصين "الابتكار العلمي والتكنولوجي" كمحور استراتيجي لتحسين الإنتاجية الاجتماعية والقوة الوطنية الشاملة، وتمت صياغة مخطط لتنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية قائمة على الابتكار، وربط الابتكار بالمصير الوطني، مع الأخذ في الاعتبار أن:

"جوهر القوة الوطنية الشاملة هو القدرة على الابتكار... وأن الثورة التكنولوجية الجديدة، التي تتسم بالذكاء، والخضرة، والانتشار، سوف تؤدي إلى تغييرات جذرية في التقسيم الدولي للعمل، وستُظهر تقنيات جديدة باستمرار، مما يعيد تشكيل المشهد التنافسي العالمي ويغير ميزان القوى بين الدول". (وكالة أنباء شينخوا، 2016).

وفي هذا السياق، نستذكر تعهد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني هو جينتاو في تقريره السياسي المقدم إلى المؤتمر الوطني للحزب عام 2013، نيابة عن اللجنة المركزية السادسة عشرة، حيث أعلن عن:

"زيادة الإنفاق على الابتكار المستقل وتحقيق اختراقات في التقنيات الحيوية الرئيسية... ستُسرع الصين من تشكيل نظام وطني للابتكار، ودعم البحوث الأساسية والرائدة، والتكنولوجيا من أجل الرفاه العام... كما ستكثف جهودها لإنشاء نظام موجه نحو السوق للابتكار التكنولوجي، تقوده الشركات، وتشجع تشكيل تكتلات دولية تنافسية... وستدعم الشركات المحلية في تنفيذ العمليات الدولية في مجالات البحث والتطوير والإنتاج والتسويق، وتسريع نمو الشركات الصينية المتعددة الجنسيات والعلامات التجارية في السوق العالمية... كما تعهد بتعميق إصلاح نظام إدارة العلوم والتكنولوجيا، وتنفيذ استراتيجية حقوق الملكية الفكرية، والاستفادة المثلى من الموارد الدولية في مجالات العلوم والتكنولوجيا".

(Innovation tops Hu Jintao's economic agenda, 2025)

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

وبالتالي، يتضح أن السعي نحو الريادة والابتكار قد تصدر أجندة الحكومة الصينية. وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة طريق الحرير الرقمي التي تهدف إلى توسيع نطاق التقنيات الرقمية في الدول النامية، متحديةً هيمنة الولايات المتحدة، ومثيرةً لمخاوف أمنية بشأن إمكانية المراقبة وجمع البيانات.

يتحدد نهج الريادة التكنولوجية في الصين من خلال ثلاثة قوانين رئيسية:

- ✓ قانون الأمن السيبراني (CSL)
- ✓ قانون أمن البيانات (DSL)
- ✓ قانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL) ،

وهي قوانين تعادل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) ، وتحكم بشكل مشترك الأمن السيبراني وحماية البيانات. (Sean Fleming, 2025)

وفي عام 2016، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "مخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية القائمة على الابتكار"، واعتمدت ثلاث خطوات رئيسية لتسريع تنفيذ هذه الاستراتيجية، ترافقت مع إجراءات داعمة، على النحو الآتي:

1.1.3. الخطوة الأولى

الانضمام إلى صفوف الدول المبتكرة بحلول عام 2020، وبناء نظام ابتكار وطني بخصائص صينية، يدعم تحقيق هدف بناء مجتمع مزدهر باعتدال في جميع النواحي. وقد تم تشكيل نمط اقتصادي قائم على الابتكار، وإنشاء عدد من الشركات المبتكرة والتجمعات الصناعية ذات القدرة التنافسية الدولية.

- ✓ ارتفعت نسبة مساهمة التقدم العلمي والتكنولوجي إلى أكثر من 60%.
- ✓ بلغت القيمة المضافة للخدمات المعتمدة على المعرفة 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ وصلت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2.5%.

- ✓ تم إيجاد نظام ابتكار منسق وفعال، وازداد تكامل العلوم والتكنولوجيا مع الاقتصاد، وامتألت كيانات الابتكار بالحيوية، وظهرت سلسلة ابتكار مترابطة عضوياً.
- ✓ أصبحت الحوكمة أكثر علمية، وتم تعزيز بيئة الابتكار عبر سياسات ولوائح مشجعة، وحماية صارمة للملكية الفكرية، مما أرسى ثقافة داعمة للابتكار وريادة الأعمال.

2.1.3. الخطوة الثانية

- أن تصبح الصين من أكثر الدول ابتكارًا بحلول عام 2030، وتحقيق تحول جذري في القوة الدافعة للتنمية، وتعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال:
- ✓ رفع الصناعات إلى المستوى المتوسط والعالي في سلسلة القيمة العالمية.
 - ✓ تطوير تقنيات ومنتجات ونماذج عمل جديدة تلبي احتياجات وأسواقًا متجددة.
 - ✓ توفير فرص عمل نوعية، وتحسين مستويات الدخل ونوعية الحياة.
 - ✓ الانتقال من التنمية الموازية إلى الريادة في مجالات استراتيجية.
 - ✓ إنتاج نتائج أصلية تُحدث تأثيرًا عالميًا على تطور العلوم وتقدم الحضارة الإنسانية.
 - ✓ رفع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2.8%.
 - ✓ استكمال نظام الابتكار الوطني وتعزيز ثقافة الإبداع والإطار القانوني الداعم له.

3.1.3. الخطوة الثالثة

- بناء قوة عالمية للابتكار العلمي والتكنولوجي بحلول العام 2050، وأن تصبح مركزًا علميًا رئيسيًا للابتكار، مما يوفر دعمًا قويًا لبناء دولة اشتراكية حديثة مزدهرة وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة، مع تحقيق الحلم الصيني في التجديد العظيم للأمة الصينية، وذلك في:
- ✓ العلوم والتكنولوجيا والمواهب، التي تُعد من أهم الموارد الاستراتيجية للقوة الوطنية، ويعد الابتكار العامل الأساسي في صنع السياسات والترتيبات المؤسسية.

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

✓ تحسين إنتاجية العمل عبر التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار الشامل، مع جودة عالية للتنمية الاقتصادية، واستهلاك منخفض للطاقة والموارد، وقدرة تنافسية أساسية قوية للصناعات. لقد وصل علم وتكنولوجيا الدفاع الوطني إلى المستوى الرائد عالميًا.

✓ امتلاك عدد من مؤسسات البحث العلمي والجامعات البحثية والمؤسسات المبتكرة ذات المستوى العالمي، وإنتاج عدد من الإنجازات العلمية الأصلية الكبرى، وأساتذة علميين من الطراز العالمي، مما يجعلها مكان تجمع مهمًا للمواهب العالمية الراقية في مجال الابتكار وريادة الأعمال.

✓ تحسين البيئة المؤسسية وبيئة السوق والبيئة الثقافية للابتكار بشكل أكبر، وأصبح احترام المعرفة، والدعوة إلى الابتكار، وحماية حقوق الملكية، واحتضان التنوع مفاهيم مشتركة وتوجهات قيمة للمجتمع بأكمله.

وفي تشرين الأول 2022، خلال المؤتمر العشرين، حددت الصين هدفًا يتمثل في أن تصبح قوة علمية وتكنولوجية بحلول عام 2035، مؤكدة أن "ازدهار العلم والتكنولوجيا يعني ازدهار البلاد؛ العلم والتكنولوجيا قويان يعني أن البلاد ستكون قوية"، مع الاستمرار في ربط العلوم والتكنولوجيا بالاستراتيجيات الرئيسية للبلاد، وتحديدًا "يجب دعم التحديث وفقًا للنموذج الصيني من خلال التحديث التكنولوجي، ولتحقيق التنمية عالية الجودة يجب الاعتماد على الابتكار التكنولوجي لبناء قوى دافعة جديدة" (ترينه شوان هونج - نجوين كوانج هوي، 2025).

وفي ذات السياق، قال شي جين بينغ، زعيم الصين: "لقد أصبح الابتكار التكنولوجي ساحة المعركة الرئيسية في الملعب العالمي، وستنمو المنافسة على الهيمنة التقنية بشكل غير مسبوق" (كفاية أوليرا، 2022).

واتساقًا مع المسار أعلاه، أكدت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني في 2024 على أهمية دعم الابتكار الشامل، وذلك "بعد التعليم والعلوم والتكنولوجيا والمواهب ركائز أساسية واستراتيجية لتحديث الصين، يجب علينا التنفيذ الكامل لاستراتيجية إحياء الصين من خلال العلم والتعليم، واستراتيجية بناء قوى عاملة عالية الجودة،

واستراتيجية التنمية القائمة على الابتكار، وبذل جهود منسقة لتعزيز الإصلاح المتكامل للمؤسسات والآليات المتعلقة بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا والمواهب، وتحسين النظام الجديد لتعبئة الموارد على الصعيد الوطني، بما يعزز الأداء العام لمنظومة الابتكار في بلادنا"... ولتطبيق إستراتيجية إنعاش الصين بالعلوم والتعليم، يتعين تعميق الإصلاحات على نحو شامل لدفع عجلة التحديث في الصين: "الإصلاح الشامل للتعليم... وإصلاح النظام الإداري للعلوم والتكنولوجيا...، وتعميق إصلاح نظم وآليات تنمية الموهوبين..." (النظرية الصين، 2024).

مما تقدم، يتبين أن تحقيق الريادة التكنولوجية يتم عبر خطط منهجية وشاملة، ممهدة الطريق لمرحلة جديدة كلياً في مسيرة الإصلاح والانفتاح، ولتحسين الميزة التنافسية، عمدت الصين إلى اعتماد استراتيجيات متباينة ومسارات غير متكافئة لتعزيز نشر المهام في المجالات الرئيسية (التكنولوجيا، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، وغيرها)، وتحقيق مزايا تنموية جديدة تعزز قدرتها التنافسية وأساسها المعلوماتي، مع تعزيز الاقتصادات البحرية والفضائية، وبهذا الشكل عززت الصين متطلباتها الاستراتيجية لتحقيق الريادة في مجال العلوم والتكنولوجيا، لا سيما أنها استمرت في تجديد وإدامة سلسلة متطلباتها لتحقيق طموح الأمة الصينية.

2.3. مؤشرات الريادة التكنولوجية

يتضمن حلم الصين في قيادة العالم وتغيير نظام الحوكمة العالمية ثلاث ركائز أساسية: أن تصبح قوة اقتصادية عظمى، وأن تصبح قوة عسكرية عظمى، وأن تصبح قوة علمية وتكنولوجية عظمى (Nguyen Binh Giang, 2020, pp. 187-189)، ومع أن مؤشرات قياس الريادة في مجال العلوم والتكنولوجيا تتمثل بكفاءة إنتاج استثمارات البحث والتطوير، والأوراق البحثية، والاستشهادات، وبراءات الاختراع، إلا أنها تظل بحاجة إلى بعض الأسس الاقتصادية التي تُموّل وتدعم ذلك كله. فبحلول العام 2049، تسعى الصين إلى الظهور كقائد عالمي في ثلاث تقنيات استراتيجية: الفضاء، والذكاء الاصطناعي، والاتصالات، والحوسبة الكمومية، والتي تُعد "البنية التحتية الجديدة أو الحيوية" للصين. وتخطط الصين لاستثمار ما يقرب من 26 مليار دولار في الذكاء الاصطناعي بحلول العام 2026. (Ramzat Abdikarov, p. 79).

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

ومن هذا المنطلق، سنعمد إلى تناول أبرز مؤشرات الريادة الصينية في المجال التكنولوجي،
كما يأتي: (Tạp chí Cộng Sản, 2024)

1.2.3. مؤشر الأبحاث والاستشهادات

تصدر الصين، وفقًا لتقرير صادر عن المعهد الأسترالي للسياسة الاستراتيجية (ASPI) في
أيلول 2023، ما يقرب من 90٪ من أبحاث التكنولوجيا المهمة، وتدير ما يقارب 57 - 64 مشروعًا
بحثيًا في التكنولوجيا المتقدمة للأعوام (2019 - 2023) على التوالي. وبحسب تصنيف مجلة
العلوم الأمريكية "نيتشر" في يونيو 2024، أظهرت امتلاك الصين نحو 7 من أصل 10 مرافق
بحث رائدة في العالم.

فضلاً عن ذلك، ارتفع عدد الباحثين المشاركين في البحث والتطوير في الصين من 539 في
العام 2000، و885 في العام 2010، إلى 1585 في العام 2020. كما شهدت استثمارات البحث
والتطوير في الصين تغييرات كبيرة، إذ بلغ مؤشر الاستثمار 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في
العام 2020. ومع أن الصين متأخرة عن الدول الرائدة عالميًا، إلا أنها لا تزال تخطو خطوات
سريعة نحو اللحاق بركب دول مثل ألمانيا، واليابان، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة
الأمريكية.

ففي العام 2022، احتلت الصين المرتبة الثالثة من حيث مستثمري البحث والتطوير
العالميين، وبلغت استثمارات الشركات في البحث والتطوير 93.8 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة
لتصنيف QS للجامعات، فقد حسّنت الصين ترتيبها من المركز الحادي عشر عام 2015 إلى
المركز الثالث عام 2022. ومع ذلك، لم تتمكن الصين من تعزيز ترتيبها من حيث عدد الباحثين.
وتشير التغيرات في مؤشرات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها إلى أن
الصين قد حسّنت أيضًا بنيتها التحتية التكنولوجية.

وفيما يتعلق بشراكات البحث بين الجامعات والصناعة من حيث التعاون، احتلت الصين
المرتبة الثانية في عام 2022. (Ramzat Abdikarov, pp. 77–79).

أما بالنسبة لمؤشر الاستشهاد، والذي يرتبط بمؤشر الأبحاث كونه يعد مقياساً لجودة الأوراق البحثية الفردية، فمع أنه يستند إلى معيارين على الأقل ليكون موثقاً كمؤشر على الجودة الوطنية، وهما:

✓ نوع المجال، إذ إن بعض التخصصات تميل إلى الاستشهاد بمراجع أكثر بكثير من غيرها.

✓ السنة، ذلك أن الاستشهاد يحتاج إلى سنوات عديدة ليتراكم.

ولعل المقاييس التي تحقق كلا الأمرين هي بيانات متوسط الاستشهادات النسبية (ARC) المتاحة من (NSB 2016) تستند هذه البيانات إلى قاعدة بيانات Scopus حتى عام 2012 ARC . هو المتوسط عبر منطقة جغرافية للاستشهادات النسبية لكل منشور.

2.2.3. المجالات الرائدة عالمياً

حققت الصين قيادة كبيرة في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والمهمة استراتيجياً في صميم الاقتصاد العالمي، وذلك بتصدرها في 7 إلى 10 مجالات من مجالات التكنولوجيا الفائقة التي يشير إليها مؤشر هاملتون التابع للمؤسسة، بما فيها: الذكاء الاصطناعي (AI) ، والطائرات بدون طيار، والبطاريات الشمسية، والسكك الحديدية عالية السرعة، والمركبات الكهربائية، وبطاريات الليثيوم، والمعلومات الكمومية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وأجهزة الكمبيوتر العملاقة، وغيرها.

حيث ذكر مؤشر هاملتون التابع لمؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار ITIF ، وهي مؤسسة فكرية أمريكية رائدة في سياسات العلوم والتكنولوجيا، في أيلول 2023، أن الصين تنتج أكثر من أي دولة أخرى من حيث القيمة المطلقة، باستثناء عدد قليل من المجالات من حيث القيمة النسبية، وتأتي مكاسبها على حساب الولايات المتحدة واقتصادات مجموعة السبع الأخرى ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في مجالات مثل: أجهزة الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية، المواد الكيميائية، معدات الآلات، معدات السيارات، المعادن الأساسية، المنتجات المعدنية، والمعدات الكهربائية.

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

وقد تصدرت الصين في قطاع المعادن الأساسية قائمة الدول الأفضل أداءً في العام 2020، بمؤشر جودة بلغ 2.64، متقدمةً على روسيا التي سجلت 2.41. وعندما يتم إعفاء تكنولوجيا المعلومات وخدمات المعلومات الأخرى (وهي صناعة تكون فيها الولايات المتحدة وأوروبا قوية، بينما تحتل الصين المركز الثالث)، فإن الصورة تكون أكثر وضوحاً؛ إذ نما الناتج الصيني بمقدار 363 مليار دولار، بينما انخفض الناتج في بقية العالم بمقدار 107 مليارات دولار.

لا سيما أن الحكومة الصينية اتجهت نحو قطاع الأدوية الحيوية والذكاء الاصطناعي كصناعات رئيسية للتنمية. (Robert D. Atkinson & Ian Tufts, 2023)

كما انصبَّ التركيز الأساسي للصين على تحقيق الريادة في تصنيع أشباه الموصلات بحلول العام 2030. ومع أنها متأخرة عن الولايات المتحدة ونظيرتها، تايوان وكوريا الجنوبية، إلا أن الشركات الصينية تستحوذ على نحو 85% من معالجة المعادن الأرضية النادرة المستخدمة في هذه الرقائق وغيرها من الأجهزة الإلكترونية الحيوية، وهو ما يوفر لها نقطة نفوذ كبيرة على منافسها، والتي قد تستخدمها كأداة سياسية، من خلال استغلال التطور التكنولوجي والقدرة على توريد المنتجات التكنولوجية إلى الخارج لتحقيق مكاسب سياسية متزايدة، لا سيما أن العديد من الدول النامية تعتمد على البنية التحتية التي توفرها الصين. (Ramzat Abdikarov, p. 74).

وفي هذا الصدد، ذكر روبرت د. أتكينسون، رئيس مؤسسة ITIF، بقوله:

"تتفوق الصين على غيرها في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والمهمة استراتيجياً"
(Information Technology & Innovation Foundation, 2023)

وهذا يعني أن الصين بذلت جهوداً حثيثة لتحقيق أداء أفضل في هذه الصناعات، واستخدمت أساليب تجارية تُقوّض قواعد التجارة لتحقيق أهدافها. ونتيجةً لذلك، نجحت نسبياً بجعل إنتاجها ذا قيمة مضافة في الصناعات المتقدمة والمهمة استراتيجياً.

3.2.3. مؤشر الابتكار العالمي

تحتلّ الصين المرتبة الحادية عشرة من بين 133 اقتصادًا مدرجًا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024. ويُصنّف هذا المؤشر اقتصادات العالم وفقًا لقدراتها الابتكارية، إذ يتكوّن من نحو 80 مؤشرًا فرعيًا مصنّفه حسب مدخلات ومخرجات الابتكار، ويهدف إلى رصد الجوانب متعددة الأبعاد للابتكار.

وتحتلّ الصين المرتبة الأولى بين 34 اقتصادًا من ذوي الدخل المتوسط المرتفع، والمرتبة الثالثة بعد كوريا الجنوبية وسنغافورة بين 17 اقتصادًا في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأوقيانوسيا. كما يُظهر أداء الصين في مخرجات الابتكار تفوقًا واضحًا على مدخلات الابتكار في عام 2024، حيث تحتلّ المرتبة 23 في مدخلات الابتكار، والمرتبة السابعة في مخرجات الابتكار.

وتضمّ الصين 26 مجموعة من أفضل 100 مجموعة علمية وتكنولوجية في مؤشر الابتكار العالمي. ويوضح متبّع الابتكار العالمي 2024 الوضع الراهن للابتكار في الصين، ومدى سرعة تبني التكنولوجيا، والآثار المجتمعية الناتجة عن ذلك. (Global Innovation Index, 2024)

وفي هذا السياق، نستذكر خارطة الطريق التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2016، والتي تضمنت ثلاث مراحل لتنمية قائمة على الابتكار:

✓ المرحلة الأولى: بناء الصين المبتكرة بحلول عام 2020.

✓ المرحلة الثانية: الارتقاء بالصين إلى صدارة الدول المبتكرة بحلول عام 2030.

✓ المرحلة الثالثة: تحوّلها إلى قوة ابتكارية بحلول عام 2050 (Litao Zhao, 2016, p.55).

وتأسيسًا على ذلك، سعت الصين إلى أن تكون رائدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فأطلقت مبادرة "صُنْع في الصين 2025" عام 2018، بهدف تعزيز نفوذها في مجال التقنيات الناشئة وتقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية. وقد تمكنت بالفعل من التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الذكاء الاصطناعي بنسبة تقارب 48% من إجمالي التمويل العالمي (أبو بكر الدسوقي، 2023، ص 66).

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

4.2.3. مؤشر براءات الاختراع

تمكنت الصين من تحقيق قفزات نوعية في المجال التكنولوجي، إذ استثمرت بصورة كثيفة في مجالات حيوية عدة، مثل الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا الفضاء، الروبوتات، الطاقة المتجددة، الحوسبة الكمية، الآلات والسيارات، المعدات البحرية والشحن عالي التقنية، المعدات الزراعية، المنتجات الطبية المتقدمة، المستحضرات الدوائية الحديثة، والمعدات العسكرية (حيدر قحطان سعدون، 2023، ص 107).

وقد تجاوز مكتب براءات الاختراع الصيني (SIPO) إجمالي براءات الاختراع الممنوحة في كلٍّ من مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (USPTO) ، ومكتب براءات الاختراع الياباني (JPO) ، ومكتب براءات الاختراع الأوروبي (EPO) منذ عام 2011.

كما تصدرت الصين التصنيف العالمي في مجال براءات الاختراع الأساسية لتكنولوجيا الجيل الخامس (5G)، التي طوّرت بنيتها التحتية سبع شركات صينية، أبرزها شركة هواوي عام 2019، والتي دأبت على تقديم براءات اختراع للرقائق الصغيرة، ونشرت أكثر من 900 طلب براءة اختراع ومنحة متعلقة بالشرائح الإلكترونية، بحصة تقارب 40% وفقًا لتقرير الهيئة الوطنية الصينية للملكية الفكرية لعام 2022 (نور الشيخ، 2023، ص 78).

كما تهيمن شركات الهواتف الذكية الصينية مثل Huawei وXiaomi وOPPO وVivo وHonor على حصة متزايدة من السوق العالمي، إذ بلغ إنتاج الصين من الهواتف الذكية نحو 22% مطلع عام 2022، لتُعدّ بذلك أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم (حسن لطيف الزبيدي وآخرون، 2022، ص 24).

كذلك تُعدّ شركة CATL ، التي تأسست عام 2011، أكبر شركة مصنّعة للبطاريات في العالم، وتتعاون مع كبرى شركات تصنيع السيارات مثل BMW وTesla وVolkswagen، وتبلغ قيمتها السوقية نحو 135.27 مليار دولار، ما يجعلها تحتل المرتبة 93 عالميًا بين الشركات الأكثر قيمة في عام 2023.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد براءات الاختراع في الصين بلغ 4.015 مليون براءة، متجاوزًا بذلك حاجز 4 ملايين براءة اختراع سارية في عام 2023. (Tập chí Cộng Sản, 2025).

صفوة القول إن المؤشرات المذكورة أعلاه مكّنت الصين من خوض منافسة عالمية قوية على حصة سوقية في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، ليس فقط في ريادة الابتكار، بل أيضًا في ريادة الإنتاج، وهو ما يعزّز الأجور والقدرة التنافسية الدولية، ويدعم الأمن الاقتصادي والقومي.

ومن هذا المنطلق، ركّزت الحكومة الصينية في مساعيها الطموحة على زيادة حصتها في السوق العالمية في جميع قطاعات التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق الريادة والتميّز العالميين. ومن المهم الإشارة إلى أن الريادة الصينية ليست نتاج الأبحاث والاستشهادات الجامعية فحسب، بل أيضًا نتيجة عملية التعلم المرتبطة بالإنتاج، ولا سيما في القدرة التصنيعية التي مثلت مرتكزًا أساسيًا لازدهار الصناعات التكنولوجية خلال العقدين الماضيين، فضلًا عن أن الدعم الحكومي الواسع كان له دور رئيس في نجاح هذه السياسة من خلال رعاية شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة.

4. الخاتمة

تمكّن الريادة التكنولوجية الدول المتقدمة من تعزيز مكانتها العالمية، وضمان أمنها القومي، وتشجيع النمو الاقتصادي القائم على الابتكار. ولهذا أصبحت حماية سيادة البيانات قضية استراتيجية، باعتبارها موردًا حيويًا للأمن والخصوصية والاقتصاد. وفي هذا المجال، تمكّنت الصين من إحراز تقدم ملحوظ عبر خطوات توظيف استراتيجية، تمثلت في تطوير الابتكار وتعزيز ريادتها في مجالات تقنية متعددة، مثل الحوسبة الكمية، والروبوتات، ومعدات الجيل السادس، وتعديل الجينات وغيرها، مما يعزّز مكانتها العالمية بشكل كبير.

وعليه، توصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات تمثّلت فيما يأتي:

- ✓ الريادة التكنولوجية ليست سوى عملية ابتكار وإبداع في استخدام الأنظمة والطرق والمناهج والأساليب العلمية والتقنية المنسقة والمبتكرة، بهدف إحداث

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

تطورات جديدة وتنمية الأعمال وإدارتها من أي مكان، لتُشكّل في نتيجتها وسائل وآليات خلاقة تُوظّف التكنولوجيا بشكل فعّال لقيادة التغيير والتطور في مختلف المجالات.

✓ إن خطوات التوظيف الاستراتيجي لريادة الصين التكنولوجية جاءت وفق إطار عمل رسمي للحكومة الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949، حيث اعتبر القادة الصينيون التكنولوجيا أولوية وطنية لجعل الصين القوة العلمية المهيمنة عالميًا.

✓ يُعد تطوير البيئات التمكينية من أهم خطوات التوظيف الصينية التي عززت ريادتها عالميًا في العديد من المؤشرات الفرعية، مثل: طلبات براءات الاختراع، وإنتاجية العمل، وصادرات السلع الإبداعية، إلى جانب تقدّم الجامعات الصينية في تصنيف QS ، وهيمنة الشركات الصينية على الأسواق العالمية، مثل شركة CATL التي تُعدّ مُصنّعاً رئيسيًا للبطاريات.

✓ إن إدراك الصين لأهمية المنافسة التكنولوجية والاقتصادية العالمية وسعيها لتعزيز متطلبات الريادة المنشودة، شكّل دافعاً لخطوات استراتيجية أخرى، تمثلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التقنيات والابتكارات، مع اعتماد استراتيجية اقتصادية تركز على مبدأ ازدواجية التداول القائم على تشجيع الطلب الوطني والأجنبي على السلع الصينية من جهة، وتعزيز سياسة التعاون الدولي وجذب الشركات عبر الوطنية من جهة أخرى، مما مكّنها من إنشاء مناطق صناعية وتأسيس مراكز تكنولوجية متقدمة.

✓ لم تعد منظومة التقنية العالمية حكرًا على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، لا سيما بعد نجاح الصين في بناء دور قيادي منافس ورائد في الثورة الصناعية الحالية والمقبلة، لتصبح بالتالي – في النظام الدولي الجديد – من مُستقبلةٍ للقواعد الدولية إلى صانعةٍ لها، ومهندسةٍ للعديد من المعايير وآليات الحوكمة في هذا المجال.

5. قائمة المصادر والمراجع

1.5. المراجع باللغة العربية

- أبو خويط. ناجم محمد والعماري. وخالد محمد ، (2023)، ريادة أعمال المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.(دراسة ميدانية على بعض المشروعات الريادية. طرابلس. ليبيا)، Journal of Management Organizations and Strategy JMOS Spatial and entrepreneurial development studies laboratory , Vol.5 No.1.
- احياء التراث، الادارة العامة للمعجمات. معجم اللغة العربية، (2004)، معجم الوسيط، ط4، مصر، مكتبة الشروق الدولية.
- انباء شينخوا. وكالة، (2009)، الصين الجديدة. ارشيف : اقترح دينغ شياو بينج أن العلم والتكنولوجيا هما القوى الإنتاجية، بوابة الحكومة المركزية .
https://www.gov.cn/test/2009-10/10/content_1435113.htm
- انباء شينخوا. وكالة، (2016)، اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة "مخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية القائمة على الابتكار، الوثائق المركزية، متاح على الرابط التالي:
https://www.gov.cn/zhengce/2016-05/19/content_5074812.htm
- انباء شينخوا. وكالة، (2021) ، النص الكامل: قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول المنجزات المهمة والتجارب التاريخية في كفاح الحزب الممتد لمائة عام، الوثائق المركزية، متاح على الرابط التالي:
http://arabic.china.org.cn/txt/2021-1/17/content_77876882.htm
- اولير. كفاية ، (2022)، يتسبب القلق بشأن القوة العسكرية المتنامية في بكين مع تسريع التحركات نحو التنمية الاقتصادية، اندبندنت عربية TV، 21 ، متاح على الرابط التالي:
<https://www.independentarabia.com/node/296501>
- توفيق. صلاح الدين وعيد موسى. شيرين، (2017) ، الجامعة الريادية ودورها في دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة: تصور مقترح "، مجلة كلية التربية، العدد 109، مج 28، جامعة بنها.

فاعلية الريادة التكنولوجية في تدعيم المكانة الدولية للقوى الصاعدة (الصين انموذجا)

- خضر.حيدر ،(2019)، مفهوم التقنية دلالة المصطلح، ومعانيه، وطرق استخدامه، مجلة الاستغراب، العدد15، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ببيروت.
- الدسوقي.ابو بكر، (2023)، اهداف ومآلات الصعود الصيني، مجلة السياسة الدولية، العدد 233، المجلد 58، المركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة.
- الزبيدي . حسن لطيف واخرون،(2024)، الصين وشركات التكنولوجيا اذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية (ثلاث دراسات في تورط شركة هواوي في قضايا التجسس عبر العالم)، ط1، النجف، مركز الرافدين للحوار.
- سعدون. حيدر قحطان (2023)، اثر الصعود الصيني في اعادة هيكلة النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد66، جامعة بغداد.
- الشميمري. أحمد بن عبدالرحمن ، (2025)، نشأة وتاريخ ريادة الأعمال في العالم الغربي والعربي، ط4، الرياض، دار العبيكان للنشر.
- الشيخ. نور ،(2023)، الهوية الصينية ودعائم الصعود العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد233، المجلد 58، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة.
- فرج الله. زينب وا ليليا. بن صويلح ،(2021)، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تحقيق جودة أداء المورد البشري، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة1.
- قندلجي. عامر ابراهيم،(2003)، المعجم الموسوعي لتكنولوجيا المعلومات والانترنت، ط1، عمان: دار المسيرة.
- قويسبي، حكيمة،الاطار المفاهيمي لريادة الأعمال وعلاقتها بلباداع والابتكار، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والادارية ،العدد1، جامعة فرحات عباس سطيف 1 – الجزائر، 2023.
- مجلة الشيعوي ،(2025)، استراتيجية الصين لبناء قوة علمية وتكنولوجية وبعض الآثار السياسية، فيتنام نيوز، متاح على الرابط التالي: <https://2u.pw/BXtXtb>
- المعاني الجامع. معجم، معنى الريادة، متاح على الرابط التالي: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8>

- النظرية. الصين، (2024)، النص الكامل: قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن تعزيز تعميق الإصلاح على نحو شامل لدفع التحديث الصيني النمط (أجازته الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني في 18 يوليو 2024) ، تم الاطلاع في 2025/7/20، متاح على الرابط التالي: —

<https://ab.theorychina.org.cn/c/2024-07-21/1506819.shtm>

- هونج. ترينه شوان – هوي. نجوين كوانج، (2018) استراتيجية الصين لبناء قوة علمية وتكنولوجية وبعض الآثار السياسية، مجلة الشيوعية الإلكترونية، وكالة النظرية السياسية للجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي، تم الاطلاع في 2025/5/24 ، متاح على الرابط التالي:

https://www.tapchiconsan.org.vn/web/guest/the-gioi-van-de-su-kien/-/2018/1087202/view_content

2.5. المصادر الاجنبية

- Abdikarov .Ramzat, (2023), Technological Rise of Chin, Article, Eurasian Research Journal ERJ, Vol. 5, No. 3 , Summer.

<https://dergipark.org.tr/en/pub/erj/issue/79731/1353628>

- China ranking in the Global Innovation Index 2024,(2024), Global Innovation Index 2024, China, 2024 .<https://www.wipo.int/gii-ranking/en/china>

- D. Atkinson .Robert & Tufts .Ian, The Hamilton Index, 2023:(2023) China Is Running Away With Strategic Industries, Information Technology & Innovation Foundation, Washington, December 13, 2023. <https://itif.org/publications/2023/12/13/2023-hamilton-index>

- Davidsson . Per,(2004) , " Researching Entrepreneurship Conceptualization and Design Second Edition", Media, Inc. Springer Science & Business, New York,U.S.A.

- Evans. Paul, (2025), 25 Essential Information Technology Leadership Skills, Artical ,University of sandiego Online. <https://onlinedegrees.sandiego.edu/it-leadership-skills/>

- Fleming .Sean,(2025), What is digital sovereignty and how are countries approaching it?, World Economic Forum, article, Jan 10.
<https://www.weforum.org/stories/2025/01/europe-digital-sovereignty/>
- Giang .Nguyen Binh, (2020),China's Quest for Global Leadership Through Scientific and Technological Innovation, 25 June.
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-15-2796-8_13?fromPaywallRec=true
 - http://www.chinadaily.com.cn/china/2007-0/15/content_6174836.htm
- Global Innovation Index 2024, World Intellectual Property Organization(WIPO).
 - <https://www.wipo.int/web-publications/global-innovation-index-2024/en/index.html>
- Huang .Can & Sharif. Naubahar,(2015) Global technology leadership: The case of China, Science and Public Policy, Oxford University Press, May 13.
 - https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2607428
- Information Technology & Innovation Foundation ITIF,(2023) China Is Dominating Advanced Industries as US, G7, and OECD Economies Founder, ITIF Finds in New Industrial Study, December 13, 2023 .<https://itif.org/publications/2023/12/13/china-is-dominating-advanced-industries-as-us-g7-and-oecd-economies-founder/>
- Innovation tops Hu Jintao's economic agenda ,(2025) ,China Daily Information Co, May 26. Access 12.8.2025
 - https://www.chinadaily.com.cn/china/2007-10/15/content_6174836.htm
- Jokubaitis .Darius,(2024), Tech Leadership – 7 Skills and Strategies for Success, Attention Insight, June 28, 2024 .
<https://attentioninsight.com/tech-leadership-7-skills-and-strategies-for-success/>
- Muthukrishnan .Sathish, (2023), Global Study: The Evolution of Technology Leadership, The Wall Street Journal,

- <https://deloitte.wsj.com/cio/global-study-the-evolution-of-technology-leadership-4f0b0123>
- Maree, G, Weerawardena.J , Carnegie.K, (2003)," Social entrepreneurship: Towards conceptualization and measurement, Article, International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing, Vol. 8, No.1.
https://www.researchgate.net/publication/43463362_Social_entrepreneurship_Towards_conceptualization_and_measurement
- Pratt. Lynne,(2023) What is Technological Leadership and What Does it Mean for Your Business?. FutureBusiness, 20th February.
<https://future-business.org/what-is-technological-leadership-and-what-does-it-mean-for-your-business/2>
- S.Thomas .Bateman & A. Scott. Snell, (2007) " Management: Leading and Collaboration in Competitive World", 7th ed , Inc Mc Graw- Hill Books, New York,U.S.A.
- Zhao .Litao,(2016), “China’s Innovation Driven Development under Xi Jinping”, East Asian Policy, vol. 8, no. 4, East Asian Institute.
<https://www.worldscientific.com/doi/abs/10.1142/S1793930516000404>

مؤشرات السيادة الوطنية العراقية بعد سنة

Indicators of Iraqi National Sovereignty After 2003



م.م. نهى جاسم حسين^{*1}

دراسات دولية، الجامعة العراقية، العراق

nuha.j.hussen@aliraqia.edu.iq

م.م. جلال مرضي علاوي²

قانون عام، الجامعة العراقية، العراق

jalal.m.allawih@aliraqia.edu.iq

ملخص الدراسة

العراق بعد التحرير عام 2003، حاول فرض السيادة الوطنية العراقية على كامل شعبه وأرضه، ولكن تعرضت السيادة العراقية إلى الاختراق لمرات عدة، ولم يتغير الحال كثيرا حتى بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011، بسبب تزايد النفوذ والتدخل الأمريكي والإيراني ودول الجوار الإقليمي في الشأن العراقي بواسطة آليات وأشكال عديدة، منها التأثير على الدولة من الداخل، والتعامل المباشر مع الطوائف والمذاهب، والأحزاب السياسية، وحتى مع أجهزة الدولة الأمنية، كالجيش والقوى الداخلية، مما انعكس سلبا على بناء الدولة الوطنية العراقية سياسيا واقتصاديا، وترك أثر على سيادته واستقلاله، لذلك يحتاج العراق إلى بناء علاقات خارجية مع كل الدول الإقليمية والدولية، على أساس مبدأ الشراكة والاحترام المتبادل بعيدا عن الطائفة والمذهب والمصالح الحزبية، بما يحفظ هبة الدولة وسيادتها، لأن بناء الدولة وإدارتها يكمن في الحفاظ على القرار الداخلي وسيادة الدولة الوطنية من جميع التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السيادة العراقية، الولايات المتحدة، إيران، الجوار الاقليمي.

Abstract

Since its liberation in 2003, Iraq has attempted to assert Iraqi national sovereignty over its entire people and land. However, Iraqi sovereignty has been breached on several occasions, and the situation hasn't changed much even after the American withdrawal in 2011. This is due to the increasing influence and interference of the United States, Iran, and neighboring regional countries in Iraqi affairs through various mechanisms and forms. These include influencing the state from within, direct engagement with sects and denominations, political parties, and even state security agencies like the army and internal forces. This has negatively impacted the political and economic construction of the Iraqi national state, affecting its sovereignty and independence. Therefore, Iraq needs to build external relations with all regional and international countries based on the principle of partnership and mutual respect, far from sectarianism, denominationalism, and partisan interests, in a way that preserves the state's prestige and sovereignty. This is because the building and governance of the state lie in safeguarding internal decision-making and the national state's sovereignty from all external interventions.

Keywords: Iraqi Sovereignty, Foreign Influence, Iran–Iraq Relations, US Policy in Iraq, Regional Powers

1. المقدمة

العراق بعد عام 2003 شهد تحولات جذرية على كل الأصعدة، والتي كان لها تأثير مباشر على مقومات السيادة الوطنية ومؤشراتها. فبعد الحقبة الطويلة من الحكم المركزي، والتدخلات الإقليمية والدولية العديدة، وتعرض البلد لصراعات داخلية وتحديات كثيرة في طريق بناء دولة ديمقراطية تعددية، أصبحت مسألة فهم طبيعة الدولة العراقية الحديثة ومقومات سيادتها ومظاهر توجهاتها، وأسس نظامها القانوني والدستوري، ضرورة ملحة.

ورغم تأكيد الدستور العراقي على أن العراق دولة ذات سيادة، إلا أن مؤشرات الواقع تعكس وجود خلل واضح في السيادة الوطنية، مما يستدعي دراسة معمقة لمصادر هذا الخلل وأسبابه.

يتطلب هذا الواقع تحليلاً دقيقاً للعلاقة مع الولايات المتحدة، التي تركت بصمتها العسكرية والسياسية في النظام العراقي الجديد، إضافة إلى النفوذ الإيراني المتزايد ودوره المؤثر في المشهد السياسي

والأمني في العراق. كما لا يمكن إغفال تأثيرات دول الجوار الإقليمي، التي تشكل عاملاً مركباً من الضغوط والفرص في آنٍ واحد.

❖ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى استقصاء وتحليل مؤشرات السيادة الوطنية العراقية في المرحلة التي أعقبت عام 2003، مع التركيز على تأثير النفوذ الإيراني والتواجد الأمريكي، إلى جانب دراسة دور دول الجوار الإقليمي في التأثير على تطور السيادة العراقية.

❖ إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسية في التساؤل التالي:

يحاول العراق منذ عام 2003 الحفاظ على سيادته الوطنية وبسطها على مختلف المجالات، لكن هل يمكن تحقيق هذه المساعي في ظل التأثيرات الخارجية المعرقة للسيادة الوطنية؟

❖ فرضية البحث

على الرغم من سعي العراق المستمر لتعزيز سيادته الوطنية بعد عام 2003، إلا أن تغلغل النفوذ الإيراني واستمرار التواجد الأمريكي وهيمتهما على القرار السياسي، إضافة إلى تباين مواقف دول الجوار الإقليمي، كلها عوامل تُضعف قدرة الدولة العراقية على اتخاذ قرارات مستقلة، وتُعيق بناء مؤسسات وطنية قوية وموحدة، مما يبقى السيادة العراقية ناقصة، خصوصاً في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية.

❖ منهجية البحث

من أجل إثبات فرضية البحث، تم اعتماد المنهج التحليلي، الذي يتيح تحليل واستعراض تأثير التدخلات الأمريكية والإيرانية، بالإضافة إلى تأثيرات دول الجوار الإقليمي على السيادة الوطنية العراقية بعد عام 2003.

❖ هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمة وخاتمة، بالإضافة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تضمن النفوذ الإيراني في العراق، المبحث الثاني تم التركيز من خلاله على التواجد الأمريكي في العراق، أما المبحث الثالث فتناول مؤثرات دول الجوار الإقليمي على السيادة العراقية.

2. النفوذ الإيراني في العراق: تهديد للسيادة واستقلال القرار الوطني

يمثل النفوذ الإيراني في العراق تحديًا وجوديًا لنظامه السياسي، ولسيادته واستقراره، لا سيما في ما يتعلق بالتحكم في القرار السياسي والأمني والاقتصادي. وعلى الرغم من هذه التحديات، يبقى من الممكن للعراق أن يبني دولة قوية وموحدة، من خلال تنويع علاقاته الخارجية، والحد من التدخلات الإقليمية والدولية، وتبني سياسة خارجية مستقلة. ويمكن لتقليص النفوذ الخارجي أن يساهم في تعزيز الاستقلالية والسيادة الوطنية، غير أن تحقيق ذلك يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وجهودًا وطنية متواصلة تُقدم المصلحة العراقية العليا على أي اعتبارات أخرى.

1.2. اختراق القرار الوطني العراقي

يُعد اختراق القرار الوطني العراقي أحد أبرز مظاهر النفوذ الإيراني، ويتجلى هذا النفوذ من خلال عدة آليات:

1.1.2. دعم الكتل السياسية والشخصيات النافذة وتوجيهها

تقوم إيران بتمويل ودعم أحزاب وشخصيات فاعلة داخل العملية السياسية العراقية، حيث يُظهر هؤلاء الولاء لإيران على حساب المصالح الوطنية. ويظهر ذلك بوضوح في تشكيل الحكومات العراقية وتوزيع المناصب السيادية، حيث تلعب إيران دورًا مؤثرًا في اختيار شاغلي المناصب المهمة، مما يُقيد قدرة الحكومة ورئيس الوزراء على اتخاذ قرارات وطنية مستقلة.

2.1.2. الضغط على المسؤولين العراقيين

تمارس إيران ضغوطًا مباشرة وغير مباشرة على المسؤولين العراقيين عبر القنوات الدبلوماسية، وأحيانًا من خلال أدوات غير رسمية، بهدف ضمان توافق القرارات العراقية مع مصالحها الإقليمية. وقد

تسعى كذلك لعرقلة تشريعات داخل البرلمان لا تنسجم مع أهدافها، أو لدفع تشريعات تخدم مصالحها، مما يجعل العملية التشريعية رهينة للمصالح الإيرانية.

3.1.2. التأثير في السياسة الخارجية العراقية

يتجلى النفوذ الإيراني أيضًا في السياسة الخارجية العراقية، حيث يجد العراق نفسه غير قادر على تبني مواقف محايدة في صراعات إقليمية تمس إيران، أو على تطوير علاقات طبيعية مع دول منافسة لها. ويفرض هذا الواقع قيودًا على حرية العراق في بناء تحالفاته الدولية، ويظهره وكأنه جزء من المحور الإيراني، مما يُقوض استقلالية قراره السيادي.

2.2. انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام 2011

لم يكن انسحاب الولايات المتحدة من العراق مجرد إنهاء للوجود العسكري، بل مثل تحولًا استراتيجيًا في توازن القوى داخل العراق، وكان بداية فصل جديد في علاقته مع القوى الإقليمية، وعلى رأسها إيران. فقد أضعف هذا الانسحاب قدرة الدولة العراقية على بسط سيادتها، وفتح المجال أمام إيران لتعزيز نفوذها بشكل كبير في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية (الوحيلى، 2015، ص 79).

وقد خَلَفَ الانسحاب الأمريكي فراغًا استراتيجيًا لم تستطع الدولة العراقية الناشئة ملأه، نتيجة ضعف مؤسساتها وهشاشة بنيتها السياسية بعد سنوات من الصراع. ولم يقتصر الفراغ على الجانب الأمني، بل امتد ليشمل الجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، ما سمح لإيران باستغلال هذا الواقع لترسيخ وجودها وتعزيز ارتباطها بمفاصل الدولة العراقية.

3.2. النفوذ الأمني

عززت إيران نفوذها الأمني من خلال دعم وتوجيه فصائل مسلحة موالية لها، تعمل أحيانًا بمعزل عن سلطة الدولة، بل وأصبحت جزءًا رسميًا من المنظومة الأمنية، لكنها في الواقع تخضع لتوجيهات خارجية. وهذا أضعف قدرة الحكومة على احتكار استخدام القوة، وأسهم في ظهور ما يشبه "دولة داخل الدولة"، حيث تُستخدم هذه الفصائل كأدوات ضغط لتنفيذ السياسات الإيرانية في الداخل العراقي، مما يهدد الاستقرار الوطني.

4.2. النفوذ الاقتصادي

شهد العراق بعد الانسحاب الأمريكي تزايداً في التغلغل الاقتصادي الإيراني، حيث أصبحت السوق العراقية تعتمد بشكل ملحوظ على المنتجات والاستثمارات الإيرانية، ما جعل الاقتصاد العراقي أكثر تبعية لإيران، وأضعف قدرته على تنويع مصادره الاقتصادية وحماية صناعته الوطنية.

وبذلك، فإن انسحاب الولايات المتحدة، رغم كونه قراراً سيادياً أمريكياً، ترك تداعيات عميقة على السيادة العراقية، ومهد الطريق أمام إيران لتنفيذ مشروعها الإقليمي، الذي يستند إلى جعل العراق نقطة ارتكاز رئيسية في استراتيجيتها الإقليمية.

5.2. اختراق الحدود والتدخل في الشؤون الداخلية

لم يقتصر النفوذ الإيراني على المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، بل تجاوز ذلك إلى التدخل المباشر في السيادة الوطنية، من خلال:

- ✓ قيام الفصائل الموالية لإيران بأعمال عسكرية وأمنية دون تنسيق مع الحكومة العراقية، بل وأحياناً تتجاوز الحدود للمشاركة في صراعات إقليمية تخدم الأجندة الإيرانية؛
- ✓ تدخل مباشر لبعض المسؤولين الإيرانيين في التعيينات والقرارات الإدارية العراقية، ما يُعد انتهاكاً صريحاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛
- ✓ وتُعد هذه الممارسات خرقاً واضحاً للسيادة الوطنية، ومخالفة للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، كما أنها تُضعف قدرة الدولة العراقية على اتخاذ قرارات حرة ومستقلة.

6.2. الحد من إمكانية الدولة في استخدام القوة المسلحة

يعد احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة أحد أركان السيادة الأساسية في العراق. ومع ذلك، تُشكل الفصائل المسلحة الموالية لإيران، لا سيما بعض فصائل الحشد الشعبي، تحدياً مباشراً لهذا المبدأ، حيث تعمل هذه الفصائل شكلياً تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة، إلا أن ولاءها الفعلي غالباً ما يكون موجهاً نحو إيران.

إن استمرار هذا الوضع يؤدي إلى وجود كيانات مسلحة تمتلك السلاح وتعمل خارج إطار الدولة، ولو جزئياً، ما يُقوض سلطة الحكومة المركزية ويُعيق قدرتها على بسط سيطرتها الكاملة على كافة الأراضي العراقية. وتُستخدم بعض هذه الفصائل كأدوات لخدمة أهداف إيرانية، سواء من خلال استهداف

المصالح الأجنبية داخل العراق أو من خلال التدخل في شؤون دول الجوار، مما يضع العراق في موضع لا يخدم أولوياته الوطنية، ويُعرضه للانجرار إلى صراعات إقليمية لا ناقة له فيها ولا جمل. إن وجود هذه القوى المسلحة خارج السيطرة التامة للدولة يُعد انتهاكاً صارخاً للسيادة الأمنية، ويُعطل بناء جيش وطني موحد قادر على حماية الدولة ومصالحها.

7.2. حوادث اختراق الحدود والمجال الجوي

من أبرز مظاهر انتهاك السيادة العراقية، استخدام الأراضي العراقية كمنطلق لهجمات على مصالح أجنبية، ومرور شخصيات عسكرية إيرانية رفيعة دون تنسيق كامل مع الحكومة العراقية، وهو ما يمثل خرقاً واضحاً للسيادة الإقليمية. ففي عام 2018، تصاعدت الاستفزازات الإيرانية ضد الولايات المتحدة، وتم استهداف محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء ببغداد، والقنصلية الأمريكية في البصرة. وقد أشارت بيانات السفارة الأمريكية إلى أن الفاعلين هم مجموعات مسلحة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

وفي 7 أيلول 2019، أُحرقت القنصلية الإيرانية في البصرة، كما تم استهداف القنصلية الأمريكية، ما دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى إخلاء القنصلية ونقل موظفيها إلى بغداد. وترى واشنطن أن إيران تتحمل مسؤولية هذه الأحداث بسبب دعمها المالي والتسليحي للفصائل الشيعية المسلحة في العراق، التي تنفذ عمليات بالوكالة عنها ضد حلفاء الولايات المتحدة (مويج، 2022، ص 88).

كما أظهرت حادثة اغتيال قاسم سليمان، قائد فيلق القدس الإيراني، وأبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، قرب مطار بغداد في 3 كانون الثاني 2020، مدى تغلغل النفوذ الإيراني في العراق، وتأثيره العميق على القرار السيادي. وقد تبع الحادث ضغوط إيرانية شديدة دفعت مجلس النواب العراقي، في جلسة استثنائية بحضور رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، إلى إصدار قرار بإلغاء طلب المساعدة من التحالف الدولي، والعمل على إنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد (حسن، 2020، ص 143).

إن لإيران دوراً فاعلاً في التأثير على السيادة العراقية، وساهمت في رسم السياسات الداخلية والخارجية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. وقد مارست ضغوطاً مباشرة لتحويل العراق إلى ساحة لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة، مما جعل العلاقة العراقية-الأمريكية تتأثر بتدخلات لا تنبع من المصلحة العراقية العليا.

ويُعد عدم التزام الفصائل المسلحة بقرارات الحكومة انتهاكاً واضحاً للسيادة، إذ تعمل هذه الجماعات خارج إطار الدولة، مما يضعف سلطة القانون، ويخلق فراغاً أمنياً يُستغل من قبل قوى

خارجية، ويُهدد وحدة العراق واستقراره. كما أن هذا الوضع يتعارض مع المادة (9) من الدستور العراقي، التي تنص على أن "القوات المسلحة العراقية ومقاتلو البيشمركة والحرس الوطني (الحشد الشعبي) جزء من القوات المسلحة العراقية، ولا يجوز لأي جهة أو حزب أو تنظيم إنشاء قوات مسلحة خارج إطار القوات المسلحة العراقية".

ويُعد هذا التهديد مباشرًا، حيث صرّحت "كتائب حزب الله" في 18 حزيران 2025 بنيتها شن هجمات على القواعد الأمريكية إذا شاركت واشنطن في أي هجوم على إيران، في مخالفة صريحة لاتفاق مسبق مع الحكومة العراقية، التي أكدت أن مثل هذه القضايا هي من اختصاص الدولة فقط. ويظهر هذا التهديد ولاء هذه الجماعات لأطراف خارجية على حساب المصلحة الوطنية، مما يُقيد قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الدولية واستقلال قرارها السياسي.

وتُعتبر عمليات مرور الطائرات والصواريخ والطائرات المسيّرة عبر الأجواء العراقية في النزاع الإيراني-الإسرائيلي انتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية، ومخالفةً للقانون الدولي. إذ يؤدي هذا الاستخدام غير المشروع للمجال الجوي العراقي إلى جر البلاد إلى صراعات لا تعنيها، ويُعرّض أمن المواطنين للخطر، ويُفقد العراق قدرته على التحكم الكامل بمجاله الجوي وأراضيه. وقد أكدت اتفاقية شيكاغو للطيران المدني لعام 1944، التي يُعد العراق طرفًا فيها، على حق كل دولة في السيادة الكاملة والمطلقة على مجالها الجوي فوق أراضيها ومياهها الإقليمية.

إن عجز العراق عن منع هذه الانتهاكات أو الرد عليها يضعه في موقف دولي ضعيف، ويُقلل من مكانته كدولة ذات سيادة.

خلاصة القول إن النفوذ الإيراني في العراق لا يُمكن اعتباره مجرد تأثير خارجي طبيعي، بل هو تغلغل عميق يُهدد مقومات الدولة وسيادتها الوطنية. فالتدخل في القرار السياسي، وتقويض احتكار الدولة للسلح، والتأثير في الاستقلال الاقتصادي، والتدخل في الشؤون الداخلية، كلّها عوامل تُهدد بقاء العراق كدولة مستقلة ذات سيادة، إن تحقيق السيادة الوطنية الكاملة يستلزم من الحكومة العراقية العمل على:

- ✓ بناء مؤسسات دولة قوية وشفافة.
- ✓ توحيد القرار السياسي والعسكري.
- ✓ تطوير الجيش الوطني وجعله القوة الوحيدة المسؤولة عن أمن البلاد.
- ✓ إعادة ضبط العلاقات الخارجية بما يخدم المصلحة الوطنية فقط.

✓ الابتعاد عن الاعتماد على أي طرف خارجي، أيا كان.

فقط من خلال هذه الخطوات يمكن للعراق أن يستعيد سيادته الوطنية الكاملة، ويضمن استقراره وأمنه في منطقة تعج بالتحديات والتدخلات الإقليمية والدولية.

3. التواجد الأمريكي في العراق

تُعد السيادة الوطنية ركيزة أساسية لقيام دولة مستقلة، غير أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أثار بشكل كبير على إمكانية تحقيق السيادة الكاملة للدولة العراقية، مما جعلها دولة منقوصة السيادة حتى انسحاب القوات الأمريكية في عام 2011. إلا أن الواقع بعد هذا الانسحاب لم يُظهر مؤشرات على قيام سيادة وطنية حقيقية، بسبب استمرار التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن العراقي، ومصادرة القرار السياسي، فضلاً عن عدم استقرار الأوضاع الأمنية، واستمرار الأزمات السياسية والاقتصادية، والانقسامات الداخلية، إلى جانب تعارض بعض القرارات السياسية مع المصلحة الوطنية، مما أدى إلى استمرار مظاهر انتقاص السيادة.

لقد تبنت الإدارة الأمريكية بعد 2003 خططاً تهدف إلى إضعاف وحدة العراق وتقويض سيادته، تمثلت في ما يسمى بـ "رؤية لعراق ما بعد النزاع"، والتي أكدت على ضرورة تشكيل حكومة عراقية محدودة الصلاحيات، مقابل توسيع سلطات الحكومات المحلية، وتحويل العراق من دولة مركزية إلى نظام ديمقراطي تشاركي. ويبدو أن هذا التوجه الأمريكي استند إلى تجارب سابقة ظنت واشنطن أنها ناجحة في تدخلاتها السياسية والعسكرية في المنطقة (الشمري، 2011، ص 59).

وفي ظل الاحتلال، وبسبب ما مر به العراق من ضعف في بنيته العسكرية والأمنية، كان عاجزاً عن مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، مما جعل استعادة السيادة الوطنية خلال الفترة (2003-2011) أمراً غير ممكن للأسباب الآتية:

✓ تصاعد موجات الإرهاب والعنف، والتي حولت العراق إلى ساحة صراعات واضطرابات، في ظل ضعف قدرة الدولة على المواجهة نتيجة حل الجيش العراقي، وضعف قوات الشرطة، وغياب أجهزة الأمن والمخابرات التي كانت في طور التأسيس.

✓ استغلال قوات الاحتلال لقرارات مجلس الأمن التي منحت شرعية قانونية لوجودها، بدءاً من القرار 660 (آب 1990) وصولاً إلى القرار 1438 (أيار 2003)، ما مهد لعقد اتفاقيات

سياسية وأمنية بين سلطة الائتلاف المؤقتة والسلطات العراقية المنبثقة عن مجلس الحكم الانتقالي.

بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، لم تُرس الأسس الصحيحة لبناء نظام ديمقراطي مستقر، فبقيت العملية السياسية هشة، قائمة على أسس غير متينة، تعصف بها التحديات من كافة الاتجاهات، لا سيما وأن واشنطن، رغم قدرتها، لم تسع لترسيخ قواعد متينة لهذه العملية، مما أبقى الوضع السياسي والأمني غير مستقر لسنوات عديدة بعد الغزو (مويج، 2022، ص 81).

وعلى الرغم من توقيع "اتفاقية الإطار الاستراتيجي" بين بغداد وواشنطن، والتي تعهدت الولايات المتحدة بموجها بتقديم الدعم للعراق في المجالات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية، إلا أن الجانب العراقي لم يستثمر هذه الاتفاقية بشكل فعال، كما أن تردد الجانب الأمريكي في تفعيلها أدى إلى ضعف نتائجها. وقد تجلّى هذا التردد بوضوح في أول اختبار حقيقي للعلاقات الثنائية بعد أحداث 10 حزيران 2014، عندما سيطر تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق، إذ لم تبادر واشنطن بشكل فوري لدعم العراق في مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، صرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، كولن باول، في منتدى الأسواق المالية بأبو ظبي، أن المشكلة الأساسية لبغداد ليست تنظيم داعش، بل غياب القيادة القادرة على توحيد البلاد، مشيرًا إلى أن حكومة نوري المالكي السابقة قد ساهمت بفسلها في تمكين التنظيم من التقدم (مويج، 2018، ص 22).

وعقب سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل عام 2014، وتوسعه باتجاه كركوك وصلاح الدين واقتربه من أربيل، أبدت الولايات المتحدة ترددًا واضحًا في الرد، واقتصرت دعمها على إرسال مستشارين عسكريين. ولم تبدأ الضربات الجوية الأمريكية إلا بعد ازدياد خطر التنظيم وتهديده لإقليم كردستان، وهو ما يكشف عن ارتباط التدخل الأمريكي بالمصالح الاستراتيجية لا بالتحالف القائم مع العراق.

وفي 3 كانون الثاني 2020، تعرضت السيادة العراقية لانتهاك صارخ، إثر قيام الإدارة الأمريكية باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي، أبو مهدي المهندس. وقد وصف رئيس الوزراء الأسبق، عادل عبد المهدي، هذا الحدث بالعدوان على سيادة العراق وتصعيد خطير قد يشعل حربًا في المنطقة، مشيرًا إلى أن هذا الفعل يُعد خرقًا واضحًا

لشروط تواجد القوات الأمريكية في العراق، والتي كان يُفترض أن يقتصر دورها على تدريب القوات العراقية ومكافحة داعش ضمن إطار التحالف الدولي وبموافقة الحكومة العراقية.

وفي رد إيراني على هذا الاغتيال، أطلقت طهران في 8 كانون الثاني 2020 أكثر من عشرة صواريخ على قاعدتين أمريكيتين في العراق (عين الأسد وأربيل)، مسببة أضراراً مادية دون تسجيل خسائر بشرية.

وفي 5 كانون الثاني 2020، صوّت مجلس النواب العراقي على قرار يقضي باستعادة السيادة العراقية وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، استناداً إلى المواد الدستورية (61/أولاً)، (50)، و(159) من دستور 2005، والمادة (17/ثانياً) من قانون مجلس النواب رقم (13) لسنة 2018. غير أن هذا القرار واجه معارضة داخلية وخارجية، وسعت بعض الأطراف إلى الالتفاف عليه عبر تفعيل جولات الحوار الاستراتيجي، التي انطلقت أولى جلساتها في 11 حزيران 2020 عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، تبعها جلسة ثانية في واشنطن بتاريخ 29 آب 2020، ثم جولة ثالثة بتاريخ 7 نيسان 2021 (مصدق عادل، 10 آب 2021).

وفي حزيران 2021، أدان رئيس الوزراء الأسبق مصطفى الكاظمي الضربة الأمريكية التي استهدفت أحد ألوية الحشد الشعبي في قضاء القائم، معتبراً إياها انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق، حيث بررت واشنطن الضربة بأنها رد على هجمات نفذتها الفصائل المدعومة من إيران ضد المصالح الأمريكية.

وفي 23 تموز 2021، عُقدت الجولة الرابعة والأخيرة من الحوار الاستراتيجي في واشنطن لتنظيم الوجود العسكري الأمريكي والتعاون الثنائي. ولوحظ أن جلسات الحوار لم تُراعِ مبدأ المساواة في السيادة بين البلدين، حيث لم تُعقد أي جلسة على الأراضي العراقية، مما عكس اختلالاً في ميزان التعامل الدبلوماسي، ولم يبعث برسائل طمأنة للشعب العراقي أو للجهات الراضية للوجود الأجنبي.

وتواجه حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ضغوطاً مستمرة من قوى "الإطار التنسيقي" والفصائل المسلحة الموالية لإيران، للمطالبة بإنهاء الوجود الأمريكي. وقد تصاعدت هذه الضغوط بعد الهجمات الإسرائيلية على غزة وما رافقها من توترات، مما دفع الحكومة إلى السعي لانسحاب أمريكي متوازن، يراعي طبيعة العلاقات العراقية مع كل من واشنطن وطهران، ويساهم في تعزيز الاستقرار الأمني الداخلي.

خلاصة القول، إن التواجد الأمريكي في العراق خلال عهد حكومة السوداني ما يزال يشكل نقطة خلاف داخلية وتحدياً للسيادة الوطنية. وتسعى الحكومة إلى إعادة تنظيم العلاقة مع الولايات المتحدة بما

يخدم المصالح الوطنية العراقية، ويحقق السيادة الكاملة، مع مراعاة التعقيدات السياسية والأمنية والإقليمية، والسعي لتحقيق توازن في العلاقات الخارجية.

4. تأثيرات دول الجوار الإقليمي على العراق

تتأثر السيادة العراقية بشكل كبير بتدخلات دول الجوار الإقليمي، إذ تمارس هذه الدول أدوارًا متعددة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على استقرار العراق وسيادته. وتُعد تركيا من أبرز هذه الدول التي ينعكس تدخلها المتواصل في الداخل العراقي على وحدة البلاد وأمنها الجيوسياسي والاقتصادي.

1.4. التدخل التركي وأثره على السيادة العراقية

1.1.4. وحدة العراق والأمن الجيوسياسي

تُعد تركيا أن الحفاظ على وحدة العراق يشكل جزءًا من ثوابت أمنها القومي؛ إذ ترى أن تقسيم العراق سيفتح الباب أمام تقسيمات مشابهة في المنطقة، خاصةً إذا ما تم ذلك على أساس عرقي كردي، وهو ما تعتبره تهديدًا مباشرًا لوحدة أراضيها، خصوصًا في ظل وجود أقلية كردية كبيرة داخلها (باكير، 2015، ص 2).

2.1.4. الاستقرار العراقي والأمن الاقتصادي

يُمثل استقرار العراق مكسبًا استراتيجيًا لتركيا على المستويين السياسي والاقتصادي، خاصةً في مجالات الاستثمار وأمن الطاقة. فالعراق، الذي يحتاج إلى مشروعات ضخمة لإعادة بناء البنية التحتية، يمكن أن يكون شريكًا اقتصاديًا فاعلاً لتركيا، التي تمتلك قطاع مقاولات ضخم قادر على تنفيذ مشاريع بمليارات الدولارات (باكير، 2015، ص 2).

3.1.4. التواجد العسكري التركي في شمال العراق

تعود جذور التواجد العسكري التركي في العراق إلى اتفاقيات أمنية مع الحكومات العراقية قبل عام 2003، إلا أن ما بعد هذا التاريخ شهد اعتراضات رسمية من البرلمان العراقي وحكومة إقليم كردستان على هذا الوجود. رغم ذلك، تجاهلت أنقرة هذه المطالب، وعززت وجودها العسكري من خلال إنشاء قواعد ونقاط عسكرية، بلغت نحو 37 موقعًا في شمال العراق، موزعة بين قواعد ونقاط مراقبة، أبرزها في سوران (أربيل) وبعشيق (نينوى) ومناطق متفرقة في محافظة دهوك مثل زاخو وبامرني وخواكورك (الفليحاوي، 2021).

تقوم تركيا بين الحين والآخر بإطلاق عمليات عسكرية واسعة داخل العمق العراقي، مثل عملية نسر الشتاء، بزعم ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني. تتضمن هذه العمليات تجريف أراضي زراعية، فرض حظر تجوال، وقصف مناطق أهلة بالسكان، ما يؤدي إلى نزوح سكاني وتدهور إنساني واسع (مبارك، 2020/8/15).

4.1.4. وقف التسلل الكردي وتدمير البنية العسكرية

تُبرر تركيا تدخلها العسكري بأنه يأتي ضمن جهودها "لمكافحة الإرهاب"، وتحديدًا حزب العمال الكردستاني، حيث أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن هدف العمليات هو "تجفيف مستنقع الإرهاب في جبال قنديل"، التي تُعد معقلًا للحزب. وتشير التقارير إلى أن الهجمات التركية تستهدف البنية التحتية المدنية والمراكز القيادية للحزب في مناطق تمتد من محافظة دهوك إلى المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران.

5.1.4. الاتفاقيات الأمنية التركية – العراقية

شهد عام 2008 توقيع اتفاقية تعاون أمني بين العراق وتركيا خلال زيارة أردوغان إلى بغداد، نصّت على احترام سيادة الأراضي ومنع تسلل الإرهابيين والأسلحة. كما تم تأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني والاستراتيجي بين البلدين. وشكّلت لجنة ثلاثية بين العراق وتركيا والولايات المتحدة لوضع خطة لمكافحة حزب العمال الكردستاني (بتول علوان، مريم أحمد، 2024، ص 855؛ حمدون، 2012، ص 26).

رغم هذه الاتفاقيات، أعلنت تركيا لاحقًا، في 2021/4/30، نيتها إنشاء قاعدة عسكرية جديدة في منطقة متينا بمحافظة دهوك، وهو ما يعكس استمرارها في خرق السيادة العراقية تحت ذريعة "حماية الحدود التركية".

6.1.4. أبعاد التدخل التركي: من مكافحة الإرهاب إلى أطماع استراتيجية

لا يقتصر التدخل التركي على البُعد الأمني، بل يمتد إلى مجالات أوسع تشمل دعم قوى سياسية عراقية موالية لأنقرة، وخاصة القوى السنية والتركمانية، ومحاولة التأثير على القرار السياسي العراقي من الداخل. وتُشير بعض التحليلات إلى أن تركيا تسعى، من خلال هذه التدخلات، إلى إعادة نفوذها في مناطق مثل كركوك والموصل، التي تعتبرها تاريخيًا جزءًا من المجال الحيوي التركي.

إن الاستراتيجية التركية تقوم على "مسك الأرض" والسيطرة الفعلية على مناطق داخل شمال العراق، بما يهدد السيادة الوطنية، ويُضعف من صورة الدولة العراقية وقدرتها على بسط سلطتها داخل أراضيها.

7.1.4. التدخل المائي: سلاح إضافي لتقويض السيادة

تُعد قضية المياه من أخطر أدوات الضغط التركية على العراق، إذ يقع الأخير ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة، ويعتمد بشكل شبه كلي على مياه نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا. وتتبنّى تركيا موقفًا يعتبر هذه المياه "ملكية وطنية"، وترفض وصفها بأنها "مياه عابرة للحدود"، في حين يُصنّفها العراق وفق القانون الدولي على أنها أنهار دولية تخضع لاتفاقيات المشاركة (تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق، 2021، ص 58).

تستخدم تركيا مشروع "الأناضول الكبير" لبناء السدود، كورقة ضغط سياسي واقتصادي على العراق، وذلك لتحقيق أهداف عدّة منها:

- ✓ السعي لأن تكون "سلة غذاء" للشرق الأوسط.
- ✓ تعزيز إنتاج الطاقة الكهربائية.
- ✓ استخدام المياه كورقة مساومة مقابل النفط العربي (تمارا الأسدي، 2021/12/23).
- ✓ التأثير في السياسة العراقية الداخلية وطرد حزب العمال الكردستاني من أراضي العراق (الدباغ والطبيب، 2022، ص 111).
- ✓ استغلال البعد العرقي (الكردي) لعزل مناطق حدودية وتأمينها عسكريًا.

كما حذرت تقارير أمنية من إمكانية استخدام تركيا لمخزون المياه كسلاح استراتيجي، عبر إطلاق كميات ضخمة من المياه من سدودها في حال وقوع نزاع، ما قد يُغرق المناطق العراقية ويُسبب كارثة إنسانية وبيئية.

خلاصة القول إن التدخل التركي في العراق يُمثّل خرقًا خطيرًا لمفهوم السيادة الوطنية، ويتجاوز حدود العمليات العسكرية ليشمل مجالات السياسة، الاقتصاد، الأمن، والمياه. فتركيا اليوم تسيطر فعليًا على أكثر من 2000 كم² من الأراضي العراقية شمالًا، وتُجبر القوات العراقية على التراجع، وتُسبب موجات نزوح ومعاناة إنسانية في صفوف المدنيين.

وتُبرر تركيا تدخلاتها بأنها دفاع عن النفس، لكن العراق يرفض هذا التبرير، ويطالب بشكل مستمر عبر القنوات الرسمية، بما فيها مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية، بإدانة هذه العمليات بوصفها انتهاكًا لسيادته.

إن استمرار هذه التدخلات يُهدد الاستقرار الداخلي للعراق، ويُعيق بناء دولة قوية ذات مؤسسات، ويجعل من العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، مما يتطلب موقفًا عراقيًا موحدًا، وحوارًا

استراتيجيًا شفافًا مع الجانب التركي يقوم على الاحترام المتبادل، ورفض التدخل الأحادي، وتثبيت مبدأ السيادة الوطنية فوق كل اعتبار.

2.4. المملكة العربية السعودية ودول الخليج

تُعد السيادة الوطنية للعراق قضية متعددة الأبعاد، خصوصًا في مرحلة ما بعد عام 2003، حيث أدى تداخل المصالح الإقليمية والدولية إلى تغييرات كبيرة في التوازنات السياسية داخل العراق. وقد كان للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي دورٌ واضح ومؤثر في هذا السياق، من خلال تدخلات سياسية وأمنية واقتصادية، ساهمت في إعادة تشكيل البيئة السياسية العراقية، وأثرت بدرجات متفاوتة على استقلال القرار الوطني العراقي.

1.2.4. السياق الجيوسياسي بعد عام 2003

أدى سقوط النظام العراقي السابق إلى نشوء فراغ سياسي وأمني، وصعود قوى سياسية جديدة ذات توجهات مذهبية وعرقية متنوعة. هذا التغير السريع أثار مخاوف دول الخليج، خاصة في ظل تمدد النفوذ الإيراني في العراق، ما اعتبر تهديدًا مباشرًا لأمن الخليج واستقراره.

وفي هذا الإطار، اتبعت دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، نهجًا حذرًا تجاه العراق، وفضّلت في البداية سياسة الترقب والدعم غير المباشر لبعض القوى السياسية التي يُعتقد أنها قادرة على موازنة النفوذ الإيراني. وقد عبّرت السعودية عن قلقها من طبيعة الحكومات العراقية المتعاقبة، وأبدت رغبتها في وجود حكومة أكثر توازنًا في علاقاتها الإقليمية، وهو ما انعكس على تأخرها في إعادة فتح سفارتها في بغداد أو تفعيل تمثيلها الدبلوماسي بشكل كامل (سليم كاطع علي، 23/10/2017).

لكن مع تطورات المشهد الأمني، لاسيما بعد صعود تنظيم داعش، أدركت دول الخليج أهمية استقرار العراق بالنسبة لأمن المنطقة، مما أدى إلى تحول تدريجي نحو التقارب والتعاون، وتنامي التواصل السياسي والاقتصادي مع بغداد.

2.2.4. الجوانب الأمنية

شهدت العلاقات الأمنية بين العراق ودول الخليج تطورًا لافتًا، لكن هذا التشابك الأمني كان له آثار متعددة على السيادة العراقية:

1.2.2.4. التأثير على المشهد السياسي الداخلي

هناك مؤشرات واضحة على تدخل بعض دول الخليج في الشأن السياسي العراقي، عبر دعم كتل وأحزاب معينة، سواء من خلال التمويل، أو التغطية الإعلامية، أو الضغوط الدبلوماسية. ورغم أن الهدف المُعلن من هذا الدعم هو دعم حكومة "معتدلة" ومستقلة عن إيران، إلا أن هذه التدخلات تضعف من استقلال القرار الوطني، وتُضعف العملية السياسية العراقية لتجاوزات إقليمية تؤثر سلبًا على السيادة.

2.2.2.4. مكافحة الإرهاب والتطرف

تُعدّ مكافحة الإرهاب، وعلى رأسه تنظيم داعش، أولوية مشتركة للعراق ودول الخليج. وتضمن هذا التعاون تبادلًا استخباراتيًا، وتدريبًا للقوات العراقية، ودعمًا لوجستيًا في الحرب ضد التنظيم. ومع أن هذا التعاون يخدم الأمن الإقليمي، إلا أنه قد يضعف العراق في تحالفات أمنية غير متوازنة، ما يهدد استقلالية قراره السيادي في حال لم يُراعَ مبدأ التوازن (بتول حسين علوان، مريم سالم أحمد، 2024، ص 846).

3.2.2.4. تأمين الحدود المشتركة

تشكل الحدود مع دول الخليج، خصوصًا السعودية والكويت، محورًا أساسيًا للتعاون الأمني، بهدف منع التسلسل، وتهريب الأسلحة والمخدرات. ورغم أهمية هذا التعاون، إلا أنه يجب أن يكون قائمًا على التنسيق المشترك والاحترام المتبادل للسيادة، بما يمنع أي تجاوزات تُخلّ باستقلال العراق.

4.2.2.4. توازن النفوذ الإقليمي

سعت دول الخليج، بعد عام 2003، إلى الحد من النفوذ الإيراني في العراق، من خلال تعزيز علاقاتها مع قوى عشائرية وسياسية عراقية. ومع أن هذا السلوك يهدف إلى "موازنة النفوذ"، إلا أنه يغذي الانقسامات الطائفية، ويُضعف من قدرة الدولة العراقية على بناء خطاب سياسي موحد ومناهض للطائفية.

3.2.4. تأثير التنافس الجيوسياسي

يتموقع العراق جغرافيًا بين قوتين إقليميتين متنافستين (إيران ودول الخليج)، ما يجعله عرضة لتأثيرات متبادلة وضغوط كبيرة من كلا الطرفين. إذ تسعى كل منهما إلى دعم حلفائها داخل العراق من

أجل تحقيق مكاسب استراتيجية، سواء عبر التمويل، أو الإعلام، أو الضغط السياسي، مما يُقوّض وحدة القرار الوطني، ويُضعف مؤسسات الدولة.

ويُجبر هذا التنافس بعض القوى السياسية داخل العراق على الاصطفاف مع أحد المحاور الإقليمية، مما يؤدي إلى انقسام داخلي يُضعف السيادة الوطنية ويُفقد العراق استقلالية قراره الخارجي (بتول حسين علوان، مريم سالم أحمد، 2024، ص 849).

وقد امتد هذا التنافس ليشمل الأبعاد الاقتصادية والأمنية، إذ تقوم بعض الدول الإقليمية بفرض شروط على الاستثمارات أو استخدام أدوات اقتصادية تؤدي إلى إضعاف الاقتصاد العراقي وزيادة تبعيته، مما يهدد استقلاله الاقتصادي والسياسي.

4.2.4. تشكيل الرأي العام والتأثير الإعلامي

تُعد القنوات الإعلامية الخليجية من أبرز الأدوات المستخدمة للتأثير على الرأي العام العراقي. وتُظهر دراسات متعددة أن بعض هذه القنوات تُرَوِّج لخطابات تخدم أجندات سياسية محددة، أو تدعم أطرافاً بعينها في الداخل العراقي. ويمثل هذا التأثير الخارجي مساساً مباشراً بالسيادة الفكرية والثقافية للعراق، ويُسهم في إضعاف الثقة بالمؤسسات الوطنية، وفي خلق انقسامات اجتماعية وسياسية.

وبالتالي فإن تأثير المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى على العراق بعد عام 2003 يُعد جزءاً من معادلة إقليمية معقدة، تُمزج فيها الاعتبارات الأمنية مع المصالح السياسية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن هذا التأثير قد يُوفر فرصاً للتعاون، خاصة في مجالات إعادة الإعمار والأمن، إلا أنه يحمل في طياته تحديات حقيقية تتعلق بتوازن النفوذ، واحترام السيادة الوطنية.

وتسعى دول الخليج إلى دمج العراق في منظومتها الإقليمية، سواء لأهداف استراتيجية تتعلق بمواجهة إيران، أو بهدف تعزيز الاستقرار الإقليمي. في المقابل، يسعى العراق إلى بناء دولة قوية وموحدة داخلياً، تعتمد على حكومة رشيدة، ومؤسسات شفافة، وسلطة مركزية قادرة على صياغة سياسة خارجية مستقلة تحفظ المصالح الوطنية العليا.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه صانعي القرار في العراق، هو تحقيق التوازن بين الانفتاح على التعاون الإقليمي وبين حماية السيادة الوطنية، بما يضمن استقلالية القرار العراقي، ويُعزز دوره الفاعل في محيطه الإقليمي والدولي.

3.4. قضايا الحدود والتحديات العابرة للحدود

1.3.4. قضايا ترسيم الحدود – خور عبدالله

شكّلت قضية ترسيم الحدود البحرية في خور عبدالله أحد أبرز الملفات الخلافية بين العراق والكويت، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية للطرفين. وقد شهد هذا النزاع تطورات ملحوظة منذ عام 2003 أثّرت بشكل كبير على طبيعة العلاقات الثنائية، خاصة في ظل التغيرات السياسية التي طرأت في العراق بعد سقوط النظام السابق (سمر عبد الله هويدي، حنان حسن ملاح، 2020، ص 120).

1.1.3.4. السياق التاريخي والسياسي

بدأ الخلاف الحدودي بين العراق والكويت منذ العهد الملكي، حيث تضمن اتفاق لندن عام 1931 بين بريطانيا والدولة العثمانية تحديداً أولياً للحدود. كما أكدت اتفاقية العقير في 2 كانون الأول/ديسمبر 1922 (بدعوة من المندوب السامي البريطاني "بيرسي كوكس") نفس الحدود التي سبق تحديدها في اتفاقية 1913 الأنجلو-عثمانية. رغم ذلك، بقيت الخلافات قائمة، وتعمقت بعد ثورة 17 تموز 1968 التي رفضت الاعتراف بالحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، معتبرة جزيرتي بوبيان ووربة والساحل المقابل لهما ضمن الأراضي العراقية (اتفاقية خور عبد الله: اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية، 2018/4/2).

كما أن الظروف السياسية، لاسيما خلال الحرب العراقية-الإيرانية، سمحت للكويت بالتحرك في مناطق حدودية متنازع عليها. وقد ساهم ذلك، إلى جانب عوامل أخرى، في الغزو العراقي للكويت عام 1990، وهو ما أدى إلى إخضاع العراق لاحقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ووضعه تحت إجراءات دولية صارمة.

2.1.3.4. المواقف العراقية بعد 2003

بعد تغيير النظام العراقي في 2003، تبنت الحكومات العراقية المتعاقبة مقاربة جديدة لحل القضايا العالقة مع الكويت، ومنها مسألة ترسيم الحدود في خور عبد الله. وقد شهدت تلك المرحلة عدة نشاطات عراقية مهمة تؤكد اهتمام بغداد بالسيادة على هذا الممر البحري. فقد قام العراق بأعمال حفر وتنوير القناة، وبث العوامات، وتطهير الممر المائي. كما أجرت وزارة النقل العراقية مسحاً شاملاً للقناة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2004، تلاه مشروع لحفر القناة الملاحية إلى ميناء أم قصر بكلفة

تجاوزت 24 مليون دولار بين عامي 2004-2005، ما يؤكد أن السيطرة على خور عبد الله كانت عراقية بالكامل حتى عام 2006 (سمر عبد الله هويدي، حنان حسن ملاح، 2020، ص 124).

3.1.3.4. اتفاقية خور عبد الله 2012 – السياق والمحتوى

يهدف تنظيم الملاحة وتقنين الوضع الحدودي في الممر البحري، وقّع العراق والكويت اتفاقية سُميت "اتفاقية خور عبد الله" في عام 2012، وتم التصويت عليها في مجلس النواب العراقي بتاريخ 2013/8/22، استنادًا إلى المادة (17 أولًا) من قانون عقد المعاهدات رقم 35 لسنة 2015. غير أن التصديق على الاتفاقية أثار جدلاً قانونيًا، إذ اعتُبر مخالفًا للقوانين العراقية، حيث لم تُستوفَ الشروط الدستورية اللازمة لتمير مثل هذه المعاهدات.

وتضمنت الاتفاقية بنودًا مثيرة للجدل، أبرزها المادة (3) التي لم تُجز رفع العلم العراقي على السفن المارة في القناة، وهو ما اعتُبر انتقاصًا من السيادة الوطنية، وخلافًا للمادتين (18-19) من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، التي لم تُشر إلى ضرورة إنزال العلم الوطني في الممرات الدولية.

كذلك، منحت الاتفاقية الكويت حق الإطلاع على التحركات الأمنية العراقية، بما فيها نشاطات خفر السواحل والسفن الحربية، وهو ما اعتُبر تهديدًا للأمن القومي وكشفًا لأسرار الدولة. كما سمحت للجانب الكويتي بتفتيش السفن العراقية في قناة خور عبد الله، في خرق واضح لحق المرور البري والبحري الذي تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، خاصة المادة (2/18) التي تضمن حرية المرور دون انتهاك سيادة الدولة.

4.1.3.4. تداعيات المصادقة والجدل السياسي

رغم التحفظات، تم التصديق على الاتفاقية في 2013/11/25، استنادًا إلى الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن رقم 833 (1993)، الذي أكد ضرورة احترام العراق لحدوده الدولية عقب غزو الكويت. وقد قسّمت الاتفاقية الممر الملاحي في خور عبد الله بين الطرفين، عند نقطة التقاء القناة بالحدود الدولية، بزعم تنظيم الملاحة وحماية البيئة البحرية، وتحقيق مصالح مشتركة.

لكن الاتفاقية أثارت جدلاً واسعاً داخل العراق؛ فقد اعتبر فريق من السياسيين أن العراق تنازل عن حقوقه السيادية، منتقدين تقسيم الممر البحري دون الاعتماد على "خط التالوك" (أعمق نقطة في

الممر المائي)، ما أدى - حسب رأيهم - إلى خسارة العراق لأجزاء مهمة من سيادته البحرية وحقوقه الملاحية.

في المقابل، دافع فريق آخر عن الاتفاقية، معتبرينها استحقاقاً ضرورياً لاستكمال ترسيم الحدود الدولية وفق قرارات الأمم المتحدة، ووسيلة لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع، وتحقيق الاستقرار القانوني والاقتصادي في المنطقة.

5.1.3.4. القرار القضائي لعام 2023 وأبعاده

في عام 2023، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق قراراً يقضي بإلغاء القانون رقم 42 لسنة 2013، المتعلق بالمصادقة على اتفاقية خور عبد الله. وقد أعاد هذا القرار الملف إلى الواجهة، وأحدث هزة سياسية وقانونية كبيرة، لما له من تبعات على العلاقات الثنائية مع الكويت، والملاحه الدولية في الخليج، والسيادة العراقية على مياهه الإقليمية (شذى خليل، 2025/4/27).

وقد اعتبر كثيرون أن القرار يستعيد الاعتبار للسيادة الوطنية، خصوصاً في ظل الاعتماد الكبير للعراق على ميناء أم قصر، الذي يُعد الشريان البحري الأساسي للدولة العراقية. إلا أن القرار أثار في الوقت ذاته مخاوف بشأن احتمال الاختناق الاقتصادي نتيجة أي توتر مع الكويت، أو تضيق على حرية الملاحة.

خلاصة القول تُعد اتفاقية خور عبد الله نموذجاً صارخاً لتقاطع الاعتبارات القانونية والسياسية والسيادية، إذ تُظهر كيف يمكن لنزاع حدودي أن يتحول إلى ملف استراتيجي يمس عمق السيادة الوطنية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية جاءت في سياق دولي ضاغط لإخراج العراق من البند السابع، إلا أن طريقة إقرارها ومضامينها أثارت جدلاً واسعاً داخل العراق، بشأن مدى تعارضها مع المبادئ الدستورية وحقوق العراق في مياهه الإقليمية.

ويُبرز قرار المحكمة الاتحادية لعام 2023 حالة من إعادة التقييم للعلاقات مع الجوار الإقليمي، وضرورة مراجعة جميع الاتفاقيات بما يحفظ سيادة العراق ومصالحه العليا، خاصة في ظل واقع جيوسياسي معقد وحساس، تتداخل فيه الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل متشابك.

4.3.2. أثر حركة الجماعات الإرهابية (داعش) على السيادة الوطنية العراقية

تُعد حركة الجماعات الإرهابية، وبخاصة تنظيم داعش، من أبرز التحديات الأمنية التي واجهت السيادة الوطنية العراقية، إذ تهدف هذه الجماعات إلى إثارة الفوضى وترويع الأفراد والدول لتحقيق مكاسب سياسية وأيديولوجية خارجة عن إطار القانون. ورغم تعدد الأسباب التي تقوم عليها الجماعات الإرهابية، سواء كانت دينية أو طائفية أو مذهبية، إلا أنها اتفقت في السنوات الأخيرة على استخدام الدين كذريعة لاستباحة الدماء والترويج لأيديولوجيات متطرفة.

وفي حين لم يتفق الباحثون والمفكرون على تعريف جامع مانع للإرهاب، بسبب البعد السياسي والأيديولوجي المرتبط به، إلا أن معظم التعاريف تُجمع على أن الإرهاب يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويؤثر بشكل مباشر على سيادة الدولة، من خلال استخدام العنف لتحقيق أهداف غير مشروعة (بتول حسين علوان، مريم سلام أحمد، 2024، ص 846).

4.3.2.1. السياق السياسي بعد 2003 وتراجع السيادة

بعد عام 2003، لم يكن النظام السياسي العراقي على مستوى تطلعات المواطنين، ما قوّض الجهود الرامية إلى استعادة السيادة الوطنية. وجاء ذلك نتيجة لعدة عوامل، أبرزها استمرار تواجد قوات الاحتلال استناداً إلى قرارات مجلس الأمن (من القرار 660 لسنة 1990 وحتى القرار 1438 لسنة 2003)، وتوقيع الاتفاقيات الأمنية والسياسية بين سلطة الائتلاف والحكومات العراقية المتعاقبة.

كما ساهم تصاعد موجات الإرهاب، بالإضافة إلى هشاشة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والتوافقات الحزبية، في إضعاف القرار السيادي العراقي، خاصة مع ارتباط بعض القوى السياسية بأجندات خارجية، ما جعل سيادة العراق الوطنية عرضة لتأثيرات إقليمية ودولية متباينة (بتول حسين علوان، مريم سلام أحمد، 2024، ص 847).

4.3.2.2. سيطرة داعش على الأراضي العراقية

شكّل عام 2014 نقطة تحول خطيرة في مسار السيادة العراقية، عندما تمكن تنظيم داعش من السيطرة على مناطق شاسعة من البلاد، وأعلن ما أسماه بـ"دولة الخلافة"، بعد اجتياح مدن استراتيجية مثل الموصل وتكريت والرمادي. وقد رافق ذلك تدهور أمني حاد، أدى إلى إضعاف سلطة الدولة، وخسارة

مواردها الحيوية، بما فيها حقول النفط، ومخازن السلاح، والخدمات العامة، مما عطل قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية وحماية المواطنين.

فقدت الحكومة المركزية سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي، وانسحبت وحدات كاملة من الجيش أمام زحف داعش، مما أجبر الحكومة على طلب المساعدة الدولية، وتشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير المناطق المحتلة.

3.2.3.4. التدخلات الخارجية وتداعياتها

أدت أزمة داعش إلى تدخل دولي واسع. حيث شكلت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًا ضم عشر دول رئيسية، منها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وتركيا، وذلك لدعم العراق عسكريًا. كما عبرت الدول العربية عن قلقها واستعدادها لتقديم الدعم، من خلال زيارة وفد عربي رفيع المستوى إلى بغداد في 2014/10/19 برئاسة وزير خارجية الكويت ورئيس القمة العربية.

انعكس هذا الاهتمام الدولي في قرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن، والتي أكدت أهمية العراق بالنسبة للمجتمع الدولي. كما عبّرت عن القلق إزاء الانتهاكات الخطيرة للسيادة العراقية، خاصة في ظل التدخلات العسكرية على أراضيه.

4.2.3.4. جهود استعادة السيادة وتعزيز السياسة الخارجية

ردًا على هذه التحديات، أطلقت الحكومة العراقية استراتيجية الأمن الوطني لعام 2016، والتي تضمنت جملة من الأهداف في إطار تعزيز العلاقات الخارجية، منها:

- احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- بناء علاقات متينة مع دول الجوار والعالم، على أساس المصالح المشتركة.
- تعزيز مكانة العراق الدولية، وتطوير سياساته الخارجية.

وفي هذا السياق، سعت حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي إلى بناء علاقات دبلوماسية متوازنة، حيث زار عدد من المسؤولين العراقيين دولًا مثل إيران، الأردن، مصر، السعودية وتركيا. كما أعلنت المملكة العربية السعودية عن إعادة فتح سفارتها في بغداد لأول مرة منذ عام 1990.

5.2.3.4. التحديات الأمنية والداخلية

ورغم التحركات الخارجية، فإن العراق واجه تحديات داخلية عميقة، أبرزها الانقسام الطائفي، وسوء الإدارة، وتفشي الفساد، وهو ما مهد الطريق لصعود تنظيم داعش، وساهم في إضعاف مؤسسات الدولة. وأدى انهيار قطاعات من الجيش إلى اللجوء لـ "الحشد الشعبي" لصد تقدم داعش، ورغم أهمية هذا الدور، إلا أنه كشف هشاشة المنظومة الأمنية الرسمية، وفتح باب الجدل حول توازن السلطة وشرعية القوة العسكرية.

6.2.3.4. التأثير على السيادة الوطنية

يُعد التراجع في السيطرة الكاملة على الأراضي الوطنية انتهاكاً جوهرياً للسيادة. كما أن وجود قوات أجنبية – رغم الدعوة الرسمية لها – مثل تقييداً للقرار الوطني، وأثار تساؤلات حول مدى قدرة العراق على إدارة شؤونه باستقلال تام.

إضافة إلى ذلك، زادت التحديات الأمنية والاقتصادية من تعقيد المشهد، خاصة مع تفاقم الانقسامات المجتمعية، مما صعب من عملية بناء دولة موحدة ذات سيادة مستقرة. إن تعزيز الوحدة الوطنية، وإعادة الثقة بين الشعب والحكومة، والسيطرة التامة على الأرض، تبقى من بين التحديات الكبرى التي تواجه الدولة العراقية في مرحلة ما بعد الإرهاب.

خلاصة القول لقد مثل تنظيم داعش تحدياً وجودياً للسيادة العراقية، ليس فقط بسبب سيطرته العسكرية، وإنما أيضاً بسبب ما كشفه من هشاشة داخلية، وتدخلات خارجية غير مسبوقة. ولذا، فإن استعادة السيادة الوطنية لا يمكن أن تتم دون معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوء هذا التهديد، ومنها:

✓ إصلاح العملية السياسية، وإنهاء المحاصصة الطائفية.

✓ تعزيز المؤسسات الأمنية الرسمية.

✓ ضبط العلاقات الخارجية على أساس احترام السيادة.

✓ تطوير استراتيجية وطنية شاملة لمنع عودة الجماعات الإرهابية.

إن معالجة آثار داعش وتداعياته تتطلب رؤية استراتيجية متكاملة، تجمع بين الدبلوماسية الإقليمية، والتنمية المحلية، وإصلاح البنى الأمنية والسياسية، لضمان عدم تكرار ما حدث، وبناء دولة قادرة على حماية نفسها وشعبها، بعيداً عن التدخلات الأجنبية والاختراقات الداخلية.

5. الخاتمة

شكّلت مرحلة ما بعد عام 2003 تحدياً عميقاً للسيادة الوطنية العراقية، إذ تعرضت البلاد لتأثيرات وتدخلات معقدة من قبل قوى إقليمية ودولية. فبعد سقوط النظام السابق، برزت الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في المشهد العراقي، مؤثرة بشكل مباشر على العملية السياسية والأمنية، ومساهمة في إعادة الإعمار ودعم الاستقرار. ورغم الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية، فإن وجودها استمر بأشكال متعددة، مما أثار تساؤلات بشأن مدى استقلالية القرار السياسي العراقي.

وفي الوقت ذاته، لعبت إيران دوراً متعاضداً في العراق، مستفيدة من الروابط الدينية والثقافية، ومستخدمة أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية لتعزيز نفوذها ودعم حلفائها المحليين. وقد ساهم هذا النفوذ، إلى جانب تدخلات إقليمية أخرى من دول الجوار، في تعقيد المشهد السيادي العراقي، حيث وجدت بغداد نفسها كثيراً ما عالقة بين مصالح متضاربة وأهداف متباينة. لقد كشفت هذه المرحلة عن هشاشة السيادة العراقية، نتيجة لضعف المؤسسات الوطنية، وتغلغل الفاعلين الدوليين، وغياب رؤية وطنية موحدة، إلى جانب تفشي الفساد والانقسامات الطائفية والعرقية. هذه العوامل مجتمعة أضعفت قدرة الدولة على بسط سلطتها الكاملة على أراضيها ومواردها، وباتت القرارات السيادية تتأثر إلى حدٍ كبير بالضغوط الخارجية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر التأثير على الفاعلين المحليين.

من هنا، فإن استعادة السيادة العراقية الكاملة لا تقتصر على انسحاب القوات الأجنبية فحسب، بل تتطلب بناء دولة قوية ذات مؤسسات فاعلة وشفافة، قادرة على تلبية تطلعات الشعب وتحقيق تنمية شاملة. ويتمثل التحدي الأكبر في تأسيس حكومة رشيدة تُدار بكفاءة وشفافية، قادرة على الحد من الفساد، وتوحيد الصف الوطني لمواجهة التدخلات الخارجية، وتعزيز الاقتصاد ليكون أكثر صموداً أمام الضغوط. فمن دون هذه المقومات الأساسية، ستظل السيادة العراقية عرضة للانتهاك، ويبقى العراق ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، مما يعيق مسيرة الاستقرار والازدهار. فمستقبل العراق مرهون بمدى قدرة العراقيين على رسم مسار مستقل وبناء دولة ذات سيادة حقيقية.

❖ نتائج البحث

- ✓ فقدان الاستقلالية: العراق يعاني من ضعف في قدرته على اتخاذ قراراته السيادية المستقلة، مما أفقده التحكم الكامل في شؤونه الداخلية، وتركه عرضة لتأثيرات خارجية من قوى إقليمية ودولية تتدخل وفقاً لمصالحها الخاصة.
- ✓ غموض مستقبل السيادة: السيادة الوطنية العراقية تواجه مستقبلاً غامضاً في ظل استمرار التحديات الداخلية والخارجية، مما يصعب استشراف اتجاهاتها المستقبلية.
- ✓ اختراق السيادة: السيادة العراقية تعرضت لاختراقات واضحة من قبل دول إقليمية لها تأثير مباشر على القرارات السياسية السيادية.
- ✓ استمرار التدخل بعد الانسحاب الأمريكي: رغم انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، إلا أن التدخل الأمريكي والإيراني استمر بوسائل متعددة، مما أضعف ولاء القوى السياسية العراقية التي غلبت المصالح الخارجية على الانتماء الوطني.
- ✓ أزمات متكررة: النفوذ الإقليمي والدولي المتزايد أدى إلى تعقيد المشهد السياسي العراقي، وإلى أزمات متكررة في الحكم، أعاقَت جهود إعادة بناء الدولة على أسس سليمة، وتسببت في تدهور سياسي متواصل.
- ✓ سيادة منقوصة: السيادة العراقية بعد 2003 لم تكن مطلقة، بل ظلت مرتبطة لضغوط أمريكية ونفوذ إيراني وتأثير دول الجوار. واستعادتها تتطلب بناء مؤسسات قوية ومستقلة، وتحقيق توافق وطني قادر على تمثيل الإرادة الشعبية.
- ✓ تدخل دول الجوار: دول الجوار، كتركيا ودول الخليج العربي، تلعب أدواراً متشابكة في العراق، تتراوح بين التدخل الأمني والسياسي والاقتصادي، ما يساهم في تقويض استقراره وسيادته.
- ✓ تحديات عابرة للحدود: قضايا الإرهاب تمثل تهديداً مباشراً للسيادة العراقية، إذ تستغل التنظيمات الإرهابية هشاشة الأمن والحدود لتنفيذ عملياتها، مما يستدعي تدخلاً خارجياً إضافياً يعمق ضعف القدرة العراقية على إدارة شؤونها الأمنية.

✓ أزمات المياه: النزاعات المائية مع دول الجوار، خصوصًا بشأن نهري دجلة والفرات، تمثل تحديًا آخر يُجبر العراق على خوض مفاوضات شاقة قد تُحد من استقلالية قراره في إدارة موارده الحيوية.

✓ نزاع خور عبدالله: رغم ترسيم الحدود البحرية مع الكويت بموجب قرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993، لا يزال الخلاف قائمًا بشأن تفسير وتنفيذ هذا الترسيم، خاصة في منطقة خور عبدالله، حيث يرى العراق أن بعض الممارسات الكويتية تشكل انتهاكًا لسيادته البحرية، وتحد من حقه في الملاحة، في تناقض مع القانون الدولي للبحار. ويمثل هذا الخلاف أحد أبرز الأبعاد القانونية والسياسية لتحديات السيادة العراقية في المحيط الإقليمي.

6. قائمة المصادر والمراجع

- الوحيلي، م. ح. ش. (2015). *العلاقات العراقية-الإيرانية بعد عام 2003*، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
- مويج، ح. ع. (2022). أثر العامل الخارجي في أزمة السيادة الوطنية العراقية (2003-2021). *مجلة العهد*، 88(8).
- عبد الرحمن، ح. (2020). سياسة إسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية (2015-2020). *مجلة مدارات إيرانية*، 02(07)، المركز الديمقراطي العربي.
- الشمري، ن. ن. (2011). ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية. *مجلة دراسات دولية*، 18(1)، 59.
- مويج، ح. ع. (2018). العلاقات العراقية-الأمريكية (2011-2018) وأفاقها المستقبلية. *مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية*، 17(34)، جامعة ميسان.
- عادل، م. (10 أغسطس 2021). الدولة واللدولة في العراق. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية <https://www.hcrsiraq.net/1503/2021/07/24>.
- باكير، ع. ح. (2015). *العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية*. مركز الجزيرة للدراسات.
- الفليحاوي، أ. (2021). الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية تجاه تعدي تركيا على الأراضي العراقية. المركز الديمقراطي العربي <https://democraticac.de/?p=75359>. تاريخ الزيارة: 14 يونيو 2025

- مبارك، أ. (15 أغسطس 2020). التدخلات التركية في العراق.. عمليات متجددة وكوابح ماثلة. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية <https://marsad.ecss.com.eg/3737>. تاريخ الزيارة: 20 يونيو 2025.
- علوان، ب. ح.، & أحمد، م. س. (2024). معوقات ومقومات السيادة في العراق بعد 2003. مجلة دراسات دولية، (98)، 855. جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
- حمدون، أ. ن. ج. (2012). العلاقات العراقية-التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي. مجلة دراسات إقليمية، 26(09).
- مركز رواق بغداد للسياسات العامة. (2021). تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق. مجلة الرواق، 58(04).
- الأسدي، ت. ك. (23 ديسمبر 2021). السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من 2000-2020. المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=79392>. تاريخ الزيارة: 14 يونيو 2025.
- الدباغ، ي. م. ي.، & الطيب، ه. ع. (2022). مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي. مجلة حمورابي للدراسات، 111(41).
- سليم، ك. ع. (23 أكتوبر 2017). العراق ومجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية. <https://mail.balagh.com/article/> تاريخ الزيارة: 26 يونيو 2025.
- هويدي، س. ع.، & ملاح، ح. ح. (2020). الآثار والمعوقات المترتبة على اتفاقية خور عبد الله. مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسان والاجتماع، 120(60).
- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (2 أبريل 2018). اتفاقية خور عبد الله اعتداء كويتي صارخ على السيادة العراقية <https://rawabetcenter.com>. تاريخ الزيارة: 21 يونيو 2025.
- خليل، ش. (27 أبريل 2025). الجوانب القانونية والدستورية لإلغاء اتفاق خور عبد الله: السيادة العراقية عند مفترق طرق <https://iraqination.net/archives/16048>. تاريخ الزيارة: 21 يونيو 2025.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2016). معركة الفلوجة تنقل الصراع حول دور الحشد الشعبي إلى الواجهة. <https://h1.nu/1hXBM>. تاريخ الزيارة: 14 يونيو 2025.

مقاربات القضاء الباكستاني في مواجهة تغير المناخ

Pakistani Judiciary's Approaches to Addressing Climate Change



د. لونا سعيد فرحات^{*1}

أستاذ مساعد بكلية الحقوق، جامعة فينيسيا، لبنان

lounafarhat@yahoo.com

ملخص الدراسة

يشهد العالم تزايداً في الدعاوى القضائية المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما في الجنوب العالمي. وباكستان، بصفتها دولة شديدة التأثر بالكوارث المناخية، تقدم مثالاً على ذلك. يهدف هذا المقال إلى إبراز دور القضاء الباكستاني في التصدي لتغير المناخ من خلال تحليل الدعاوى القضائية التي تسعى لحماية الحقوق الدستورية الأساسية، والتي باتت مهددة بالانتهك نظراً لتقاعس الحكومة الباكستانية عن تنفيذ سياسات مناخية فعّالة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره الضارة على الأمن المائي والغذائي والاقتصادي. مع التركيز بشكل خاص، على قرارات المحكمة العليا الباكستانية وتحديد دعاوى ليغاري، باعتبار أن الحكم الصادر في هذه الدعاوى قد شكل منعطفاً هاماً في فقه المناخ العالمي. تركز الدراسة على الأحكام القضائية المتعلقة بمجال الحقوق البيئية ومواجهة آثار تغير المناخ، وتعتمد المنهج الاستقرائي-الاستنباطي لتحليل تلك الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الباكستانية بغية استخلاص المفاهيم المناخية التي طورها القضاء الباكستاني. ويخلص المقال إلى أن القضاء الباكستاني قد اتخذ خطوات رائدة في مجال التقاضي المناخي القائم على الحقوق البيئية الدستورية، وأن التجربة الباكستانية تقدم رؤية قيمة حول إمكانات التقاضي المناخي في تعزيز العدالة المناخية، خاصة في المجتمعات الهشة.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ؛ التقاضي المناخي؛ الحقوق الدستورية؛ السياسات المناخية؛

القضاء الباكستاني

Abstract

Climate change lawsuits are increasing globally, especially in the Global South. Pakistan, highly vulnerable to climate disasters, exemplifies this trend. This article examines the role of Pakistan's judiciary in addressing climate change by analyzing lawsuits seeking to protect fundamental constitutional rights threatened by governmental inaction on climate policy implementation. Focusing on the Supreme Court's Ligari case, a turning point in global climate jurisprudence, the study uses an inductive-deductive approach to analyze Pakistani judicial rulings on environmental rights and climate change. By examining judicial decisions requiring governmental action to mitigate environmental impacts, the article concludes that Pakistan's judiciary has pioneered climate litigation based on constitutional environmental rights, offering valuable insights into the potential of litigation to advance climate justice, particularly in vulnerable communities.

Keywords: Climate change; climate litigation; constitutional rights; climate policies; Pakistan's judiciary.

1. مقدمة

في سياق التدهور البيئي على المستوى العالمي وتقاعس الحكومات بشكل عام في مواجهة أزمة تغير المناخ، يبرز القضاء كأداة حاسمة لتعزيز المساءلة المناخية، خاصة في دول الجنوب التي تواجه تحديات مناخية متزايدة. وباكستان، على الرغم من مساهمتها المحدودة في الانبعاثات العالمية، تعد مثالاً بارزاً على هذا التوجه بسبب تعرضها الشديد للكوارث المناخية.

السؤال الأساسي الذي تطرحه الدراسة هو كيف تبرز باكستان كلاعب مهم في التقاضي بشأن

تغير المناخ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

✓ هل نجح القضاء في حماية الحقوق البيئية ومواجهة التقاعس الحكومي في تنفيذ

السياسة المناخية الوطنية؟

✓ ما هي أهم النصوص القانونية التي استند عليها القضاء الباكستاني وتحديدًا المحكمة

العليا للنظر في الدعاوى "المناخية"؟

✓ ما هو تأثير القرارات الصادرة عن المحكمة العليا على المستويين الوطني والعالمي في مواجهة تغير المناخ؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سيتم تسليط الضوء أولاً على الأطر القانونية والتشريعية المناخية النافذة في باكستان ثم استعراض أهم النقاط التي وردت في السياسة الوطنية الباكستانية لمواجهة أزمة المناخ على الصعيد المحلي وأبرز أهم العوائق التي أدت إلى تراجع أو تقاعس الحكومة عن تنفيذها. ثم سيتم استعراض دور القضاء الباكستاني في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، وموقف المحكمة العليا تحديداً من الجمود الحكومي في تنفيذ القوانين وتطبيق فعلي للسياسة المناخية، وهو ما دفع المتقاضين إلى اللجوء للمحاكم لتفعيل السياسات البيئية القائمة وتأكيد الحقوق الدستورية في الحفاظ على البيئة. وبالتالي، تبحث هذه المقالة في تطور التقاضي المناخي في باكستان، مع التركيز بشكل خاص على قرار المحكمة العليا في لاهور في دعوى ليغاري ضد الحكومة الاتحادية في باكستان، التي تمثل نقطة تحول هامة في فقه المناخ العالمي، ويؤسس لمرحلة جديدة من التقاضي المناخي. أما منهجية الدراسة فقد اتبعت المنهج الاستقرائي- الاستنباطي لدراسة الاحكام الصادرة عن المحكمة العليا الباكستانية واستنباط أهم توجهاتها حيال أزمة المناخ لتأكيد حقوق المواطنين البيئية.

2. لمحة موجزة عن أزمة تغير المناخ العالمية

يمثل تغير المناخ • تحدياً عالمياً خطيراً يهدد كوكبنا بأكمله، حيث يتسبب في تدهور بيئي واسع النطاق يؤثر على جميع الأنظمة البيئية. وتتجلى آثار تغير المناخ المدمرة في سلسلة من الكوارث الطبيعية المتزايدة من حيث شدتها وتكرارها، والتي تشمل الفيضانات والجفاف والعواصف والأعاصير، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. كما يؤدي تغير المناخ إلى انعدام الأمن الغذائي والمائي، حيث تتأثر المحاصيل الزراعية بشدة بالتغيرات في درجات الحرارة وأنماط الأمطار، مما يهدد إمدادات الغذاء

• أسباب تغير المناخ: يعتبر الوقود الأحفوري - الفحم والنفط والغاز - إلى حد بعيد أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من 75 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وحوالي 90 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. نظراً لتواجدها في الغلاف الجوي للأرض، فإن انبعاثات غازات الدفيئة تحبس حرارة الشمس. وهذا يؤدي إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ. ترتفع درجة حرارة العالم حالياً بشكل أسرع من أي وقت مضى في التاريخ المسجل. وبمرور الوقت، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تغيّرات في أنماط الطقس واضطرابات في توازن الطبيعة المعتاد. وهو ما يشكل مخاطر عديدة على البشر وجميع أشكال الحياة الأخرى على الأرض. مزيد من التفاصيل راجع:

<https://h1.nu/1i7IK> أنظر العمل المناخي، آثاره،

والمياه الضرورية لبقاء الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يتسبب تغير المناخ في اختلال اقتصادي كبير، حيث تتكبد الدول خسائر اقتصادية فادحة نتيجة للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة وتراجع الإنتاج الزراعي.

وتتجلى آثار تغير المناخ بشكل واضح في ارتفاع منسوب البحار، مما يهدد المناطق الساحلية والجزر المنخفضة بالغرق والتآكل. كما يتسبب في ذوبان الجليد القطبي، مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب البحار بشكل أكبر وإطلاق غازات الاحتباس الحراري المخزنة في الجليد، مما يزيد من تفاقم المشكلة. ويتسبب تغير المناخ أيضاً في تدهور الشعاب المرجانية، وهي أنظمة بيئية حيوية تدعم التنوع البيولوجي البحري وتوفر الحماية للسواحل. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تغير المناخ إلى تحمض المحيطات، مما يهدد الحياة البحرية ويؤثر على مصايد الأسماك. كما يتسبب في حرائق الغابات المدمرة، والتي تطلق كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري وتدمر الغابات التي تعتبر من أهم مصادر امتصاص ثاني أكسيد الكربون. ويهدد هذا الوضع السلام والأمن الدوليين بشكل خطير، حيث يؤدي التنافس المتزايد على الموارد المتضائلة إلى تفاقم التوترات والنزاعات بين الدول والمجتمعات. كما يؤدي إلى النزوح الجماعي للسكان من المناطق المتضررة من تغير المناخ، مما يزيد من الضغط على الموارد المتاحة ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

1.2. حالة المناخ في القارة الآسيوية

تعتبر آسيا القارة الأكثر تضرراً من الكوارث في العالم بسبب الأخطار المرتبطة بالطقس والمناخ والماء. وبحسب التقارير، فقد أودت الفيضانات والعواصف بحياة عدد كبير من الضحايا وتسببت في الخسائر الاقتصادية الأعلى، في حين أصبح تأثير موجات الحر أكثر حدة؛ وذلك وفقاً لما ذكره تقرير جديد أصدرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (آثار تغير المناخ، المنظمة العالمية للأرصاد). وتُظهر توقعات التغير المناخي في التقرير، ميل الاحترار لأن يكون أعلى من المتوسط العالمي، وأن التغير المناخي سيؤثر على معدل ذوبان الأنهار الجليدية وأنماط هطول الأمطار في المنطقة، ولا سيما التأثير على توقيت هطول الأمطار الموسمية وقوتها وهذا من شأنه التأثير بشكل كبير على إنتاجية القطاعات المعتمدة على المياه وكفاءتها مثل الزراعة والطاقة. وهو ما يؤكدته تقرير حالة المناخ في آسيا في 2023 السابق الذكر، في أن المعدل المتسارع لمؤشرات تغير المناخ الرئيسية، مثل درجة حرارة السطح وانحسار الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر، سيكون له عواقب كبيرة على المجتمعات والاقتصادات والنظم الإيكولوجية في القارة.

3. تغير المناخ العالمي وآثاره في باكستان

تقع باكستان في جنوب آسيا وتتميز بتنوع بيولوجي غني. يحدها من الشمال جبال كاراكورام ثاني أعلى قمة في العالم والأنهار الجليدية وحوض نهر السند العلوي، بينما يحدها بحر العرب جنوبًا. بسبب هذا الموقع الجغرافي المحدد، فإن باكستان معرضة بشدة لتغير المناخ. وفي الواقع، وبالرغم من أن مساهمة باكستان أقل من 1% من انبعاثات الكربون العالمية، إلا أنها تصنف في المرتبة الثامنة بين الدول الأكثر تضررًا بتغير المناخ، وذلك وفقًا لتقرير Germanwatch¹.

لذا تعاني باكستان، كغيرها من دول الجنوب العالمي، من الظواهر الجوية المتطرفة ونقص المياه والغذاء، ويعزى ذلك إلى اعتمادها على الأمطار الموسمية والأنهار الجليدية في حوض السند. كما أنها تتعرض لدرجات حرارة مرتفعة وتغير في أنماط هطول الأمطار، ومخاطر الفيضانات والجفاف. ووفقًا للتقرير المذكور، من المرجح أن يؤدي ارتفاع درجة حرارة البحر والغلاف الجوي إلى زيادة الظواهر الجوية القاسية، مثل الأعاصير والرياح الموسمية الشديدة. فعلى سبيل المثال، أبلغت باكستان عن أكثر من 150 ظاهرة مناخية قاسية بين عامي 1998 و2018. وشهدت البلاد عددًا من الفيضانات على مدار العقود الماضية راح ضحيتها عدد كبير من القتلى وخلفت دمارا كبيرا في البنية التحتية وبيوت المواطنين وأراضيهم.

وفيما يلي بعض الإحصاءات حول نتائج الظواهر القاسية التي مرت بها البلاد:

- ✓ سبتمبر/أيلول 1992: شهدت الهند وباكستان أمطارا غزيرة ورياحا موسمية على مدار أكثر من 4 أيام تسببت في فيضانات وصفت حينها بالأكثر صعوبة، حيث خلفت 2500 قتيل، وتركزت في إقليم كشمير بشقيه الباكستاني والهندي، وإقليم البنجاب الباكستاني.
- ✓ عام 1995: أدت الأمطار الموسمية الغزيرة إلى فيضان نهر السند والأنهار والقنوات الأخرى، وتسبب ذلك في أضرار جسيمة في المناطق القريبة.
- ✓ عام 2003: أدت زيادة معدل الأمطار الموسمية في السند إلى فيضانات ضربت مدينة كراتشي، ومنطقة ثاتا (تتا)، وراح ضحيتها 484 قتيلًا.

¹ لمزيد من التفاصيل راجع التقرير: <https://h1.nu/1i7IR>

- ✓ عام 2007: شهدت أقاليم خيبر بختونخوا والسند وبلوشستان أمطارا موسمية، بالإضافة إلى إعصار ضرب ساحلها، إلى جانب ذوبان الأنهار الجليدية في خيبر بختونخوا، مما تسبب في كارثة راح ضحيتها 967 قتيلا.
- ✓ فيضانات كراتشي 2009: نتجت عن ارتفاع منسوب الأمطار التي هطلت على المدينة، واعتبرت الأعلى منذ 30 عاما، وخلفت 26 قتيلا.
- ✓ فيضانات 2010: من أسوأ الكوارث التي تعرضت لها باكستان منذ تأسيسها، حيث تسببت الأمطار الغزيرة في فيضانات على مستوى البلاد راح ضحيتها أكثر من 2000 قتيل. ووفقا لبعض المصادر، تجاوز عدد المتضررين منها المجموع الإجمالي للأفراد المتضررين من كارثة تسونامي بالمحيط الهندي عام 2004، وزلزال كشمير عام 2005، وزلزال هايتي عام 2010.
- ✓ فيضانات 2011 في السند نتيجة الأمطار الموسمية وراح ضحيتها 361 قتيلا
- ✓. فيضانات 2012 في أقاليم خيبر بختونخوا وجنوب البنجاب والسند العليا، وخلفت 100 قتيل.
- ✓ فيضانات 2013 في أجزاء متفرقة من باكستان خلفت 80 قتيلا.
- ✓ فيضانات 2016 التي ضربت أجزاء من إقليم خيبر بختونخوا وراح ضحيتها أكثر من 100 قتيل، جزء منهم لم يتم العثور على جثثهم.
- ✓ آب/أغسطس 2020، تلقت كراتشي أشد أمطار في يوم واحد على الإطلاق في تاريخها عندما هطلت أمطار بلغت 231 ملم في 12 ساعة فقط، وخلال شهر آب/أغسطس من نفس العام، تلقت المدينة الباكستانية 484 ملم (19 بوصة) من الأمطار. وهو أعلى رقم قياسي لهطول الأمطار على مدار التسعين عامًا الماضية، فقد غمرت مياه الأمطار والمياه المتدفقة من المصارف والمجاري معظم الطرق والشوارع الرئيسية في المواقع السكنية، وعدد كبير من المناطق السكنية بما في ذلك الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية والقرى، مما أدى إلى تعطيل حياة الناس بشكل كبير.
- ✓ من يونيو إلى أغسطس من عام 2022، أثرت الفيضانات على معظم أنحاء باكستان. وكانت مقاطعتا بلوشستان والسند الأشد تضررا، كما أثرت الفيضانات أيضا على أجزاء أخرى

من البلاد حتى شمال كشمير. وقد لقي 903 شخصاً على الأقل مصرعهم خلال هذه الفيضانات¹.

1.3. الاطار القانوني في باكستان لمواجهة تغير المناخ

يشكل تغير المناخ قضية عالمية ملحة تتطلب أطراً قانونية ورقابة قضائية فعالة للتخفيف من آثاره. وباكستان، بصفتها دولة نامية ذات اقتصاد زراعي، تواجه تهديدات كبيرة من تغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية المتطرفة، وذوبان الأنهار الجليدية، وندرة المياه، وموجات الحر على نحو ما تم ايضاحه اعلاه.

لقد اتخذ النظام القانوني الباكستاني، من خلال أطره التشريعية والقضائية، خطوات كبيرة لمعالجة القضايا المتعددة الأوجه التي يطرحها تغير المناخ، أهمها إقرار قانون حماية البيئة الباكستاني لعام 1997 والسياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2012، وهما يشكلان أساساً لتنظيم حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. إلا أن فعالية هذه القوانين تعتمد إلى حد كبير على تنفيذها ودور القضاء في تفسيرها وإنفاذها. وقد برزت المحكمة العليا في باكستان كمؤسسة رئيسية في الإدارة البيئية للبلاد. من خلال أحكامها التاريخية وذلك وفقاً لصلاحياتها الدستورية. فالمحكمة لم تفسر القوانين البيئية فحسب، بل وسعت أيضاً من مفهوم العدالة البيئية ونطاقها. وأدى الموقف الاستباقي للسلطة القضائية في تبني أحكاماً قضائية شكلت سوابق قضائية يحتذى بها ليس على النطاق المحلي فحسب بل على النطاق الدولي أيضاً.

يتناول هذا القسم من البحث الأطر القانونية المتعلقة بحماية البيئة في باكستان أولاً، وثانياً سيتم عرض وتحليل الأحكام الرئيسية الصادرة عن المحكمة العليا والتي ساهمت في مواجهة هذه التحديات المناخية المستجدة مستفيدة من الصلاحية التي منحها إياها الدستور وتحديد المادتين 199 و184 (3) على نحو ما سيعرض تباعاً.

1.1.3. الأطر التشريعية

القوانين البيئية: توفر الأطر التشريعية أساساً لتنظيم حماية البيئة وتعزيزها إلى جانب تحقيق التنمية المستدامة في البلاد. وهي:

¹ راجع: فيضانات باكستان: السلطات تكافح لمنع غرق مناطق أخرى بمياه أكبر بحيرة في البلاد – بالصورة

<https://www.bbc.com/arabic/world-62808947>

✓ قانون حماية البيئة لعام 1997 في باكستان: هو الإطار القانوني الرئيسي لحماية البيئة في البلاد. يهدف هذا القانون إلى توفير الحماية للبيئة، والحفاظ عليها، وتحسينها، ومنع التلوث ومكافحته، وتعزيز التنمية المستدامة. أهم جوانب القانون هي كالتالي:

➤ إنشاء وكالة حماية البيئة الباكستانية (EPA): يمنح القانون وكالة حماية البيئة الباكستانية سلطات واسعة لتنفيذ القوانين البيئية، بما في ذلك إجراء تقييمات الأثر البيئي، وتنظيم الانبعاثات، وضمان الامتثال للمعايير البيئية.

➤ إنشاء مجلس حماية البيئة الباكستاني : (PEPC) يرأس هذا المجلس رئيس الوزراء، ويهدف إلى وضع السياسات البيئية والمعايير البيئية وتنفيذ القانون.

➤ قانون تقييم الأثر البيئي (EIA) والامتحان البيئي الأولي (IEE): يتطلب القانون إجراء تقييمات الأثر البيئي أو امتحانات بيئية أولية لجميع المشاريع التي قد يكون لها آثار سلبية على البيئة قبل البدء في التنفيذ.

➤ العقوبات: يتبنى القانون عقوبات يتم تطبيقها على الانتهاكات البيئية، بما في ذلك الغرامات والسجن.

➤ تعزيز المشاركة العامة: يشجع القانون على مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار البيئي .

➤ الالتزامات البيئية الدولية: يعترف القانون بالالتزامات البيئية الدولية لباكستان.

➤ مبادئ التنمية المستدامة: ييتبى القانون مبادئ التنمية المستدامة والعدالة البيئية.

➤ بشكل عام، يهدف القانون إلى: حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع التلوث والسيطرة عليه، وتحسين البيئة وتعزيز التنمية المستدامة .

✓ قانون تغير المناخ لعام 2017¹ ينص قانون تغير المناخ الباكستاني على إنشاء مجلس تغير المناخ الباكستاني، برئاسة رئيس الوزراء، ويتكون من: الوزراء المعنيون بتغير المناخ، والمالية، والزراعة، والأمن الغذائي والبحث، والتخطيط والتنمية والإصلاح، والبتروك والموارد الطبيعية، والعلوم والتكنولوجيا، والمياه والطاقة، والشؤون الخارجية ويضم أيضا رؤساء وزراء المقاطعات الوزراء المعنيون بالوزارة المعنية بموضوع البيئة في المحافظات ، بما في ذلك ممثلو غرف التجارة والصناعة والمنظمات غير الحكومية المعنية بتغير المناخ والبيئة والتنمية

¹ للاطلاع على القانون انظر

https://climate-laws.org/document/pakistan-climate-change-act-2017_3453

والعلماء والباحثين والخبراء الفنيين والتربويين. ورئيس الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث رئيس هيئة تغير المناخ الباكستانية؛ يتولى المجلس المهام التالية :

- تنسيق وإشراف تنفيذ أحكام هذا القانون؛
- مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ التي انضمت إليها باكستان؛
- تنسيق وإشراف وتوجيه دمج مخاطر تغير المناخ في عملية صنع القرار من جانب الوزارات والأقسام والإدارات والوكالات الفيدرالية والإقليمية من أجل تهيئة الظروف المواتية لعمليات التنمية المتكاملة المتوافقة مع المناخ والقادرة على التكيف مع المناخ في مختلف قطاعات الاقتصاد؛
- مراقبة تنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج ومشاريع التكيف والتخفيف الشاملة وغيرها من التدابير التي صاغتها الهيئة للوفاء بالتزامات باكستان بموجب الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ بما في ذلك على وجه الخصوص أهداف التنمية المستدامة؛
- مراقبة تنفيذ خطة التكيف الوطنية وخطط العمل الإقليمية والمحلية المكونة لها للتكيف، وإطار العمل الوطني المناسب للتخفيف والبلاغ الوطني المقدم إلى الأمانة المعنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ الموافقة على المبادئ التوجيهية لحماية وحفظ الموارد المتجددة وغير المتجددة والتنوع البيولوجي بشكل عام المتأثرة سلباً أو المهددة بتغير المناخ؛ و النظر في تقرير تغير المناخ الوطني وإعطاء التوجيهات المناسبة بشأنه. وينص القانون أيضاً على إنشاء هيئة تغير المناخ الباكستانية.

2.1.3. السياسة الوطنية لمواجهة تغير المناخ (2012)

تهدف السياسة الوطنية لتغير المناخ في باكستان لعام 2012 إلى دمج اعتبارات تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني ومعالجة قابلية تأثر البلاد بآثار تغير المناخ. وتؤكد السياسة على ضرورة تحقيق التنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتدابير التكيف، وجهود التخفيف من آثار تغير المناخ في مختلف القطاعات مثل المياه والزراعة والغابات. كما تركز على ضمان أمن المياه والغذاء والطاقة، وتعزيز التنسيق بين الوزارات لمواجهة التحديات المناخية.

1.2.1.3. الأهداف الرئيسية للسياسة المناخية

توفر السياسة الوطنية لتغير المناخ في باكستان، إطاراً شاملاً لمعالجة تعرض البلاد لتأثيرات تغير المناخ. وهي تؤكد على استراتيجيات التكيف والتخفيف في مختلف القطاعات مثل المياه والزراعة والتنوع البيولوجي. وتسعى السياسة إلى دمج اعتبارات تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني وتعزيز القدرات المؤسسية للعمل المناخي. والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز القدرة على الصمود ولكنها تعتمد بشكل كبير على الدعم المالي الدولي، وتستهدف خفض الانبعاثات بنسبة 50٪ بحلول عام 2030. وفيما يلي أهم النقاط الأساسية التي تضمنتها السياسة الوطنية :

✓ تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: من خلال تعزيز النمو الاقتصادي مع معالجة تحديات تغير المناخ.

✓ التكامل: تهدف السياسة الوطنية إلى دمج اعتبارات تغير المناخ في سياسات وخطط التنمية الوطنية

✓ التكيف والتخفيف: تركز السياسة على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من أسبابه .

✓ القطاعات الضعيفة: تحدد السياسة الوطنية القطاعات الرئيسية المعرضة للخطر مثل الموارد المائية والزراعة والغابات والمناطق الساحلية والتنوع البيولوجي، وتحدد تدابير التكيف الخاصة بها.

✓ التأهب للكوارث: تؤكد السياسة على تحسين آليات التأهب للكوارث والاستجابة لها.

✓ التعزيز المؤسسي: تقترح السياسة إنشاء خلايا لتغير المناخ وتعزيز المؤسسات القائمة لتنفيذ العمل المناخي

✓ رفع مستوى الوعي: تؤكد السياسة على أهمية رفع مستوى الوعي المجتمعي حول تغير المناخ وتأثيراته

✓ التعاون الدولي: تقر بالحاجة إلى التعاون والدعم الدوليين لمعالجة تغير المناخ بفعالية .

تركز السياسة الوطنية اهتمامها في المجالات التالية:

❖ معالجة ندرة المياه، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز قدرة تخزين المياه .

❖ تشجيع الممارسات الزراعية القادرة على التكيف مع المناخ، وتحسين

كفاءة استخدام المياه، وتطوير محاصيل مقاومة للجفاف

- ❖ تشجيع التحريج وإعادة التشجير، وحماية الغابات القائمة، وإدارة موارد الغابات بشكل مستدام.
- ❖ المناطق الساحلية: حماية المناطق الساحلية من ارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف وغيرها من المخاطر المرتبطة بالمناخ.
- ❖ حماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية من آثار تغير المناخ.
- ❖ كما تقرر السياسة بالحاجة إلى دعم مالي دولي لتنفيذ إجراءات تغير

المناخ¹.

2.2.1.3. تقييم السياسة الوطنية لتغير المناخ

تعتبر السياسة الوطنية لتغير المناخ في باكستان لعام 2012 مبادرة بارزة (Ahmad & Irtaza 2023, p5)، لكن تنفيذها لم يرق إلى مستوى التوقعات بسبب العديد من التحديات البنيوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفيما يلي إشارة إلى تلك التحديات:

- ✓ **التحدي الأول المتعلق بالحوكمة والإرادة السياسية** ويتضمن الافتقار إلى الالتزام السياسي المتسق: لم يتم إعطاء الأولوية لتغير المناخ عبر الحكومات المتعاقبة، كما أن الجهود التي بذلت كانت مجزأة ومبعثرة، بالإضافة إلى التغييرات الإدارية المتكررة: أدى تغير القيادة والتعديلات البيروقراطية إلى تعطيل الاستمرارية في المبادرات المناخية.
- ✓ **نقاط الضعف المؤسسية**، وتتعلق بالقدرة المؤسسية المحدودة، إذ تفتقر العديد من الوكالات إلى الخبرة وآليات التنسيق والموارد اللازمة لتنفيذ السياسة بفعالية، كما أدى الافتقار إلى التنسيق بين الوزارات (مثل البيئة والمياه والطاقة) إلى تجزئة جهود الاستجابة، فضلا عن ذلك أدى عدم كفاية الخبرة في علوم المناخ واستراتيجيات التكيف إلى إضعاف تنفيذ المشاريع.
- ✓ **المعوقات المالية** وتتضمن عدم كفاية التمويل، إذ كانت السياسة تفتقر إلى الدعم المالي المخصص، وغالبا ما كانت المشاريع المتعلقة بالمناخ تعاني من نقص التمويل أو التأخير.
- ✓ **الاعتماد على المساعدات الخارجية**، حيث أدى الاعتماد على المانحين الدوليين إلى خلق حالة من عدم اليقين وإبطاء التقدم عندما كان التمويل غير متسق.
- ✓ **ثغرات تصميم السياسات**، تتعلق بالافتقار إلى أطر قابلة للتنفيذ: حددت السياسة أهدافا عامة ولكنها لم تقدم خرائط طريق أو جداول زمنية مفصلة للتنفيذ.

¹ للاطلاع على السياسة الوطنية المناخية لعام 2012 راجع : <https://mocc.gov.pk/SitelImage/Policy/NCCP%20Report.pdf>

✓ التوعية العامة والمشاركة، وتتضمن انخفاض الوعي العام: لم يكن تغير المناخ مفهوماً على نطاق واسع أو أعطي الأولوية من قبل الجمهور، مما جعل الدعم الشعبي محدوداً وغير فعال، فضلاً عن الحد الأدنى من مشاركة أصحاب المصلحة: لم يتم إشراك القطاعات والمجتمعات الرئيسية بشكل فعال أثناء صياغة السياسات أو تنفيذها.

✓ الضغوط الخارجية والظواهر المناخية، وتتعلق بالكوارث المناخية المتكررة: حولت الفيضانات الكارثية (على سبيل المثال، 2010، 2022) الانتباه والموارد من التخطيط طويل الأجل إلى الاستجابة للطوارئ.

✓ ديناميكيات المناخ العالمي: مساهمة باكستان المنخفضة في الانبعاثات جعلت من الصعب جذب الاهتمام العالمي وتقديم الدعم الكافي لتحقيق الجهود المبذولة لتخفيف آثار تغير المناخ.

3.1.3. القضاء الباكستاني في مواجهة تغير المناخ

يمثل تغير المناخ قضية جديدة نسبياً أمام القضاء الباكستاني الذي لعب دوراً مهماً في إبراز قضية المناخ كقضية تتعلق بالحقوق الدستورية كالحق في بيئة نظيفة وصحية بالرغم من عدم النص عليه صراحة في الدستور الباكستاني. أهمية دور القضاء يبرز لناحية تفسيره لنصوص الدستور المتعلقة بالحقوق الأساسية كالحق في الحياة. تفسيراً واسعاً سمح لإدراج الحقوق البيئية كجزء لا يتجزأ من الحق في الحياة.

1.3.1.3. المحكمة العليا ودورها في دعاوى المناخ

ما هي الصلاحيات التي منحها الدستور للمحكمة العليا لكي تتمكن من النظر في دعاوى تتعلق بقضايا المناخ والحقوق البيئية؟ وما هي النصوص الدستورية التي استندت عليها المحكمة لتبرير حكمها الصادر لمصلحة المتقاضين في دعاوى تغير المناخ؟

✓ النصوص الدستورية التي استندت عليها المحكمة

المادة 199 : تناول المادة 199 من دستور 1973 الولاية القضائية الاستثنائية للمحاكم العليا. وهي تنص على صلاحية المحاكم العليا في أن تصدر توجيهات وأوامر إلى أي شخص أو سلطة في الدولة، أو تحظر أو تأمر أو تطعن في الأفعال التي يقوم بها أو ينوي القيام بها هذا الشخص أو السلطة، في ظروف محددة. وذلك وفقاً لنص المادة 199 (1) مع مراعاة أحكام هذا الدستور، يجوز للمحكمة

العليا، إذا اقتنعت بعدم وجود تعويض كافٍ آخر منصوص عليه في القانون، أن تصدر بناءً على طلب الطرف المتضرر، أمراً: بتوجيه الشخص الذي يمارس وظائف في نطاق الولاية الإقليمية للمحكمة فيما يتعلق بشؤون الاتحاد أو الإقليم أو السلطة المحلية بالامتناع عن فعل أي شيء غير مسموح له القانون بفعله، أو بفعل أي شيء يلزمه القانون بفعله؛ أو بالإعلان عن أن أي فعل تم أو إجراء اتخذ داخل الولاية الإقليمية للمحكمة من قبل شخص يمارس وظائف فيما يتعلق بشؤون الاتحاد أو الإقليم أو السلطة المحلية قد تم أو اتخذ دون سلطة قانونية، وليس له أي أثر قانوني؛ أو بناءً على طلب أي شخص، تصدر المحكمة أمراً بتوجيه الشخص المحتجز داخل الولاية الإقليمية للمحكمة بإحضاره أمامها حتى تتأكد المحكمة من أنه لا يتم احتجازه دون سلطة قانونية أو بطريقة غير قانونية؛ أو بإلزام شخص داخل الولاية الإقليمية للمحكمة يشغل أو يدعي أنه يشغل منصباً عاماً بأن يبين بموجب أي سلطة قانونية يدعي أنه يشغل ذلك المنصب، أو بناءً على طلب أي شخص متضرر، تصدر المحكمة أمراً بتوجيه أي توجيهات إلى أي شخص أو سلطة، بما في ذلك أي حكومة، تمارس أي سلطة أو تؤدي أي وظيفة في أي إقليم داخل ولاية تلك المحكمة أو فيما يتعلق به، حسبما يكون مناسباً لإنفاذ أي من الحقوق الأساسية التي يمنحها الفصل الأول من الجزء الثاني. (2) مع مراعاة أحكام الدستور، لا يجوز تقييد الحق في التوجه إلى المحكمة العليا لإنفاذ أي من الحقوق الأساسية التي يمنحها الفصل الأول من الجزء الثاني".

المادة 184 (3) من الدستور تخول المحكمة العليا في باكستان أن تنظر مباشرة في المسائل التي تنطوي على إنفاذ أي من الحقوق الأساسية إذا رأت أن هذا الإنفاذ ينطوي على مسألة ذات أهمية عامة. وهذا نصها: "مع عدم الإخلال بأحكام المادة 199، يكون للمحكمة العليا، إذا رأت أن مسألة ذات أهمية عامة مع الإشارة إلى إنفاذ أي من الحقوق الأساسية التي يمنحها الفصل الأول من الباب الثاني معنية، أن تصدر أمراً بالصيغة المذكورة في المادة المذكورة". وبناءً على نص هذه المادة فإنه لكي يكون للمحكمة اختصاص أصيل في قضية ما، يجب أولاً أن تكون ذات أهمية عامة. ثانياً، يجب أن تتضمن هذه القضية انتهاكاً للحقوق الأساسية المنصوص عليها في الفصل الأول من الجزء الثاني من الدستور الباكستاني. كما أن المادة 184 (3) لا تعفي قضايا المصلحة العامة من القواعد الإجرائية التقليدية، كقواعد الصفة وكون المحكمة العليا ملاذاً أخيراً.

المادة (9) المتعلقة بأمن الشخص وتنص على أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية إلا وفقاً للقانون".

المادة (14) والتي تنص على أن كرامة الإنسان، وخصوصية السكن ، وفقا للقانون، لا يجوز انتهاكها. (دستور باكستان)

من خلال هذا الإطار الدستوري، أكدت المحكمة العليا الباكستانية حماية الدستور للحقوق البيئية، فعمدت إلى تفسير النصوص العامة المتعلقة بالحقوق الأساسية على نحو واسع ليشمل الحقوق البيئية، رغم خلو الدستور من نصوص صريحة بشأن البيئة على نحو ما سيتم عرضه تباعا.

4. قضية ليغاري ضد الحكومة الباكستانية (2015)

1.4. وقائع الدعوى

المدعي هو اشقر ليغاري هو طالب في كلية الحقوق ومزارع يملك هو وعائلته مزرعة قصب السكر تبلغ مساحتها 500 فدان في منطقة رحيم يارخان في إقليم البنجاب في باكستان وهي منطقة تأثرت بشكل كبير بآثار تغير المناخ. أقام المدعي دعواه على أساس أن الحكومة الباكستانية تقاعست عن تنفيذ السياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2012 والإطار التنفيذي لسياسة تغير المناخ (2014-2030) باعتبارهما السياسات ذات الصلة وأن هذا التقاعس نتج عنه انتهاك لحقوقه الأساسية في الحياة والكرامة الإنسانية، على النحو الذي تكفله المادتين 9 و 14 من الدستور الباكستاني، وأن تغير المناخ يُشكل تهديدا خطيرا لأمن المياه والغذاء والطاقة في باكستان ونتيجة لذلك فإن اخفاق الحكومة في تنفيذ السياسة المناخية والاطار العملي لها يمثل انتهاكا لحقوقه الاساسية المكفولة في الدستور الباكستاني بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الملكية¹.

2.4 حكم المحكمة

صدر عن المحكمة 3 أحكام مترابطة في الدعوى التي أقامها ليغاري ضد الحكومة الباكستانية:

في الحكم الأول الصادر في 4 سبتمبر 2015، قضت المحكمة لصالح ادعاءات ليغاري، واصفة تغير المناخ بأنه تحدٍ حاسم في عصرنا. واستنادًا إلى المبادئ القانونية المحلية والدولية، قررت المحكمة أن "تأخير الدولة وتراخيها في تنفيذ العمل الإطاري لسياسة الوطنية يسيء إلى الحقوق الأساسية

¹ المادة 9. الأمان الشخصي: لا يجوز حرمان أي شخص من حياته أو حريته إلا وفقًا للقانون. المادة 14. حرمة الكرامة الإنسانية، وأمور أخرى: لا يجوز انتهاك حرمة الكرامة الإنسانية، وكذلك خصوصية المسكن، إلا بالقانون. المادة 23 الملكية: لكل مواطن الحق في أن يحوز ممتلكات في أي بقعة في باكستان، وأن يحتفظ بها ويتصرف فيها، رهنا بأحكام الدستور وبأي قيود معقولة يفرضها القانون للمصلحة العامة.

للمواطنين". ورأت المحكمة أن الحقوق الدستورية الحق في الحياة والكرامة الإنسانية (بموجب المادتين 9 و 14 من الدستور) تشمل الحق في بيئة صحية ونظيفة. علاوة على ذلك، يجب أن يسترشد تفسير هذه الحقوق الأساسية بـ (1) القيم الدستورية للديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ و (2) المبادئ البيئية الدولية للتنمية المستدامة، ومبدأ الحيطة والحذر، والإنصاف بين الأجيال الحالية والقادمة، ومذهب الثقة العامة. وقد طلبت المحكمة أولاً من الوزارات الحكومية ترشيح "شخص معني بتغير المناخ" للمساعدة في ضمان تنفيذ الإطار، وتقديم قائمة بنقاط العمل بحلول 31 ديسمبر 2015؛ و ثانياً: إنشاء لجنة لتغير المناخ تتألف من ممثلين عن الوزارات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية والخبراء الفنيين لمراقبة تقدم الحكومة.

في الأمر الثاني الصادر في 14 سبتمبر 2015، أصدرت المحكمة قراراً تكميلياً لحكمها الأول بتسمية 21 فرداً في اللجنة ومنحها سلطات مختلفة.

في 25 يناير 2018، أحيطت المحكمة علماً بتقرير من لجنة تغير المناخ يشير إلى أنه خلال الفترة من سبتمبر 2015 إلى يناير 2017، تم تنفيذ 66٪ من الإجراءات ذات الأولوية من إطار تنفيذ سياسة تغير المناخ. وبعد حل اللجنة، شكلت المحكمة لجنة دائمة، مما أوجد صلة مستمرة بين المحكمة والسلطة التنفيذية. وفي حكمها النهائي هذا، اعتمدت المحكمة مصطلح العدالة المناخية¹ ليكون بديلاً عن مصطلح العدالة البيئية. فالعدالة البيئية - كما قالت المحكمة - تدور حول تطبيق القوانين الوطنية، مع اتخاذ القرارات بناءً على المبادئ القانونية الدولية. وهي تركز على نقل أو وقف الصناعات الملوثة. أما العدالة المناخية، كما تصورها المحكمة، فهي تتبنى نهجاً يتمحور حول الإنسان وربط حقوقه بالتنمية وتسعى إلى حماية حقوق الفئات الضعيفة وتقاسم "أعباء وفوائد تغير المناخ وآثاره بشكل عادل ومنصف". وأن العدالة المناخية "تسترشد بالعلم، وتستجيب له، وتتعترف بالحاجة إلى الإشراف العادل على موارد العالم". ومع ذلك، وإدراكاً منها أن العدالة المناخية تمثل تحدياً، أقرت المحكمة بأن

¹ العدالة المناخية هي المبدأ القائل بأن الفوائد المحققة من الأنشطة التي تسبب تغير المناخ وأعباء آثار تغير المناخ يجب أن توزع بشكل عادل. العدالة المناخية تعني أن البلدان التي أصبحت غنية من خلال انبعاثات الكربون غير المقيدة تتحمل المسؤولية الكبرى ليس فقط في وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض، ولكن أيضاً لمساعدة البلدان الأخرى على التكيف مع تغير المناخ والتطور الاقتصادي باستخدام تقنيات غير ملوثة. وتدعو العدالة المناخية أيضاً إلى الإنصاف في صنع القرار البيئي. كما يعني الاعتراف بأن تغير المناخ يهدد مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، التي تنص على أن جميع الناس يولدون بكرامة وحقوق متساوية، بما في ذلك الغذاء والماء والموارد الأخرى اللازمة للصحة. راجع <https://h1.nu/1dngA> وأيضا انظر قانون المناخ والعدالة المناخية دراسة من اعداد أ.د. زهير الحسني ، مركز البيدر للدراسات والتخطيط للاطلاع على الدراسة انظر: <https://h1.nu/1i7lc>

الملوثين غالبًا ما يقعون خارج الحدود الوطنية ويصعب تحديدهم. أخيرًا، أوضحت المحكمة رؤيتها للعدالة المائية باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان في الحصول على المياه النظيفة ومفهومًا فرعيًا للعدالة المناخية¹.

ودعا القاضي سيد منصور علي شاه رئيس المحكمة، إلى أن يكون الفقه البيئي مصممًا لتلبية احتياجات تغير المناخ مفرقا بين التقاليد السابقة للعدالة البيئية ونطاقها المحلي والعدالة المناخية التي تقترن بأزمة المناخ كمشكلة عالمية.

3.4. أهمية حكم المحكمة العليا في دعوى ليغاري

تأتي أهمية الحكم الصادر في دعوى ليغاري على المستويين القانوني والدستوري للأسباب التالية:

- ✓ حققت المحكمة العليا في لاهور إنجازا تاريخيا قضائيا بقبولها حجة المدعي بأن اخفاق الحكومة في تنفيذ سياساتها المتعلقة بتغير المناخ وعدم اتخاذها خطوات فعّالة لاجبار الحكومة على تنفيذ سياساتها المتعلقة بتغير المناخ يشكل انتهاكا لحقوق المدعي الأساسية.
- ✓ رغم أن الحق في بيئة نظيفة صحية لم يكن مدرجا صراحة في الدستور فقد اعترفت المحكمة بهذا الحق كجزء لا يتجزأ من الحق في الحياة والكرامة الإنسانية وكلاهما من الحقوق الأساسية التي يحميها دستور باكستان.
- ✓ في قرارها الثاني والثالث أشارت المحكمة إلى أنه وبالرغم من أن باكستان ليست مساهمة رئيسية في الاحتباس الحراري بل هي ضحية لتغير المناخ، فإنها مع ذلك مطالبة باتخاذ إجراءات حازمة بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.
- ✓ تبنت المحكمة مبدأ العدالة المناخية بدلا من العدالة البيئية. فالعدالة المناخية بحسب المحكمة، تعكس عالمية المشكلة من جهة، وارتباطها بأبعاد أخرى كالصحة والمياه والغذاء والأمن الطاقوي والنزوح البشري كأثر من آثار تغير المناخ وإدارة الكوارث. وذهبت المحكمة إلى أبعد من ذلك من خلال التوسع بمفهوم العدالة المناخية واعتبار العدالة المائية فرعاً من فروعها خصوصا في السياق الباكستاني بعد تعرض البلاد لموجات من الفيضانات المدمرة.
- وأن العدالة المائية هي أيضا جزء لا يتجزأ من الحقوق الدستورية المتعلقة بحق الحياة والكرامة مما يتطلب توفير مياه نظيفة للمواطنين بأسعار معقولة.

¹ للاطلاع على تفاصيل الحكم انظر: <https://h1.nu/1dngc>

✓ ركزت المحكمة على أهمية التكيف مع متغيرات وآثار التغير المناخي العالمي بدلا من التخفيف من الانبعاثات المسببة لاحتباس الحرارة كون أن باكستان لا تساهم بنسبة عالية في الانبعاثات الضارة في الغلاف الجوي، ولكن ما يمكن أن تحققه في مواجهة تغير الاثار الضارة لتغير المناخ هو إيجاد الطرق الكفيلة للتكيف مع المتغيرات البيئية (Sufi & Soomro, 2025, p765)

إن قضية ليغاري هي أول قضية مناخية رائدة قائمة على الحقوق الأساسية من دول الجنوب العالمي وقد جذبت اهتماما أكاديميا وعالميا. وأصبحت سابقة قضائية يتم الاستشهاد بها من قبل الهيئات الدولية كاليئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ في تقريرها لعام 2022 (تقرير الامم المتحدة، 2022) والذي ذكر قضية ليغاري كسابقة قضائية من السوابق القضائية المتزايدة و القضية الأولى التي ركزت على حقوق المواطنين ضمن أي سياسة تعتمد على التكيف المناخي Barritt, & (Sediti, 2019, p 210).

5. الاتجاهات الناشئة في التقاضي المناخي في باكستان

1.5. التقاضي المناخي: تعريفه وتطبيقه

يعرف التقاضي المناخي على أنه "استخدام الإجراءات القانونية لمحاسبة الأفراد أو الشركات أو الحكومات على أفعالهم التي تضر بالمناخ. يشمل ذلك الدعاوى القضائية التي تهدف إلى إلزام الأطراف باتخاذ إجراءات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، أو تعويض الأضرار الناجمة عن تغير المناخ ". ويمثل التقاضي المناخي حلاً واعداً لتغيير مسار مواجهة تغير المناخ. ويظهر التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة لبيئة لعام 2013 (التقرير العالمي، الأمم المتحدة) الاتجاه المتزايد نحو استخدام القضاء الوطني لمواجهة هذه الأزمة، حيث تواجه الحكومات والشركات الخاصة على حد سواء ، تحديات المساءلة المتزايدة. وتضطلع بهذه المهمة المجتمعات المحلية وضحايا الكوارث المناخية بدور قيادي في رفع هذه القضايا والدفع بها. وتبين قاعدة البيانات في التقرير المذكور أن هناك 55 دولة في العالم تشهد أروقة محاكمها دعاوى تتعلق بتغير المناخ وقد سجلت أكثر من 200 دعوى قضائية في دول الجنوب العالمي منها 88 دعوى في البرازيل . ووفقاً للتقرير، "تقع معظم النزاعات الجارية المتعلقة بالمناخ في واحدة أو أكثر من الفئات الست التالية: (1) النزاعات التي تستند إلى حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي والداستاتير الوطنية. (2) التحديات المتعلقة بعدم إنفاذ قوانين وسياسات المناخ على المستوى الوطني؛ (3) المدعون الذين يسعون إلى الاحتفاظ بالوقود الأحفوري في باطن الأرض؛ (4) الدعوة إلى المزيد من الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمناخ ووضع حد للغسل الأخضر؛ (5) مطالبة الشركات بالمساءلة

وتحمل المسؤولية عن الأضرار المناخية؛ 6) والمطالبات التي تتناول الإخفاقات في التكيف مع آثار تغير المناخ" ويوضح التقرير الروابط القوية التي تجدها المحاكم بين حقوق الإنسان وتغير المناخ. ونتيجة لذلك، تتلقى الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع مزيداً من الحماية، مع تحسين المساءلة والشفافية والإنصاف، مما يجبر الحكومات والشركات على السعي لتحقيق أهداف أكثر طموحاً للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه.

2.5 الدعاوى المناخية المتتالية أمام القضاء الباكستاني

يمكن رصد اتجاهات القضاء الباكستاني في قضايا البيئة عموماً وقضية المناخ خصوصاً من خلال تتبع الدعاوى التي نظرت فيها المحاكم الباكستانية وهي:

1.2.5. قضية رجا زهور أحمد ضد هيئة تطوير العاصمة (1995) ¹

محور القضية: كيف ينبغي ادراج تغير المناخ في قرارات التخطيط الحضري؟.

وقائع الدعوى: في 5 أكتوبر 1995، ألغت هيئة تطوير العاصمة، المسؤولية عن قرارات التخطيط في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، قراراً سابقاً بالسماح بتحويل عدد من العقارات السكنية إلى استخدام تجاري. ورأت أن القرار الأصلي كان سيتعارض مع الخطة الرئيسية لإسلام آباد. بعد إلغاء قرار السماح بالاستخدام التجاري للعقارات، أصدر المجلس إشعارات لعدد من مالكي العقارات بشأن استخدامهم غير المصرح به للعقارات السكنية للاستخدام التجاري. طعن مقدمو الالتماسات في هذه الإشعارات، وفي 16 فبراير 2015، رفضت المحكمة العليا في إسلام آباد الالتماسات. وتم استئناف القضية لاحقاً أمام المحكمة العليا.

في 20 مايو 2022، أصدرت المحكمة العليا في باكستان حكماً في القضية يؤكد الحكم الموحد للمحكمة العليا في إسلام آباد. ورأت المحكمة أن هيئة تطوير العاصمة كانت محقة في تحديد أن التفويض الأصلي لتحويل العقارات كان غير قانوني لأنه لم يكن متوافقاً مع الخطة الرئيسية لإسلام آباد، وأن أي انحراف عن تلك الخطة كان سيتطلب موافقة الحكومة الفيدرالية. ثم مضت المحكمة لتقديم شرحاً حول أهمية التخطيط الحضري المنظم في سياق تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، أشارت المحكمة إلى أن التغيرات المستقبلية في الخطط الحضرية القائمة يجب أن تأخذ تغير المناخ في الاعتبار. وأن التنمية الحضرية القادرة على التكيف مع المناخ في المدن من جميع الأحجام أمر بالغ الأهمية لتحسين رفاهية الناس وزيادة الفرص الحياتية للأجيال القادمة. وأن أي تغيير في الخطة الرئيسية لمخطط حضري دون مراعاة عامل المناخ سيكون ضاراً.

¹ للاطلاع أكثر على تفاصيل الحكم انظر: <https://h1.nu/1i7HU>

ومضت المحكمة لتشير إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤثر على عدد من الحقوق الدستورية الأساسية، بما في ذلك الحقوق الأساسية في الحياة والكرامة والملكية المكفولة بموجب المواد 9 و 14 و 18 و 23 من دستور جمهورية باكستان الإسلامية لعام 1973. وجادلت المحكمة بأن تضمين اعتبارات التكيف والاستدامة في التخطيط الحضري أمر ضروري لحماية هذه الحقوق وأمرت بأن تأخذ سلطات التخطيط الحضري في باكستان ذلك في الاعتبار في المستقبل، قائلة: "تضمن هيئة تطوير العاصمة أن تراعي التكيف والقدرة على التكيف مع المناخ والاستدامة في خططها وسياساتها وقراراتها من أجل حماية [...] الحقوق الدستورية¹."

2.2.5. قضية دي. جي. خان للأسمنت ضد حكومة البنجاب (2019)²

محور القضية: ما إذا كان قرار المقاطعة الذي يحظر مصانع الأسمنت الجديدة أو الموسعة في المناطق الهشة بيئياً هو قانوني أم لا.

وقائع الدعوى: في 15 أبريل 2021، أيدت المحكمة العليا في باكستان إخطاراً من حكومة مقاطعة البنجاب يحظر بناء مصانع أسمنت جديدة أو توسيع مصانع الأسمنت القائمة في مناطق هشة بيئياً تسمى "المناطق السلبية". طعن مالك شركة أسمنت في الإخطار على أساس أنه ينتهك حقه الدستوري في حرية التجارة والأعمال والمهنة بموجب المادة 18 من الدستور، وأن الحكومة تصرفت بتسرع لا داعي له بإصدار اللائحة دون النظر الكامل في الآثار العلمية. رفضت المحكمة العليا الطعون وأيدت سلامة نظر الحكومة، بناءً على تقرير استشاري، بأن خطط الأسمنت الجديدة أو الموسعة يمكن أن تتسبب في مزيد من استنزاف المياه الجوفية وغيرها من الآثار البيئية الضارة. كجزء من مداولاتها، أكدت المحكمة على حاجة الحكومة إلى دعم مبدأ الحيطة والحذر في حماية الحق في الحياة والاستدامة وكرامة المجتمعات المحيطة بمناطق المشروع. بالإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة بالحاجة إلى حماية حق الطبيعة نفسه، وقالت أنه: "[يجب على] الإنسان وبيئته أن يتنازل كل منهما من أجل خير كليهما، وهذا التعايش السلمي يتطلب أن يعامل القانون الكائنات البيئية باعتبارها صاحبة حقوق قانونية." ومضت المحكمة لتؤكد على الحاجة إلى مراعاة تغير المناخ في قرارات الحكومة وتأثير تغير المناخ على الموارد المائية. وأكدت المحكمة: "[فقط] من خلال وضع وتنفيذ تدابير التكيف المناسبة، سيكون من الممكن ضمان الأمن المائي والغذائي والطاقة للبلاد... إن الإخطار، في الحقائق الحالية للقضية، هو إجراء من مناهج ويطمأن مع السياسة الوطنية لتغير المناخ والدستور." علاوة على ذلك، أكدت المحكمة على الحاجة إلى

¹ للاطلاع أكثر على تفاصيل الحكم انظر: <https://h1.nu/1i7HN>

² للاطلاع على تفاصيل الحكم انظر: <https://h1.nu/1dnfY>

مراعاة العدالة بين الأجيال في قضايا المناخ بالقول: "هذه المحكمة والمحاكم في جميع أنحاء العالم لها دور تلعبه في الحد من آثار تغير المناخ على جيلنا والأجيال القادمة. من خلال قلمنا وأمرنا القضائي، نحتاج إلى تحرير أجيالنا القادمة من غضب تغير المناخ، من خلال دعم العدالة المناخية في جميع الأوقات."

3.2.5. قضية الشيخ عاصم فاروق ضد اتحاد باكستان (2018)¹.

محور القضية المطروحة: تحديد ما إذا كانت حكومة باكستان قد انتهكت إلتزاماتها بموجب قانون الموارد الطبيعية وتغير المناخ وسياسات أخرى من خلال السماح بإزالة الغابات على نطاق واسع.

وقائع الدعوى رفع أعضاء من المجتمع المدني دعوى قضائية ضد باكستان (مع إشراك عدة إدارات بما في ذلك إدارة التخطيط والتطوير، وإدارة حماية البيئة في البنجاب، وإدارة الإسكان والتطوير الحضري)، لعدم زراعة وحماية الحفاظ على الأشجار والغابات في البنجاب مما شكل انتهاكا للالتزامات القانونية والحقوق الدستورية للمدعين. طلب المدعون إصدار أمر قضائي بموجب المادة 199 من دستور باكستان وزعموا أن سلوك الحكومة انتهك حقوقهم الأساسية المكفولة بموجب المادة 9 (الحق في الحياة والحرية)، والمادة 14 (الحق في الكرامة)، والمادة 26 (الحق في الوصول إلى الأماكن العامة للترفيه) والمادة 38 (ب) (توفير أماكن الترفيه المتاحة) من الدستور. طلب المدعون من المحكمة، من بين أمور أخرى، تقييم تنفيذ الحكومة للسياسات ذات الصلة لزيادة الغطاء الحرجي؛ وتنفيذ قانون الغابات وقانون مزارع البنجاب وصيانة الأشجار لعام 1974 عن طريق زراعة الأشجار؛ وتقديم جدول زمني للتنفيذ، والشروع في الإجراءات المناسبة ضد المسؤولين الذين فشلوا في أداء واجباتهم.

أصدرت المحكمة العليا في لاهور أمرا قضائيا، وأمرت بموجبه الحكومة بالوفاء بالتزاماتها الثانوية المتعلقة بـ "إدارة وصون واستدامة وصيانة وحماية وتنمية الغابات وزراعة الأشجار في المدن الحضرية بأمان". وأن على الحكومة التعامل بجدية مع إلتزاماتها القانونية في تنفيذ السياسات ذات الصلة، بما في ذلك السياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2012، والسياسة الوطنية للغابات لعام 2015، وبيان سياسة الغابات لعام 1999 وسياسة البيئة في البنجاب لعام 2015. وأشارت إلى أنه إذا كانت الحكومة قد أوفت بشكل صحيح بالتزاماتها القانونية "نصًا وروحًا"، "لكان من الممكن إنقاذ غابات

¹ للاطلاع أكثر على تفاصيل الحكم انظر: <https://h1.nu/1dni4>

باكستان [من] المزيد من الاستنزاف وإزالة الغابات". في مناقشتها للقانون ذي الصلة، تطرقت المحكمة إلى الحق في بيئة صحية، والمبدأ التحوطي، ومبدأ الثقة العامة. ولخصت المحكمة الآثار السلبية لتغير المناخ على الغابات والالتزامات بموجب السياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2012 لحماية التنوع البيولوجي ومنع تدهور الأراضي الرطبة عن طريق الحد من إزالة الغابات. بالإضافة إلى التعليمات الخاصة بتنفيذ القوانين، تضمن أمر المحكمة تعليمات للهيئات الحكومية للنظر في مراجعة المتطلبات والعقوبات بموجب قانون الأشجار، ونشر تقارير سنوية عن توسيع مساحة الغابات، وفرض عقوبات على الموظفين المقصرين، وإصدار توجيهات لجمعيات الإسكان والسلطات لدعم زراعة الأشجار في الحزام الأخضر وإصدار عقوبات على قطع تلك الأشجار.

2.2.5. ماريان خان ضد الحكومة الفدرالية الباكستانية (2018)¹

محور القضية المطروحة: هل يعتبر عدم تحرك حكومة باكستان بشأن تغير المناخ انتهاك للحقوق الدستورية للنساء والأجيال القادمة بما في ذلك الحق في بيئة صحية ومناخ قادر على دعم حياة الإنسان؟

في وقائع الدعوى: رفع تحالف من النساء التماساً دستورياً أمام المحكمة العليا ضد دولة باكستان الاتحادية. ادعى التحالف المذكور أن عدم تحرك الحكومة الفيدرالية بشأن تغير المناخ ينتهك الحقوق الأساسية بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومناخ قادر على الحفاظ على حياة الإنسان وهو حق سبق الاعتراف به في قضية أشقر ليغاري ضد دولة باكستان الاتحادية. ويجادل التحالف أيضاً بأنه نظراً لأن تغير المناخ له تأثير غير متناسب على النساء، فإن عدم تحرك الحكومة بشأن المناخ ينتهك حقوق المدعيات في الحماية المتساوية بموجب القانون وعدم التمييز على أساس الجنس.

توضح المدعيات أن الحكومة فشلت تحديداً في إعطاء الأولوية لمشاريع الطاقة النظيفة، على الرغم من أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أصبحت أرخص من الطاقة التقليدية، فالحكومة لم توافق على أي من مشاريع للطاقة النظيفة بين ديسمبر 2017 وتاريخ رفع الدعوى. وتجادل المدعيات بأن هذا الفشل في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ينتهك "التفويض الواضح لسياسة الطاقة المتجددة لعام 2006، والالتزامات القوية التي تعهدت بها دولة باكستان بموجب اتفاقية باريس، والتهديد العاجل لتغير المناخ. وتجادل المدعيات كذلك بأن هذه الانتهاكات ترقى إلى انتهاكات للحقوق الدستورية. ويذكر أن المحكمة العليا في باكستان قضت بأن "الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة والأمن الشخصي بموجب المادتين 4 و 9 [من الدستور] تشمل الحق في بيئة صحية ونظيفة"، وأن "الحق في الكرامة الإنسانية بموجب المادة 14" يتعين تفسيره بما يتفق مع المبادئ الدستورية للديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية" ومراعاة ما يدخل في نطاقها من المبادئ البيئية الدولية

¹ للاطلاع أكثر على تفاصيل الحكم انظر: <https://h1.nu/1i7Kl>

للتنمية المستدامة، ومبدأ الحيطة، وتقييم الأثر البيئي، والإنصاف بين الأجيال الخالية. وأن الفشل في تنفيذ الالتزامات المناخية هو خيانة "للالزام المعلن للحكومة بموجب اتفاقية باريس بتشجيع وتعزيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة وأن المدعى عليهم انتهكوا مبدأ الثقة العامة ومبدأ الإنصاف بين الأجيال، فضلاً عن مفهوم العدالة المناخية الذي تم تطويره في قضية ليغاري ضد دولة باكستان الاتحادية. ويسعى الادعاء إلى إصدار أوامر تعلن أن الحكومة يجب أن تدعم مشاريع الطاقة المتجددة وتنفذ اتفاقية باريس نصاً وروحاً.

وبناء على ما سبق، يتبين أن القضاء الباكستاني (Hassan, 2018,p1) قد خطى خطوات متقدمة في مجال التقاضي المناخي ويُعد بالتالي نموذجاً يُتبع ليس فقط على الصعيد الآسيوي بل على الصعيد الدولي. فمنذ التسعينيات، شهدت باكستان ارتفاعاً ملحوظاً في التقاضي القائم على حقوق المناخ، حيث اعترفت المحاكم بشكل متزايد بالحق في بيئة نظيفة كحق أساسي. وقد وسعت القضايا البارزة تفسير الحقوق الأساسية ليشمل الحماية البيئية. وقد أسس القضاء الباكستاني بأحكامه التي تعد سوابق قضائية، اتجاهات فقهية تلي المتغيرات على المستوى القانوني الحقوقي المتصل بالقضايا البيئية وتحديدًا بالتغير المناخي وآثاره التي تمس أحد أهم الحقوق الفردية وحتى الجماعية ألا وهو الحق في الحياة.

وفيما يلي بعض الاتجاهات الفقهية التي تم استنباطها من القضايا البيئية المذكورة أعلاه ومن بينها قضية ليغاري:

- ✓ التأكيد على ضرورة أخذ إجراءات حكومية بشأن التكيف مع تغير المناخ وإن التباطؤ الحكومي أو التأخير في تنفيذ السياسات المناخية من شأنه أن تتعرض حقوق المواطنين الأساسية للإنتهاك وتحديدًا الحق في الحياة.
- ✓ الأخذ بمفهوم العدالة المناخية بدلاً من العدالة البيئية، وربطها بحقوق المواطنين ومراعاة أوضاع ممن ينتمون إلى الطبقات الأكثر هشاشة أو ضعفاً والأكثر تضرراً من تغير المناخ.
- ✓ التأكيد على تطبيق مبدأي الحيطة والحذر وتقييم الأثر البيئي لدرء أي مخاطر بيئية محتملة قد تؤدي إلى أضرار بيئية غير قابلة للإصلاح.
- ✓ التأكيد على مبدأ التنمية المستدامة وحماية الحقوق الاقتصادية والبيئية للأجيال الحالية والأجيال القادمة على حد سواء.
- ✓ ضرورة إدماج الاعتبارات المناخية في قرارات الحكومة سواء على مستوى القرارات الفدرالية أو قرار السلطات المحلية.

- ✓ ربط آثار تغير المناخ بالحقوق الأساسية الدستورية للمواطنين والتوسع في تفسيرها لتشمل الحقوق البيئية .
- ✓ تأييد مشاركة المواطنين في إدارة المشاريع التنموية من خلال ابداء رأيهم ومراقبة تنفيذها والتحقق من مدى احترامها للحقوق البيئية.
- ✓ التأكيد على حماية التنوع البيولوجي والتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال ادراج الغابات الوطنية ضمن قائمة المحميات الطبيعية .
- ✓ التأكيد على أن الإجراءات المتعلقة بمواجهة تغير المناخ هي إجراءات تتصف بصفة الاستعجال وأن التباطؤ في تنفيذها يعد انتهاكا لحقوق المواطن الأساسية.

6.الخاتمة

بناء على ماسبق عرضه ، تخلص الدراسة إلى القول أن تجربة باكستان تمثل منعطفًا حاسمًا في المشهد القانوني والبيئي. فقضايا مثل ليغاري ضد الحكومة الباكستانية ، لم تؤكد دور القضاء كحامٍ للحقوق الدستورية فحسب، بل رسخت أيضًا مكانة المحاكم كجهات فاعلة أساسية في تعزيز قدرة البلاد على التكيف مع تغير المناخ من ناحية ، وأن القضاء الوطني يلعب دورا فعالا في تطبيق مبادئ القانون الدولي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتغير المناخ من خلال الزام الحكومات على تنفيذ واحترام التزامها الدولية المنبثقة عن تلك الاتفاقيات من ناحية أخرى. ورغم أن أطر السياسات مثل الخطة الوطنية لمكافحة تغير المناخ لعام 2012 قد حددت أهدافًا طموحة، إلا أن التدخل القضائي هو الذي حفز المساءلة وتنفيذ الإجراءات الحكومية. كما يعكس تصاعد التقاضي المناخي القائم على الحقوق إدراكًا متزايدًا بأن الضرر البيئي يهدد الحياة والكرامة والتنمية المستدامة. لذا، تقدم تجربة باكستان درسًا حيويًا يمكن للمحاكم أن تبدأ في التغيير و تحقيق العدالة المناخية.

وتخرج الدراسة بعدد من التوصيات لتعميم التجربة القضائية الباكستانية وتقويتها في دول أخرى:

- ✓ نشر الثقافة القانونية- البيئية على نحو واسع النطاق لتأسيس وعي وإدراك مجتمعي لبحث الهيئات الحكومية على تنفيذ سياسات ملائمة للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ لتمكين المواطنين من الدفاع عن حقوقهم البيئية.
- ✓ ضرورة تدريب المحامين والقضاة على حد سواء تدريباً مناسباً للتصدي للقضايا البيئية المزمنة والمتصاعدة .

- ✓ ادخال التعديلات اللازمة على الدساتير الوطنية لادراج الحقوق البيئية والتأكيد على العدالة المناخية ضمانا لحقوق الأجيال الحالية والقادمة .
- ✓ متابعة الدعاوى القضائية " المناخية " من قبل صانعي السياسات المناخية والقانونيين والباحثين في مجال تغير المناخ للتوصل إلى أهم القرارات القضائية لاستنباط أفضل الممارسات المتعلقة بالتكيف المناخي لتقليل من الآثار الضارة لتغير المناخ والاستفادة من خبرات الدول كافة والعمل على تأسيس فقه مناخي وتوثيقه ليسهل العودة إليه من قبل المختصين في هذا المجال.

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية

- الأمم المتحدة. (دون تاريخ). أسباب تغير المناخ وأثاره، متاح على الرابط: <https://2u.pw/7WHUUh>
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. (23 نيسان/ أبريل 2024). أثار تغير المناخ وظواهر الطقس المتطرفة تضرب آسيا بشدة: <https://2u.pw/Txe6Hg>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2023). التقرير العالمي للتقاضي بشأن المناخ: استعراض الحالة لعام 2023 <https://h1.nu/1i7yv>
- السياسة الوطنية المناخية لعام 2012 في باكستان، متاح على الرابط: <https://h1.nu/1i7yD>

2.7. المراجع باللغة الإنجليزية

- Ahmad, M., Asad, M., & Irtaza, A. (2023). Analysis of climate change policy of Pakistan; hurdles & loopholes. Pakistan Review of Social Sciences (PRSS), 4(2), 4–17: <https://2u.pw/zYOqWD>
- Barritt, E. M., & Sediti, B. (2019). The symbolic value of Leghari v Federation of Pakistan: Climate change adjudication in the Global South. King's Law Journal, 30(2), 203–210.

- Sufi, I., Soomro, I. A., & Soomro, M. M. (2025). Climate change litigation and Pakistan's perspective. *Journal of Asian Development Studies*, 14(March), 764–775.
- Supreme Court of Pakistan. (2024). Climate change – jurisprudence: <https://2u.pw/zNBkdi>
- Shabbir, S. S., Shabbir, S. S., Daavi, R. A., Khan, H., & Mehmood, M. I. (2024, July 20). Legal framework for promoting environmental justice in the context of climate change: <https://2u.pw/AhAnop>
- Wilson, E. O. (n.d.). Environmental constitutionalism: The role of constitutional courts in rendering environmental justice. *Asia Pacific Judicial Colloquium*: <https://2u.pw/Sovciy>
- Mir, W. (2020, August 25). Courts in Pakistan are facilitating climate dialogue between state and citizens. *OpenGlobalRights*: <https://h1.nu/1dn4q>
- Hassan, P. (2018). Judicial commissions and climate justice in Pakistan [Conference paper]. *Pakistan Climate Change Commission*: <https://h1.nu/1i7vK>
- Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Working Group II Contribution to the IPCC Sixth Assessment Report,. <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/>
- Leghari v. Federation of Pakistan, case No (2015) W.P. No. 25501/201: <https://h1.nu/1i7u5>
- Raja Zahoor Ahmed vs. Capital Development Authority through its Chairman, etc. (In all cases) Civil Petitions No.3347 to 3351, 4229 and 4263 of 2021: <https://h1.nu/1i7uf>
- D. G. Khan Cement Company v. Government of Punjab, C.P.1290-L of 2019: <https://h1.nu/1i7uo>
- Sheikh Asim Farooq v. Federation of Pakistan etc., case No W.P. No. 192069/2018: <https://h1.nu/1dn2S>
- Maria Khan et al. v. Federation of Pakistan et al., case No 8960 of 2019: <https://h1.nu/1dn2U>

الدول الحامية وأسرى الحرب نحو إطار قانوني أكثر فعالية

Protecting States and Prisoners of War: Towards a More Effective Legal Framework



أ.عبد الحسن ناجي المحنة^{*1}

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، العراق

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة، مع التركيز على دور الدول الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية حقوق الأسرى. يستعرض البحث انتهاكات حقوق الإنسان، مثل تلك التي تعرض لها الأسرى العراقيون خلال الحرب الأمريكية، ويكشف عن قصور نظام الدولة الحامية في تطبيقه الفعلي. كما يؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي وتطبيق تدابير وقائية، مثل إدماج القانون الدولي الانساني في التشريعات الوطنية وتدريب القوات المسلحة، لضمان حماية فعالة لحقوق الأسرى والمدنيين.

الكلمات المفتاحية: الدول الحامية؛ أسرى الحرب؛ القانون الدولي الإنساني؛ اتفاقيات جنيف؛ الحماية القانونية.

Abstract

This research addresses the challenges facing the application of international humanitarian law in armed conflicts, focusing on the role of protecting states and the International Committee of the Red Cross in safeguarding the rights of prisoners. The study reviews human rights violations, such as those experienced by Iraqi prisoners during the American war, and reveals the shortcomings of the protecting state system in its actual implementation. It also emphasizes the importance of enhancing international cooperation and implementing preventive measures, such as integrating

international humanitarian law into national legislation and training armed forces, to ensure effective protection of the rights of prisoners and civilians.

Keywords: Protecting Powers; Prisoners of War; International Humanitarian Law; Geneva Conventions; Legal Protection.

1. مقدمة

يُعد القانون الدولي الانساني من الأسس الجوهرية التي تنظم سلوك الأطراف المتحاربة أثناء النزاعات المسلحة، حيث يهدف إلى حماية الأفراد الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، مثل المدنيين وأسرى الحرب. تتناول هذه الدراسة دور الآليات المختلفة، بما في ذلك دور الدولة الحامية، في ضمان تطبيق هذا القانون وضمان حقوق الأسرى.

تستعرض هذه الدراسة أيضًا انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها بعض النزاعات، مثل معاملة الأسرى العراقيين خلال الحرب الأمريكية، مما يُظهر التحديات الكبيرة التي تواجه تطبيق القانون الدولي الانساني في الواقع العملي.

من خلال تحليل الجهود المبذولة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الأطراف، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية الالتزام بالقانون الدولي الانساني وضرورة تعزيز التعاون الدولي لضمان حماية فعالة لأسرى الحرب. إن فهم هذه الديناميكيات يُعد خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان في أوقات النزاع.

❖ أهمية البحث

تتناول أهمية هذا البحث دور القانون الدولي الانساني في حماية حقوق الأفراد خلال النزاعات المسلحة. يسلط الضوء على فعالية الآليات مثل الدولة الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويكشف عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى، مثل تلك التي حدثت خلال الحرب الأمريكية على العراق. كما يبرز ضرورة تعزيز الوعي بالقانون الدولي وتوجيه السياسات الدولية لحماية حقوق الإنسان. يسعى البحث إلى تقديم توصيات تعزز التعاون بين الدول والأمم المتحدة، مما يساهم في تحقيق العدالة وضمان تطبيق القوانين الانسانية بشكل فعال.

❖ إشكالية البحث

تتعلق إشكالية هذا البحث بتحديات تطبيق القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الأسرى والمدنيين. على الرغم من وجود اتفاقيات دولية واضحة، مثل اتفاقيات جنيف، إلا أن الانتهاكات تظل مستمرة، مما يثير التساؤلات حول فعالية الآليات الحالية.

كيف يمكن تعزيز فعالية تطبيق القانون الدولي الانساني لضمان حماية حقوق الأسرى والمدنيين في النزاعات المسلحة؟

❖ منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي كوسيلة رئيسية لفهم وتفسير موضوع القانون الدولي الانساني وتطبيقاته في النزاعات المسلحة. يهدف هذا المنهج إلى تحليل النصوص القانونية، البيانات، والشهادات المتعلقة بالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الأسرى والمدنيين، مما يساعد في الوصول إلى استنتاجات مدعومة بالأدلة.

❖ هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى محورين، حيث تضمن المحور الأول رقابة الدول الحامية على تطبيق القانون الدولي الانساني، بينما تضمن المحور الثاني تطبيق التدابير الفعالة لحماية أسرى الحرب.

2. رقابة الدول الحامية على تطبيق القانون الدولي الانساني

إن أي نظام قانوني دولي يتطلب وجود آلية رقابية فعالة لضمان تطبيقه بشكل صحيح. في سياق القانون الدولي الانساني، وضعت اتفاقيات جنيف إطاراً قانونياً للرقابة على تنفيذ هذا القانون، يتضمن دور الدولة الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر (الزمالي، 2008، ص 156)، لذا، تم تقسيم هذا المبحث إلى فرعين كما يلي:

1.2. تقييم نظام الدولة الحامية

بالرغم من استمرار وجود اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، فإن تكليف دولة حامية أصبح نادراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبر البعض أن هذا الحكم قد أصبح منسياً، وشككوا في إمكانية إعادة تفعيل هذه الآلية.

ومع أن هذه الآلية تُعد مفيدة نظراً للمهام الواسعة التي يمكن أن تقوم بها، كما تم توضيحه سابقاً، إلا أنه لم يتم الاستعانة بها إلا في حالات نادرة. وحتى في هذه الحالات، لم تنجح الدولة الحامية في أداء مهامها بالشكل المطلوب، حيث قامت بأعباء أقل بكثير مما نصت عليه موثائق القانون الدولي الانساني.

فكان تطبيق أحكام لائحة لاهاي الرابعة لسنة 1907 المتعلقة بأسرى الحرب خلال الحرب العالمية الاولى، نقطة البداية بالنسبة لدور الدولة الحامية، حيث قامت الدول المشتركة في تلك الحرب بتعيين دولة حامية لضمان تمثيل مصالحها وحمايتها في الدولة المعادية (السوادي، 1988، ص 122)، وقد عدت الدولة الحامية ان من واجبها مراقبة احترام الالتزامات الناشئة عن لائحة لاهاي الرابعة، لذلك اوفدت ممثلين عنها لزيارة معسكرات الاسرى لتلك الغاية، وهكذا قادت تجارب الحرب العالمية الاولى الى ايجاد وسيلة جديدة لمراقبة تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني، تهدف الى اقامة نظام انذار مبكر لانتهاكات محتملة واستطاعت الدول الحامية من خلال تحقيقات دورية ان تلفت انتباه السلطة المعنية في الدولة الحاجزة الى الحالات التي لا تتناسب فيها معاملة الاسرى مع المعايير المحدودة، او حيث تطورات معينة، تهدد بالوصول الى ذلك.

لقد ادت النتائج المشجعة لهذه الوسيلة الجديدة (نظام الدولة الحامية) الى النص عليها في اتفاقية جنيف لعام 1929 المتعلقة بأسرى الحرب وفي المادة (86) التي تنص لا يعاقب اسير الحرب الا مرة واحدة عن الذنب نفسه او التهمة نفسها والتي وضعت دوراً للدولة الحامية في تلك الاتفاقية كضمانة للتطبيق النظامي الى الاتفاقية⁽¹⁾.

فهذه الدول تقدم في الواقع عاملين اساسيين، يتعلقان بطبيعتها وهما الحياد والرسمية، الا انه وبالرغم مما ذكر فان المادة (86) لم يكن من الممكن لها ان تذهب الى حد بعيد جداً في جدواها اذ لا يمكن تصور وجود من يستطيع ان يملئ على دولة حامية واجبات كان الاضطلاع بها لا يتحقق الا تلبية لرغبات الدولة التي تملك الحق في تعيين دولة حامية، فكان لا بد من وضع اساس قانوني لأنشطة الدولة الحامية وكان على الدولة الحاجزة ان تتحمل التزاماً بدعم وتسيير أنشطة الدولة الحامية، ولكن حسب ما كان من المنطقي تماماً فقد شكل تعيين الدولة الحامية موضوعاً لا بد أن يكون محل موافقة الدولة (الحاجزة)

لقد أثير موضوع دور الدولة الحامية بشكل اكثر الحاحاً خلال الحرب العالمية الثانية، نتيجة للعدد الكبير من الاسرى المقبوض عليهم خلال تلك الحرب⁽²⁾، فأنعكس ذلك على تطبيق المادة (86) على نطاق

⁽¹⁾ إذ تشير المادة (86) إلى أنه (تقر الاطراف السامية المتعاقدة بان التطبيق المنتظم لهذه الاتفاقية انما يكمن في امكانية قيام التعاون بين الدولة الحامية المكلفة بحماية مصالح الاطراف المتحاربة...).

⁽²⁾ ففي عام 1940 تم أسر مليون وأربعمائة الف جندي فرنسي من قبل ألمانيا، وأربعة ملايين جندي ألماني وقع أسره في الغرب، وثلاثة ملايين وثمانمائة ألف أسير ألماني لدى روسيا، ومما زاد الأمر تعقيداً فضلاً عن الأعداد الهائلة من الأسرى هو عدم تطبيق اتفاقية عام 1929 على بعض أنواع الأسرى، وذلك بسبب عدم انضمام الدولة الحاجزة لهم للاتفاقية المذكورة كما هو الحال في

واسع خلال الحرب العالمية المذكورة، إلا أن المادة اعلاها كشفت على اوجه قصور عديدة يمكن إجمالها بالآت (ساندو، 200، ص ص 521، 522):

رغم انتشار النزاعات وتوسعها، كان من الضروري على الدول القليلة التي حافظت على حيادها أن توافق على أن تصبح دولاً حامية لأكثر من دولة. وقد وصل الأمر ببعضها إلى تمثيل أطراف متعاقدة، مما منحها ميلاً إلى التدخل في الشؤون الإنسانية، حيث يمكن أن تُستخدم المبادلات بالمثل كوسيلة للمساومة.

✓ يواجه العديد من أسرى الحرب مشكلة عدم وجود دولة حامية، وذلك بسبب عدم اعتراف الدولة الحاجزة بدولة المنشأ.

✓ يعاني المدنيون الذين وقعوا في قبضة الخصم معاناة شديدة نتيجة افتقارهم إلى دولة محايدة، دون أن تفكر أي جهة في توفير أي نوع من الحماية لهم.

✓ أدى الطابع المجحف لبعض الانتهاكات إلى غياب أي شكل من أشكال الرقابة، مما يستدعي تغيير التصور حول كيفية ممارسة هذه الرقابة. لم يعد الأمر مقتصرًا على الاعتراف بحق الطرف المحارب في الإشراف على تطبيق ما تنص عليه الاتفاقية، بل أصبح يتطلب تيسير هذه المهمة. فقد حلت المصلحة العامة والهيمنة البشرية محل المصلحة الخاصة لكل طرف من الأطراف المتحاربة، وبالتالي، تتطلب هذه الرقابة واجبًا وليس مجرد حق.

هذا التغيير في التصور يعكس ضرورة تعزيز الرقابة الإنسانية وتأكيد أهمية حماية حقوق الأفراد في سياق النزاعات المسلحة، وإن عدم نجاح تطبيق نظام الدولة الحامية في النزاعات المسلحة يعود إلى عدة أسباب، من أبرزها:

✓ مبدأ سيادة الدولة: ترفض الدول المتنازعة الخضوع لإشراف أي دولة أخرى فيما يتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني.

✓ عدم انضمام الأطراف المتنازعة: في بعض النزاعات، لا ينضم الخصوم إلى الاتفاقيات التي تنظم عمل هذه الآلية، مما يعوق فعاليتها.

✓ الخوف من الاعتراف: هناك قلق من أن يُعتبر تعيين دولة حامية اعترافاً بالطرف الآخر، خاصة عندما لا يكون هذا الطرف معترفاً به. مثال على ذلك هو ما حدث خلال حرب السويس عام 1956؛ حيث تم تطبيق فكرة الدولة الحامية في العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة ومن ثم بين مصر وفرنسا، لكن لم تطبق في العلاقة بين مصر وإسرائيل بسبب عدم اعتراف مصر بإسرائيل كدولة في ذلك الوقت.

✓ إنكار النزاع: لا يرغب أحد الأطراف المتنازعة أو كلاهما في الاعتراف بوجود نزاع دولي، أو بأن هناك خلافات تأخذ شكل النزاع. تميل العديد من الدول إلى إنكار وقوع الحرب وتشويه الحقائق، وذلك هرباً من إدانات الأمم المتحدة لاستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها لحل النزاعات بين الدول⁽¹⁾.

✓ معظم النزاعات المسلحة المعاصرة هي نزاعات غير دولية، وبالتالي يحرص أحد طرفي النزاع على الأقل على عدم تدويل هذا النزاع وعدم اللجوء إلى الرقابة الدولية عن طريق تعيين حامية، سيما وأن هذا النظام ليس منصوباً على إمكانية اللجوء إليه في النزاعات المسلحة غير الدولية.

✓ اضطلاع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأغلب وظائف الدولة الحامية.

✓ صعوبة العثور على دول محايدة تحظى بقبول كلا الطرفين، وتكون قادرة وراغبة في العمل بهذه الصفة.

✓ معدل سرعة الأحداث في بعض الحروب.

✓ عدم استعداد الدول للقيام بمهام الدول الحامية، بسبب كثرة الأعباء الناجمة عن هذه المهمة، وقلة الإمكانيات المتوفرة لديها لمواجهة متطلبات الحماية خصوصاً في النزاعات الشديدة والمدمرة.

إن هذا النظام لم يطبق مطلقاً بعد إقرار هذا البروتوكول. كما سعى البروتوكول الإضافي الأول إلى الوقوف أمام بعض الأسباب المذكورة آنفاً والتي تقف حائلاً أمام تعيين الدولة الحامية، فقضي أولاً وفي

⁽¹⁾ الفقرة (4) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أن (..) أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

المادة وفق (5/5) على ان ((تعيين وقبول الدولة الحامية لا يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع، مستبعداً بذلك الخشية من ان يفسر تعيين الدولة الحامية على انه اعتراف بها او اعتراف بالخصم الآخر.

يظهر مما سبق أن نظام الدولة الحامية يعاني من قصور كبير في تطبيقه، يعود إلى عدة عوامل منها مبدأ سيادة الدولة وعدم الاعتراف المتبادل بين الأطراف المتنازعة. على الرغم من المحاولات التي قام بها البروتوكول الإضافي الأول لتفعيل هذه الآلية، فإن عدم تطبيقها الفعلي يشير إلى الحاجة الملحة لإعادة تقييم الأطر القانونية والنظم القائمة، بما يضمن تحقيق حماية فعالة لحقوق الأسرى والمدنيين في النزاعات المسلحة.

2.2. معاملة الأسرى العراقيين خلال الحرب الأمريكية

لا جدوى من مناقشة المزاعم الأمريكية التي استُخدمت لتبرير غزو العراق أو لإضفاء الشرعية عليه، حتى وإن كانت تلك المزاعم تتعلق بتحرير الشعب العراقي من نظام قمعي كحكم صدام حسين. فقد أخفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إقناع المجتمع الدولي بصحة هذه الادعاءات، خاصة أن قرار شن الحرب على العراق كان غير شرعي، لأنه لم يُصدر بالإجماع من مجلس الأمن.

ومن المهم التأكيد على أن القانون الدولي لا يأخذ بعين الاعتبار أسباب الحرب، حيث يبقى هذا القانون ساريًا في جميع الأوقات، بغض النظر عن شرعية النزاع. فهو يميز بين "حق الحرب" (أي ما إذا كانت الحرب عادلة أو غير عادلة) و"قانون الحرب" (أي القانون الدولي الانساني المطبق أثناء النزاعات المسلحة). كما يتضح أنه لم يتم الاتفاق في العراق على تعيين دولة حامية خلال الحروب التي خاضها، سواء في الحرب العراقية-الإيرانية أو حرب الخليج الأولى أو حرب الخليج الثانية. ولابد من الإضاءة على انتهاكات التي ارتكبت بحق الأسرى وسوء المعاملة وفق الآتي:

بالرغم ما جاءت به اتفاقية جنيف الرابعة من نصوص صريحة وواضحة بشأن معاملة المعتقلين المدنيين في سجون الاحتلال (المواد 68-78 من اتفاقية جنيف الرابعة)، إلا أن هذه الأحكام ظلت حبراً على ورق ولم ي. لها أي تطبيق على الواقع العملي، فالاعتقالات العشوائية وغير القانونية للمدنيين والتعذيب والأعمال المهنية والإحاطة بالكرامة. هي أمثلة بسيطة – و ما أخفي أعظم مما هو ظاهر – تضرب على أسلوب قوات الاحتلال في معاملة المعتقلين المدنيين والعسكريين، وفي السجون العراقية نفسها، وأغلب

حالات الاعتقال تجري دون أي مسوغ قانوني، ومن دون محاكمة عادلة (الحسيني، 2016، ص ص. 293-294).

هناك آلاف الأسرى والمعتقلين العراقيين والعسكريين والمدنيين في سجون قوات الاحتلال الأمريكي، ولكننا سنسلط الضوء على تلك الجرائم المروعة وأساليب التعذيب البشعة التي وقعت في (سجن أبو غريب المشهور) والتي لا تُعد فقط مخالفة لقواعد معاملة الأسرى الواردة في اتفاقية جنيف، بل تعتبر انتهاكاً جسيماً وفاضحاً لأبسط مبادئ حقوق الإنسان التي طالما تشدقت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلت منها ذريعة لاتهم الدول الأخرى. وسوف نحتج ونستدل لذلك بأقوالهم وأفعالهم:

وفي تصريح للكولونيل جيرى فيلاباوم⁽¹⁾ خلال إدلاله بشهادته في إطار محاكمة عسكري أميركي متهم بتهديد معتقلين بواسطة الكلاب وتعذيب بتشجيع من جنرال في سجن أبو غريب: إن الجنرال ميللر كان يقول إن الكلاب "تستخدم في غوانتانامو وهذه طريقة فعالة جداً لأن المعتقلين العرب والمسلمين يخشون من نجاستها أو بطشها".

وكان الجنرال ميللر مسؤولاً سابقاً عن معتقل غوانتانامو الأميركي في كوبا ثم انتقل إلى سجن أبو غريب في وقت لاحق لتقديم النصح حول تنظيم هذا السجن، واستخدام تقنيات استجواب مستخدمة في معتقل غوانتانامو للحصول على اعترافات الأسرى بعد تعذيبهم، واسمه يطرح بانتظام في إطار فضيحة سجن أبو غريب، وكان الجنرال ميللر قد أقر خلال إدلاله بشهادته أمام المحكمة العسكرية في فورت مايد قرب واشنطن أن مهمته تعذيب المعتقلين وليس استجوابهم.

وتحاكم هذه المحكمة العسكرية السرجنت سانتوس كاردونا المتهم بالمشاركة مع مدرب كلاب غير مكتملة تقوم بمهاجمة الأسرى، والهدف من هذه "الوسيلة" السادية جعل المعتقل يخاف إلى درجة تدفعه إلى أن يتغوط أو يتبول.

وفي حال الإدانة يواجه السرجنت كاردونا حكماً بالسجن قد يصل إلى 16 سنة ونصف السنة. وحُكم على جندي آخر ضالع في هذه الممارسات هو السرجنت مايكل سميث (24 عاماً) بالسجن ستة أشهر لإدانته من قبل محكمة عسكرية في آذار/مارس عام 2004م (صحيفة الدستور العراقية، 01 نوفمبر 2004).

⁽¹⁾اللفتنانت-كولونيل جيرى فيلاباوم، القائد السابق للشرطة العسكرية الأمريكية في معتقل أبو غريب، حتى عام 2004م.

وفي إطار فضيحة أبو غريب تمت إدانة عشرة جنود، لكن لم توجه أي تهم إلى كبار المسؤولين العسكريين ويبقى اللفتاننت كولونيل ستيفن جوردان أعلى ضابط في الجيش الأمريكي توجه إليه التهمة في إطار هذه الممارسات القاسية ومعاملة المعتقلين.

وجوردان متهم بإجبار المعتقلين على التعري وتهديدهم بكلاب، وقد وجهت إليه أيضاً تهمة الإخلال بواجباته وبالكذب على المحققين وبسلوك غير لائق بضابط، وفي حالة إدانته بهذه التهم يواجه جوردان عقوبة بالسجن قد تصل إلى 12 عاماً، ونُشرت عام 2004 في كل أنحاء العالم صوراً تظهر جنوداً أميركيين يسيئون معاملة سجناء عراقيين في (معتقل أبو غريب).

بعدما أعلن وزير الدفاع الأمريكي في جلسة الاستجواب الاستعراضية التي عقدت له في واشنطن، بأن عنده أكثر من ألف صورة غير الصور التي انتشرت في وسائل الإعلام، ولو أننا عملنا عملية حسابية بسيطة، فسنخرج بمعدل 2,7% صورة في اليوم لمدة عام من التصوير، ولو حذفنا يومي العطلة من كل أسبوع لأصبح معدل التصوير 4 صور في اليوم.

ولو أخذنا بعين الاعتبار أن الصورة تستهلك وقتاً لإرغام المساجين على الوقوف في وضع معين لعلمنا أن هذه الصور أخذت على الأقل نصف ساعة في اليوم لتصويرها، أي أن هذه الصور أخذت على الأقل 130 ساعة للتصوير (محمود، 22 ديسمبر 2024).

هل من المعقول أن يكون هذا الوقت وهذا الجهد الكبير: حالات فردية من أفراد استطاعوا استغلال المسؤولين في السجن والانفراد بأسرى الحرب والمجاهدين ليصوروا هذه الصور، وبهذه الدقة، ثم يجعلوها على أقراص مدمجة، أو يخزنوها في أجهزتهم؟

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أقدمت على غزو العراق واحتلاله بحجة الدفاع عن النفس معتمدة مصطلح (الحرب الاستباقية) وبزعم أن العراق يمثل خطراً عليها.

ويعلق الدكتور صلاح الدين عامر على ذلك بقوله إذا كان القانون الدولي يشترط لقيام حق الدفاع الشرعي أن يكون خطر هجوم وشيك وحال، لكن الإدارة الأمريكية ذهبت إلى أن من حقها أن تطوع مفهوم الخطر الحال كما يحملوا لها،... أن هذا الموقف يفتقر إلى الشروط الأساسية التي يستند إليها حق الدفاع الشرعي وبصفة خاصة شرطي الضرورة والتناسب" (عامر، 2007، ص ص. 150-153).

وبموجب القانون الدولي الانساني، يعد الجرحى أو الأسرى من المقاتلين، أو أولئك الذين يلقون أسلحتهم، عاجزين عن القتال، ويجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في جميع الأوقات.

على الرغم من أن الأسرى من المقاتلين في نزاع مسلح غير دولي لا يحق لهم الحصول على وضع أسرى الحرب، إلا أنهم يمنحون حماية كبيرة بموجب المادة رقم 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، بالإضافة إلى المدنيين والأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية، والعاجزين الآخرين عن القتال.

وتحظر المادة رقم 3 المشتركة صراحة القتل، التشويه، المعاملة القاسية، والتعذيب، أخذ الرهائن، الاعتداء على الكرامة الشخصية (وعلى الأخص المعاملة المهينة والإحاطة بالكرامة) والمحاكمات الجائرة. في حين أن غياب وضع أسرى الحرب في أي نزاع مسلح غير دولي يعني أن مقاتلي الخصم قد يكونون مسؤولين جنائياً بموجب القانون المحلي في العراق، حتى بالنسبة للأفعال المشروعة بموجب القانون الانساني الدولي (كرايينمان، أكتوبر 2014، ص.20)، ويجب عقد أي محاكمة في محكمة نظامية التشكيل، تكفل ضمانات المحاكمة العادلة.

وقد ارتكبت وحدات قوات الجيش الأمريكي انتهاكات خطيرة لحقوق المحتجزين، بما في ذلك احتجاز غير إنساني، ممن يشتبه في أنهم أعضاء في جماعات متطرفة. وكشف تحقيق لشبكة أيه بي سي نيوز في مارس 2015 عن صور (سافاج، ماي 2016)، ومقاطع فيديو منشورة على وسائل الإعلام الاجتماعية تظهر فيها القوات الخاصة الأميركية تقوم بمثل هذه الأعمال الغير الانسانية، وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوى أن رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة كان قد حذر القادة الأمريكيين مراراً وتكراراً من مثل هذا السلوك. تم فرض عقوبات عسكرية أميركية لوححدات معينة في وقت لاحق (د.م، أكتوبر 2014).

على الرغم من أن المادة رقم 3 المشتركة تفتقر إلى القواعد التفصيلية التي تنظم الاحتجاز في نزاع مسلح غير دولي، تستكمل ضماناتها من معاملة إنسانية وفقاً لقواعد أكثر تفصيلاً في القانون العراقي المحلي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي يكون العراق طرفاً فيها، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وبالنظر إلى الممارسات المذكورة أعلاه (ديردن، 05 جويلية 2016)، هناك قلق متزايد حول قدرة العراق على إجراء معاملة إنسانية للمحتجزين، وخاصة إذا كان عدد السجناء يتجاوز القدرة المحلية.

ويمكن أن يضم أعضاء داعش المستسلمين أو الأسرى مقاتلين أجنب. وتشير الأرقام التقريبية إلى أن عدد المقاتلين الأجانب في داعش في العراق وسوريا ارتفع من 12,000 في يونيو 2014 إلى 30,000 بحلول ديسمبر 2015. وقد يواجه المقاتلين الأجانب العائدين أيضاً محاكمة في دولهم عن الانتهاكات المرتكبة في العراق أو سوريا.

في الواقع، قرار مجلس الأمن رقم 2170 (2014) يلزم الدول صراحة بتقديم "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" للعدالة. ما يقرب من 30,20% من المواطنين الأوروبيين والأمريكيين الذين يشكلون مجموعة المقاتلين الأجانب في داعش قد عادوا، ولكن اعتقال أو احتجاز آخرين من قبل القوات العراقية في هجوم الموصل قد يشكل ضغطاً على حكوماتهم الوطنية للتدخل نيابة عنهم، بما في ذلك ممارسة الحماية الدبلوماسية (منظمة العفو الدولية، فيفري 2016).

يظهر مما سبق أن معاملة الأسرى العراقيين خلال الحرب الأمريكية تعكس انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الانساني، خاصة فيما يتعلق بحقوق المعتقلين. رغم وجود نصوص واضحة في اتفاقيات جنيف، إلا أن تلك الانتهاكات، مثل التعذيب والمعاملة القاسية، تشير إلى فشل الولايات المتحدة في الالتزام بالمعايير الدولية. يجب أن يُعاقب المسؤولون عن هذه الجرائم، وتُعقد محاكمات عادلة لضمان احترام حقوق الإنسان، بغض النظر عن الظروف السياسية.

3. تطبيق التدابير الفعالة لحماية أسرى الحرب

أدت أهوال الحرب العالمية الثانية إلى تعزيز أهمية السلم والأمن الدوليين، مما أسفر عن إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945، التي تركّزت مهامها على حفظ السلم وتعزيز حقوق الإنسان. رغم ذلك، قررت الأمم المتحدة إبعاد قانون الحرب عن أعمالها لتجنب التشكيك في قدرتها على الحفاظ على الأمن، مما أدى إلى غياب تناول حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948. ومع ذلك، تسعى الأمم المتحدة من خلال أجهزتها إلى حماية المدنيين وأسرى الحرب، وتذكير أطراف النزاع بضرورة الالتزام بالاتفاقيات الانسانية، وبناءً على ما تقدم، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وفق الآتي:

1.3. دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية أسرى الحرب

تُعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة البرلمان للمنظمة، حيث تمثل جميع الدول الأعضاء، ولكل دولة صوت واحد دون تمييز بين الدول الكبرى والصغرى. تجتمع الجمعية العامة بشكل دوري مرة كل عام، ويمكن أيضًا دعوتها للانعقاد في دورة طارئة خلال 24 ساعة بناءً على طلب مجلس الأمن، شريطة أن يوافق على ذلك تسعة من أعضائه. تتولى الجمعية مناقشة القضايا والشؤون المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، كما تركز على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتبذل جهودًا للحفاظ على السلام، وتصدر توصيات ذات صلة بذلك.

تبذل الجمعية العامة للأمم المتحدة جهودًا طيبة في سبيل حماية أسرى الحرب والأهداف المدنية وكفالة احترامها، وذلك عن طريق مساهمتها الفاعلة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول لحقوق الإنسان المعقود في طهران عام 1968، والذي ناقش فيه مسألة احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، حيث تركز مساهمتها في هذا الخصوص بالقرارات والتوصيات التي تصدرها، فضلًا عن التقارير المقدمة إليها حول احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة.

عقد هذا المؤتمر في طهران في الفترة الواقعة من 22 إبريل و13 أيار عام 1968، ويعد هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة واستجابت له الجمعية العامة، والذي يبحث مسألة احترام حقوق الإنسان أثناء مدة النزاعات المسلحة.

إذ لاحظ المؤتمر أن النزاعات المسلحة ما زالت تحل بالبشرية، إن الانتشار الواسع النطاق للعنف والقسوة في هذا العصر، بما في ذلك المذابح والإعدام بلا محاكمة، والتعذيب ومعاملة السجناء معاملة غير إنسانية، وقتل المدنيين في النزاعات المسلحة، فضلًا عن استخدام وسائل الحرب الكيميائية والبيولوجية بما فيها قنابل النابالم، كلها قد قوضت حقوق الإنسان وولدت القسوة.

ونتيجة لذلك أعلن المؤتمر إن المبادئ الانسانية يجب أن تسود في أوقات النزاعات المسلحة، ولذا طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمانا لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؛ أن تدعو الأمين العام لدراسة الخطوات التي تكفل تطبيقا أفضل في تنفيذ الاتفاقيات الانسانية والقواعد الانسانية الدولية، وحثها في أن تضمن إلى حين اعتماد قواعد جديدة حماية المدنيين، ولا سيما المحاربين في جميع

النزاعات المسلحة، وفقا لمبادئ قانون الأمم المستمدة من الأعراف الراسخة فيما بين الشعوب المتحضرة، ومن قوانين الانسانية، وما يمليه الضمير العام.

كما طلب المؤتمر أيضا إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقيات لاهاي لعامي 1907-1899، وفي بروتوكول جنيف 1925، وفي اتفاقيات جنيف لعام 1949، أن تفعل ذلك (علوان، 2004، ص.138).

وترتيباً على ذلك، استجابت الجمعية العامة لدعوة المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان فأصدرت خلال دورتها الثالثة والعشرين القرار المرقم 2444 (د- 23) بتاريخ 19/12/1968، والتي دعت فيه الأمين العام بعد استشارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وغيرها من الهيئات الدولية المعنية أن يقوم بدراسة (عامر، 1979، ص.104):

✓ الخطوات الواجب اتخاذها لضمان أفضل تطبيق للاتفاقيات الانسانية القائمة على النزاعات المسلحة كافة.

✓ الحاجة إلى قواعد جديدة في إطار القانون الدولي الانساني سواء في شكل اتفاقيات تكميلية، أو أي شكل آخر ملائم، وذلك لضمان أفضل حماية للمدنيين في النزاعات المسلحة كافة.

وفيما بسنة 1969 وفيية العامة في حماية الأسرى فقد قامت باتخاذ عدة تدابير تكفل احترام أسير الحرب ومعاملته معاملة إنسانية ، ففي هذا الخصوص وإبان النزاع العربي الإسرائيلي سنة 1967 حثت الأطراف على ضرورة الاحترام والالتزام بالقواعد التي تنص عليها اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية أسرى الحرب . وبعدها سنة 1969 وفي الدورة (25) للجمعية العامة وعند مناقشة حقوق الإنسان في المنازعات المسلحة تم الاعتماد على (5) قرارات أهمها القرار رقم (2) بحيث تم من خلاله التأكيد على ضرورة معاملة المشاركين في حركات المقاومة أي المقاومين

وكافة المناضلين من أجل الحرية، معاملة أسرى الحرب في حالة اعتقالهم .وفي 1970 ومن خلال توصية للجمعية العامة تم النص على معاملة المقاتلين والأشخاص المشاركين في حركة المقاومة في حال وقوعهم في قبضة العدو معاملة الأسرى.

ونص على معاملة الأشخاص المحميين بموجب اتفاقية جنيف الثالثة معاملة إنسانية ، وان تتم

زيارة أماكن الاحتجاز للتأكد من مدى احترام المعايير الدولية من قبل دولة حامية أو منظمة إنسانية ونص ذات القرار على إعادة المحتجزين لمدة طويلة إلى أوطانهم وكذلك لأسرى المرضى الذين لم يتم شفاؤهم.

واستناداً إلى كل هذا يمكن القول أن الجمعية العامة عن طريق توصياتها وقراراتها تسعى دائماً إلى اتخاذ آليات فعالة من أجل حماية أسرى الحرب وتذكير الأطراف الدولية بأهمية القانون الدولي الانساني وضرورة احترامه (ميثاق العام للأمم المتحدة، 1945).

ومن التقارير التي دعت إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية في الدورة الرابعة والعشرين لعام 1969، قدم أول تقرير من سلسلة التقارير التي بعدها الأمين العام للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمن التقرير دراسة استقصائية تاريخية للاتفاقيات الانسانية فيما يتعلق بالنزاع المسلح، ودراسة العلاقة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، وصكوك معينة لحقوق الإنسان، وأوجه النقص والقصور التي تعتريها والخطوات المقترحة لضمان أفضل تطبيق للمبادئ الانسانية في النزاعات المسلحة كافة، كما أولى التقرير عناية خاصة لحماية المدنيين والمقاتلين في نضال الشعوب من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية، وفي سبيل نيل حقها في تقرير المصير وتنفيذ الاتفاقيات، والقواعد السارية للقانون الدولي الانساني، كما أكد التقرير على وجوب التمسك بتنفيذ القرار (أو التوصية) رقم 2444 (د - 23) الصادر عن الجمعية العامة (عامر، 1979، ص.105).

تظهر جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية أسرى الحرب أهمية التزام المجتمع الدولي بالقانون الدولي الانساني. إن القرارات والتوصيات التي أصدرتها الجمعية تعكس وعياً متزايداً بضرورة احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، حيث تتطلب الظروف المتغيرة في النزاعات المسلحة استجابة فعالة وسريعة من الدول الأعضاء. لذا، يتعين تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء لضمان حماية أسرى الحرب والمدنيين بشكل فعال وملمس.

2.3. التدابير المتخذة من قبل الدول الأطراف لحماية أسرى الحرب

تُظهر جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في حماية أسرى الحرب أهمية التزام المجتمع الدولي بالقانون الدولي الانساني. تعكس القرارات والتوصيات التي أصدرتها الجمعية وعياً متزايداً بضرورة

احترام حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، حيث تتطلب الظروف المتغيرة في النزاعات استجابة فعالة وسريعة من الدول الأعضاء. لذا، يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء لضمان حماية أسرى الحرب والمدنيين بشكل فعال وملموس.

ويجب على أطراف النزاع المسلح، وخاصة الدول، ومن خلالهم أفراد القوات المسلحة التابعة لها، سواء أكان النزاع دولياً أم نزاعاً غير دولي، أن يضعوا وثائق القانون الدولي الانساني موضع التنفيذ، مع تعهدها رسمياً باحترام وفرض احترام تلك القواعد والأحكام والسهر على تطبيقها، وذلك من خلال العمل على نشرها على أوسع نطاق ممكن حتى يتسنى للجميع الاطلاع عليها. فهناك تدابير وقائية ورقابية تتخذها الدول وقت السلم، أو أثناء النزاع المسلح، لمنع حصول انتهاكات للقانون الدولي الانساني، إضافة إلى آليات ردعية تتخذ عند فشل هذه التدابير الأولية. وعند حدوث انتهاكات لقواعد القانون الدولي الانساني يجب على الدول ضمان العقاب على جرائم الحرب، وذلك عبر القضاء الوطني بمقتضيات الاختصاص العالمي. وما يهمننا هو تبيان جملة التدابير الوطنية المتعلقة بتنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني.

1.2.3. الآليات الوقائية لاحترام القانون الدولي الانساني:

تقع مسؤولية تنفيذ واحترام القانون الدولي الانساني على عاتق الدول في المقام الأول، فقد دل قبول الدول لاتفاقيات جنيف على أنه من الممكن اعتماد قواعدها، في زمن السلم كما في زمن الحرب من أجل التخفيف من ويلات الحروب وحماية الأشخاص الذين يتأثرون بها. ولأجل تفعيل قواعد القانون الدولي الانساني تقوم الدولة أولاً باتخاذ تدابير وقائية بهدف الحد من انتهاكات قواعد هذا القانون، وبالتالي كفالة احترامه، إذ أن الوقاية أفضل وسيلة لكفالة احترام القانون الدولي الانساني. وتأكيداً لهذا الالتزام نصت المادة 80 من البروتوكول الأول على أن: (تتخذ الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع دون إبطاء كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزامها بمقتضى الاتفاقيات وهذا البروتوكول. وتصدر الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع الأوامر والتعليمات الكفيلة بتأمين احترام الاتفاقيات وهذا البروتوكول).

وتشمل التدابير الوقائية كل الأعمال التي تقوم بها الدولة من انضمام وموامة، ونشر للقانون الدولي الانساني، وهي تدابير تتخذ في زمن السلم وقبل بدء النزاع. فيتعين إلمام الأشخاص المدنيين

والعسكريين بقواعد القانون الدولي الانساني، وذلك عن طريق وسائل يتم اتباعها لتحقيق هذه الغاية، من نشر وترجمة وتدريب. ويتعين أن تتحول هذه الخطوات إلى مسألة قانونية وليس إلى مسألة أخلاقية، وقد تطرقنا بالتفصيل إلى مسألة نشر وترجمة وتدريب. ويتعين أن تتحول هذه الخطوات إلى مسألة قانونية وليس إلى مسألة أخلاقية، وقد تطرقنا بالتفصيل إلى مسألة نشر وترجمة قواعد القانون الدولي الانساني. كما يجب توفير ما يلزم لتطبيق القانون الدولي الانساني، من حيث الأطقم الإدارية والفنية والمباني الهيكلية، وأن تتوافر الأجهزة المسؤولة عن تطبيق القانون للخدمة في حالة مخالفة أحكام القانون الدولي الانساني.

1.1.2.3. إدماج القانون الدولي الانساني في القوانين الوطنية:

لا تحظى معاهدات القانون الدولي الانساني بالقبول العالمي إلا بعد أن تعتمد عليها جميع الدول رسمياً، إما عن طريق التصديق عليها، وإما بالانضمام إليها. وتكون الدول بعد ذلك ملزمة بوضع قوانين وطنية واتخاذ تدابير عملية حتى تكون القواعد نافذة المفعول بشكل كامل، من بينها اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية وإدارية.

ويتعين على الدول وضع استراتيجية متكاملة من أجل نشر وتعزيز مبادئ ومفاهيم القانون الدولي الانساني وعلى أوسع نطاق ممكن، الأمر الذي يستدعي إنشاء وحدات متخصصة بالإعلام والنشر ضمن معايير وضوابط تقوم على مؤشرات أداء واضحة، حتى يمكن من خلال المؤشرات تطوير الأداء المؤسسي لعمل المؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي الانساني.

ولكون التدريس مرحلة مهمة من مراحل نشر القانون الدولي الانساني. ويكون من المستحسن إدماج مبادئ ومفاهيم القانون الدولي الانساني ضمن مناهج المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ثم في المراحل الجامعية كمنهاج مستقل، على أن يتم إعداد الخطط الدراسية بالتعاون ما بين المدارس والجامعات من جهة والمؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي الانساني من جهة أخرى، بحيث تحدد الخطة الفئات المستهدفة من التدريس والمواضيع التي يتوجب أن تشملها الخطط الدراسية.

ويتوجب كذلك إنشاء قاعدة بيانات وطنية على صعيد كل دولة على حدة تتضمن المؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي الانساني، والخبراء والاستشاريين، وإنشاء مركز وطني لتوثيق القواعد ومبادئ القانون الدولي الانساني، يشارك فيه القطاعان الرسمي والأهلي. كما يجب أن يعقد سنوياً على

الأقل مؤتمر سنوي يتم من خلاله استعراض المشكلات التي تعاني منها المؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي الانساني ووضع تصورات لكيفية تجاوز تلك المشكلات والمعوقات في حال وجودها (الطراونة، 26 ديسمبر 2024).

2.1.2.3. الالتزام باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لقمع جرائم الحرب

تشكل اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية، المعاهدات الأساسية في القانون الدولي الانساني. وقد حققت هذه الاتفاقيات قبولاً عالمياً وأصبحت جميع الحكومات ملزمة بالوحدات التي تنص عليها هذه الأخيرة. ونتيجة لذلك، يجب أن تعتمد الدول إجراءات تشريعية لحظر وقمع ما يسمى "بالمخالفات الجسيمة" بغض النظر عن جنسية مرتكب الانتهاك والمكان الذي ارتكبت فيه هذه الأفعال. كما ينبغي للدول أن تعاقب الانتهاكات الخطيرة الأخرى لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.

ولهذا يجب على الدول أن تضع في تشريعاتها الداخلية قواعد قانونية تتكفل فيها بنشر وتطبيق القانون الدولي الانساني. ويتعين عليها أيضاً اعتماد قوانين لمعاقبة الانتهاكات الأكثر جسامة لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، والتي تسمى بجرائم حرب. ويجب كذلك، وفقاً لاتفاقيات جنيف، اعتماد قانون يكفل حماية شارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر (قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الانساني، د.س.ن)، لأنه يتعين حماية الشارات والعلامات والروز المميزة للصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستال (البلورة) الحمراء، إلى جانب علامات ورموز وإشارات حماية أخرى.

3.1.2.3. تدريب المقاتلين على احترام قواعد القانون الدولي الانساني وعقابهم في حال عدم

احترامه

يخضع المقاتلون لظواهر في السلوك الجماعي تؤدي إلى غياب التمييز الشخصي وفقدان الاستقلالية والميل القوي للامتثال. ويصبح هذا الواقع مؤاتياً لعملية ذوبان المسؤولية الفردية للمقاتل داخل المسؤولية الجماعية لوحدة المقاتلة. ويخضع المقاتلون كذلك لعملية تحويل مسؤوليتهم الفردية نحو مسؤولية رؤسائهم. ويمكن أن تكون انتهاكات القانون الدولي الانساني ناجمة عن الأوامر الصادرة عن هذه السلطة (مونيوز، وجان وفريزر، 2010، ص.06).

ولكي تحول دون ارتكاب المقاتلين جرائم حرب يتعين أولاً أن نحدد الدوافع التي تحرك سلوكهم. ويتحدد سلوك المقاتلين بالأساس بواسطة ثلاثة عناصر:

✓ اندماجهم في جماعة، الأمر الذي يقودهم إلى تبني سلوك يتماثل مع ما تنتظره منهم هذه الجماعة.

✓ إدراجهم داخل هيكل تراتبي يقودهم إلى طاعة السلطة، سواء أكانوا يرونها شرعية، أم لأنها تمارس عليهم بطريقة قسرية، أم لمزيج من هذين العاملين.

✓ عملية التحلل من الالتزام الأخلاقي التي تشجع عليها حالة الحرب، والتي تبيح اللجوء إلى العنف ضد من يتم تعريفه بالعدو.

ويجب أن يوازن القانون الانساني الدولي دائماً بين نقيضين، فهناك من جهة رغبة قانونية بأن تكون التعابير مضبوطة قانونياً، وأن تكون دقيقة تقنياً حول مفاهيم وخصوصيات قانونية، وهناك من جهة أخرى رغبة في تقنين قانون يضمن ولاء الجنود العاديين وضباطهم لأنهم يفهمونه ويفهمون منطقهم الانساني الضمني (أندرسون، 26 أكتوبر 2024).

إن تدريب المقاتلين والأوامر الصارمة والعقوبات الفعالة هي السبل الأكثر فعالية من أجل الحصول على احترام أفضل للقانون الدولي الانساني. ومن أجل أن يحترم المقاتلون القانون الدولي الانساني، يجب ترجمة القواعد إلى آليات ملموسة والسهل على جميع الوسائل العملية التي تجعل هذا الاحترام فعالاً. فيتعين اتباع منهج متكامل يقضي بأن لا يكون القانون الدولي الانساني جزءاً فقط من المبادئ العسكرية ويتم تدريسه للضباط والأفراد وإدراجه في التمارين والتدريب، وإنما أن يتم بالأخص إدراج قواعده في جميع الأوامر على كل مستويات التراتب القيادي، وأن تؤمن للمقاتلين جميع الوسائل اللازمة من أجل أن يكون سلوكهم متوافقاً بالفعل مع القانون الدولي الانساني.

فالدولة ملزمة بتدريس قواعد هذا القانون لقواتها المسلحة والجمهور العام، كما عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أي انتهاك على هذا القانون، وعليها معاقبة مرتكبي جرائم الحرب عند الاقتضاء (قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الانساني، د.س.ن). وتتمثل هذه التدابير في تدريب حاملي السلاح على السلوك الواجب اتباعه.

وقد ألزمت اتفاقيات جنيف الدول بوجوب تضمين دراسة القانون الانساني الدولي في برامج التعليم العسكري والمدني إذا أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لجميع السكان، وخصوصاً للقوات المقاتلة المسلحة، وأفراد الخدمات الطبية والهيئات الدينية. وقياساً على ذلك، يتوقع من المتمردين توفير تربية مماثلة لقواتهم. وتظل المسؤولية النهائية للتدريب على القانون الانساني الدولي ملقاة على عاتق السلطات السياسية والقادة العسكريين.

والتربية العسكرية يجب أن تكون تربية عملية بالإضافة إلى التربية النظرية. فيتعين القيام بتمرينات تدريبية ذات صلة بالقانون، بالإضافة إلى المحاضرات في الصفوف. ويتم التعاون بين الدول في الكثير من الأحيان في التدريبات العسكرية المتعلقة بالقانون الدولي الانساني. وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال فلا يزال هناك جيوش لا تقوم بأي تدريب أو بالقليل منه فقط، كما إن بعض الجيوش لا تعي أن هذا القانون موجود.

بالإضافة إلى التربية العسكرية الفعالة يتعين على الدول إنزال العقوبات الفعالة في حال عدم احترام قواعد القانون الدولي الانساني. فللعقوبة دور مهم، ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة، منها العقوبات التأديبية أو الجنائية أو الاجتماعية. ويجب تفضيل العقوبة التأديبية أو الجنائية نظراً إلى طابعها الرادع وأثرها الوقائي. ومن الضروري أن تتدخل السلطات المسؤولة حتى بشأن المخالفات التي ليست لها خطورة جرائم الحرب، وذلك من أجل ضمان انضباط قواتها، وفي الوقت ذاته تجنب الدخول في دوامة من العنف (مونيوز، وجان وفريزر، 2010، ص.10).

وبإمكان القوات المسلحة التي لم تطور بعد برنامجاً للتربية على القانون الدولي الانساني أن تحصل عليه من الخارج من قوات مسلحة لدول حليفة، أو من معاهد معترف بها دولياً، فلا يوجد عذر حقيقي للقادة الذين يخفقون في تدريب قواتهم المسلحة على القانون الانساني الدولي (هوفمان، 26 ديسمبر 2024).

تُبرز التدابير المتخذة من قبل الدول الأطراف لحماية أسرى الحرب أهمية الالتزام بالقانون الدولي الانساني. يجب على الدول تعزيز نشر وتطبيق هذه القواعد من خلال إدماجها في التشريعات الوطنية وتدريب القوات المسلحة. كما يتعين عليها ضمان العقاب الفعال على انتهاكات القانون، مما يعكس التزامها

بحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تعاونًا دوليًا قويًا وإرادة سياسية حقيقية لضمان احترام القانون الدولي الانساني في جميع الأوقات.

4. الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة، مع التركيز على دور الآليات المختلفة مثل الدولة الحامية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية حقوق الأسرى والمدنيين. من خلال تحليل الحالات العملية، مثل معاملة الأسرى العراقيين خلال الحرب الأمريكية، تم الكشف عن الانتهاكات الجسيمة التي تحدث في ظل غياب الرقابة الفعالة.

1.4. النتائج

وقد توصلت الدراسة إلى:

- ✓ قصور نظام الدولة الحامية: يظهر البحث أن نظام الدولة الحامية يعاني من قصور كبير في تطبيقه، إذ لم تعد الدول تلجأ إلى تعيين دول حامية كما كان الحال في السابق، مما يعيق حماية حقوق الأسرى.
- ✓ انتهاكات حقوق الإنسان: تشير النتائج إلى أن الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى، مثل التعذيب والمعاملة القاسية، تعكس فشل الدول في الالتزام بالمعايير الدولية، مما يستدعي إعادة تقييم آليات الحماية المتاحة.
- ✓ أهمية التعاون الدولي: تؤكد الدراسة على ضرورة تعزيز التعاون بين الدول والأمم المتحدة لضمان تطبيق القانون الدولي الانساني بشكل فعال، حيث أن الأطر القانونية الحالية بحاجة إلى دعم وتفعيل.
- ✓ تدابير وقائية: يتضح أن هناك حاجة ملحة لتطبيق تدابير وقائية فعالة، بما في ذلك إدماج القانون الدولي الانساني في التشريعات الوطنية وتدريب القوات المسلحة.

2.4. المقترحات

✓ إعادة تقييم نظام الدولة الحامية: يجب على المجتمع الدولي إعادة تقييم نظام الدولة الحامية وتطويره ليكون أكثر فعالية في حماية حقوق الأسرى، بما يتماشى مع التغيرات في طبيعة النزاعات المسلحة.

✓ تعزيز الوعي بالقانون الدولي الانساني: يتعين على الدول زيادة الوعي بالقانون الدولي الانساني من خلال برامج تعليمية وتدريبية تستهدف القوات المسلحة والمدنيين على حد سواء.

✓ تطوير آليات الرقابة الدولية: ينبغي تعزيز آليات الرقابة الدولية لضمان التزام الدول بالأحكام الدولية، بما في ذلك تعزيز دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في النزاعات المسلحة.

5. قائمة المصادر والمراجع

- حسن الدين عامر. (2007). مقدمة لدراسة القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- صلاح الدين عامر. (1979). مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عامر الزمالي. (2008). مدخل إلى القانون الدولي الانساني. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- عبد الكريم علوان. (2004). الوسيط في القانون الدولي العام: الكتاب الثالث حقوق الإنسان. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- مالك منسي صالح الحسيني. (2016). الحماية الدولية للأهداف المدنية: دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني. بيروت: منشورات زين الحقوقية.
- عبد علي محمد السوادي. (1988). حماية أسرى الحرب في القانون الدولي، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد: كلية القانون.
- وايف ساندو. (2000). نحو إنفاذ القانون الدولي الانساني. في دراسات في القانون الدولي الانساني. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- دانيال مونيوز، روجاس، وجان جاك فريزر. (2010). مصادر السلوك في الحرب: فهم انتهاكات القانون الدولي الانساني والحيلولة دون وقوعها. القاهرة: منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- ديردن، ج. (05 ماي 2016). ما يصل إلى 900 لاجئ من الفلوجة يخشون مقتلهم بعد اختطافهم من قبل ميليشيا مكافحة داعش في العراق. الإندبندنت.

- سافاج، س وسميث، ج. (11 ماي 2016). عدم وجود خطة لمحتجزي داعش يثير بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان. *نيويورك تايمز*.
- قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الإنساني. (د.ت). *ما هو القانون الدولي الإنساني؟* جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- كراهينمان. (أكتوبر 2014). *المقاتلون الأجانب بموجب القانون الدولي*. جنيف: أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- الأمم المتحدة. (1945). *ميثاق الأمم المتحدة العام*.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (1977). *البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1949*.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (1949). *اتفاقية جنيف الرابعة*.
- حسين محمود. (د.ت). *سجن أبو غريب: الحدث والمواجهة*. مقالة إلكترونية. تم الاسترجاع من: <https://saaaid.net/mktarat/iraq/47.htm>
- محمد الطراونة. (د.ت). *مشكلات المؤسسات العاملة في نشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني وتطوير أدائها*. اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني. تم الاسترجاع من: <http://ncihl.org.jo/index.php?id=>